الخدمات
والعدالة الإجتماعية

الحزب الوطني الديمقراطي

فكر جديد

بلدنا بتتقدم بينا

المؤتمر العام التاسع.. نوفمبر ٢٠٠٧

المحتويات

أولا: العدالة الاجتماعية و مساندة الأسر الفقيرة

- مقدمة. ٤
- التوجه الاجتماعي فى سياسات وبرامج الحزب. ٤
- ركائز التوجه الاجتماعي فى المرحلة القادمة. ٦
- التزامات حكومة الحزب وأهم الإجراءات التنفيذية. ١٠

ثانياً: الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

- مقدمة. ١٤
- التخطيط والتنمية العمرانية. ١٥
- الإسكان والتشييد والبناء. ١٩
- خدمات مياه الشرب والصرف الصحي. ٢٢

ثالثاً: التعليم والتنمية الإنسانية

- مقدمة. ٢٨
- المعلم .. أساس التطوير. ٢٩
- التعليم الفني والتدريب المهني. ٣١
- التعليم غير التقليدي. ٣٥

رابعاً: الرعاية الصحية والسكان

- مقدمة. ٤٠
- الرعاية الصحية. ٤١
- السكان. ٤٤

خامساً: الشباب والرياضة

- مقدمة. ٥٢
- سياسات الرياضة. ٥٣
- سياسات الشباب. ٥٦

سادساً: خدمات النقل

- مقدمة. ٦٠
- مرفق السكة الحديد ونظم تطويره. ٦١
- شبكات الطرق المصرية "الحاضر والمستقبل". ٦٤
- النقل البري الجماعي للركاب وسبل تطويره وتنظيمه. ٦٧
- تطوير الإطار التشريعي لخدمات النقل. ٧٠
- الموانئ البحرية المصرية وتطويرها إدارياً وتشغيلياً. ٧٢
- النقل الجوي المصري وتطوير نظم الإدارة والتمويل. ٧٤

مقدمة

يولى الحزب الوطني الديمقراطى وحكومته أهمية كبيرة لجودة الحياة للمواطن المصري، ويجدد التزامه على أن العدالة الاجتماعية هي ركيزة أساسية لسياسات حكومته. ولهذا فإن جزءاً هاماً من سياسات الحزب تعتني بتحسين نوعية الحياة على نحو شامل، بما يُعلى من قدرات كل مواطن ويمكنه من تحقيق طموحاته.

وتقوم سياسات الحزب وبرامج حكومته على تفعيل رؤيته من خلال آليات تضمن إتاحة الخدمات فى المجتمع المصري، والارتقاء بمستواها. ويتضمن ذلك برامج فى مجالات الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والثقافى والرياضة، والخدمات العامة مثل النقل والمواصلات. وفى هذا الإطار يلتزم الحزب وحكومته ببرامج محددة لمواجهة الفقر ومساندة الأسر الأولى بالرعاية، وتمكينهم من الاستفادة من عوائد التنمية.

و لا تكتمل سياسات الحزب إلا بالتأكيد مجدداً على سعى الحزب والحكومة والتزامهما الكامل بمكافحة التمييز ضد المرأة، وسعيهما المستمر وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً.

العدالة الاجتماعية
و مساندة الأسر الفقيرة

مقدمة

"سوف تظل الأبعاد الاجتماعية للإصلاح والتنمية أولوية رئيسية للحزب والحكومة. ولقد آن الأوان لأن نوظف ما تحقق من تحسن فى مؤشرات اقتصادنا ونوجه حصيلة ما تم من خطوات الإصلاح الاقتصادي كي تعطي مزيدا من الزخم لجهود التنمية الاجتماعية ومكتسباتها والارتقاء بما يقدم للمواطنين من خدمات.

(من خطاب السيد رئيس الجمهورية المؤتمر السنوي الرابع للحزب ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٦.)

يعد مراعاة البعد الاجتماعي لعملية الإصلاح الاقتصادي والتحول الهيكلي الذي يشهده اقتصادنا القومي إحدى الدعائم الراسخة للرؤية المتكاملة للإصلاح والتطوير للحزب وحكومته. ويسعى الحزب وحكومته الى ضمان انعكاس السياسات والإجراءات الإصلاحية ايجابياً على مستوى معيشة المواطن العادي، وتوصيل مردود عملية الإصلاح للقطاعات العريضة من شعبنا.

ويضع الحزب وحكومته الاهتمام بما يمس مصالح المواطن البسيط على رأس أولوياتهما، كما تضمن البرنامج الانتخابي الرئاسى العديد من المحاور التى تستهدف رفع مستوى معيشة المواطن المصري، والتخفيف عن الفئات الأقل قدرة والأكثر تأثرا ببرامج الإصلاح الاقتصادي، وتوجيه المزيد من الموارد إلى المناطق والأقاليم الأقل نصيبا من عوائد التنمية.

ولا يعد مراعاة البعد الاجتماعي والتنمية الاجتماعية فى سياسات الحزب وحكومته توجهاً مستحدثاً، بل ظلت قاسماً مشتركاً فى سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحرر الاقتصادي والإصلاح الهيكلي منذ أوائل التسعينات. وقد كانت عملية التحول التدريجي هي المحور الأساسي لعملية الإصلاح الاقتصادي أخذا فى الاعتبار الانعكاسات المتوقعة لتلك السياسات على الفئات الأكثر تأثراً بها.

ويتبنى الحزب وحكومته العديد من السياسات والبرامج التى تؤكد على الأبعاد المرتبطة بحقوق المواطنة، متضمنة حقوق المواطنين فى الحياة الآمنة والتعليم والرعاية الاجتماعية والبيئة الصحية السليمة وتيسير حصولهم على مختلف الخدمات. وتجسدت هذه السياسات فى برامج تنفيذية نهضت بها حكومة الحزب فى مختلف المجالات.

ويؤكد الحزب وحكومته على أن المرحلة القادمة ستشهد ترسيخاً للتوجه الاجتماعي من خلال طرح رؤية شاملة لسياسة اجتماعية
متكاملة، ترفع سقف الطموحات للتنمية الاجتماعية، وتعتمد على ثمار النمو الاقتصادي لتحقيق أهداف مجتمعية محددة.

أولا: التوجه الاجتماعي فى سياسات وبرامج الحزب

استندت جهود حكومة الحزب فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ركيزتين أساسيتين هما:

■ ضرورة تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي تنعكس ايجابيا على أوضاع محدودي الدخل، وتتيح توفير الموارد التى يمكن استخدامها لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفقراء.

■ التغيير الجذري فى مفهوم وآليات حماية الفقراء بما يضمن تحقيق التوازن بين منهج تغطية الاحتياجات الاساسية ومنهج التمكين،
الذي يحقق الخروج من دائرة العوز ويفعل المشاركة فى تنمية المجتمع. ويرتكز هذا التغيير فى مفهوم حماية الفقراء إلى ضرورة تحسين الاستهداف وتحقيق الاستجابة للاحتياجات المتباينة لهذه الفئات بما يضمن ادراجها فى دائرة النمو والتفاعل والاستفادة المباشرة من التطورات الاقتصادية فى المجتمع.

وقد ترجم الحزب وحكومته اهتمامهما بالنهوض بأوضاع محدودي الدخل وعدالة توزيع عائد التنمية ومكافحة الفقر فى السنوات الأخيرة إلى التزامات حزبية محددة ببرامج وتوقيتات زمنية واضحة، حيث أعطى البرنامج الانتخابي الرئاسي الأولوية لعدد من الأهداف تتضمن:

■ رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، ورفع كفاءة البنية الأساسية، هذا بالإضافة إلى برامج تحسين خدمات النقل والمواصلات.

■ ضمان دخول لائقة لمستوى معيشة المواطن، بزيادة مرتبات العاملين فى الدولة ورعاية العاملين فى القطاع غير المنظم.

■ إنشاء ١٠٠٠ صندوق خاص للتوسع فى إتاحة أنظمة خاصة للتأمين ضد العجز والوفاة والمرض.

■ إجراءات لحل مشكلة البطالة من خلال برنامج شبابنا يعمل.

ولقد بدأت ثمار تنفيذ التزامات البرنامج الانتخابي الرئاسى تنعكس على أرض الواقع فى إطار تنفيذ حزمة من البرامج الاجتماعية الطموحة، تشمل إصلاحات تهدف إلى تطوير العملية التعليمية وتحقيق الأمان للقائمين عليها، ورفع مستوى الرعاية الصحية، كما تشمل أيضاً العديد من المبادرات لتطوير العشوائيات.
وعلى صعيد الإجراءات التنفيذية لحكومة الحزب، شهدت السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً فى مؤشرات الأداء الاقتصادي، انعكست على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى نحو ٧,١٪ فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وقد ترجم هذا النمو على الجانب الآخر إلى قدرة أكبر للدولة على زيادة الاستثمارات العامة الموجهة للبعد الاجتماعي، وتدبير موارد مالية أكبر لتحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال توفير مخصصات أكبر للإنفاق على خدمات أساسية مثل مياه الشرب والصرف الصحي،

يسعى الحزب وحكومته إلى ضمان استمرار تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي تنعكس ايجابيا على أوضاع محدودى الدخل، وإحداث تغيير جذرى فى مفهوم وآليات حماية الفقراء.

نتبنى سياسات واضحة لرفع مستوى الخدمات والدخول، وتوسيع مظلة المعاشات، وزيادة الإنفاق الاجتماعي، وإجراءات لحل مشكلة البطالة

والتعليم، والكهرباء، والصحة، ومخصصات الدعم، وبرامج الضمان الاجتماعي وغيرها من نواحي الإنفاق العام، مما له أثر إيجابي على تحسين مستوى المعيشة. فقد تحققت العديد من التطورات فى الإنفاق الحكومي الموجه لأغراض التنمية الاجتماعية، من واقع الموازنة العامة للدولة، وذلك على النحو الذى يوضحه ارتفاع المؤشرات التالية من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧:

■ ارتفاع نسبة الإنفاق الاجتماعي إلى جملة الإنفاق العام فى الموازنة العامة للدولة من ٤١,٦ ٪ إلى ٥٦,٣٪.
■ ارتفاع حجم الإنفاق على التعليم من ٢٢,٧ مليار جنية إلى ٢٢,٧ مليار جنية فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٩,٤٪، وليصل إلى ٣٠,٩٦ مليار جنية فى موازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بنسبة زيادة تبلغ نحو ٣٦,٤٪ عن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.
■ ارتفاع حجم الإنفاق على الصحة من ٨,٧ مليار جنية ليصل إلى ٩,٨٧ مليار جنية فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بنسبة زيادة تقدر بنحو ١٣,٤٪، وليصل إلى ١١,٨ مليار جنية فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بنسبة زيادة تبلغ نحو ٣٦٪ عن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

إضافة إلى أن نجاح حكومة الحزب فى حفز النمو والوصول إلى معدلات عالية وصلت إلى ٧,١٪ فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، أتاح لحكومة الحزب موارد إضافية وبالتالي قدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الفئات الأقل دخلاً من خلال :

■ تضاعف دعم السلع التموينية خلال الفترة من (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧) ليصل إلى حوالى ٩,٨ مليار.
■ تطوير سياسات استهداف المستحقين لدعم الإسكان، حيث وصل حجم المنح والدعم المقدمين للمستحقين إلى نحو ١,٧ مليار جنية فى موازنة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ليشمل الجزء الأكبر منه دعماً نقدياً مباشراً لإسكان الشباب ومحدودى الدخل يكمله دعم قروض ميسرة للإسكان.
■ البدء فى تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تمكين الأسر الأولى بالرعاية، والتى أقرها الحزب فى مؤتمره السنوي الرابع، وهو برنامج متكامل يتعدى التقسيم القطاعى وتكون فيه الأسرة بجميع أفرادها موضع الاهتمام. ويقوم المنهج المتبع فى هذا البرنامج فى إطار من الالتزام المتبادل بين الدولة والأسرة من خلال حزمة واضحة من الحقوق والواجبات. وقد وسعت حكومة الحزب من محاور هذا البرنامج ليضم منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ برنامج الإسكان الخاص بالأسر الأولى بالرعاية.
■ تنفيذ المرحلة التجريبية من برنامج الاستهداف وذلك على مستوى محافظتى الشرقية وأسيوط. وقد بدء التطبيق فى هاتين المحافظتين من خلال استهداف جغرافى وفقاً للمناطق الأكثر فقراً فى كل محافظة (بدءاً من يوليو ٢٠٠٦ وحتى سبتمبر ٢٠٠٦)، والحصر الميداني للأسر فيهما خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٠٦- أغسطس ٢٠٠٧)، وتحديد خصائص الأسر الأولى بالرعاية بناء على نتائج وتحليل المفردات (اعتباراً من نوفمبر ٢٠٠٧).
■ البدء فى إنشاء قاعدة بيانات الأسر الأولى بالرعاية فى باقي محافظات مصر بدءاً من نوفمبر ٢٠٠٧ وينتهي فى يناير ٢٠٠٨ عن طريق فتح باب التسجيل والمراجعة فى جميع مراكز الخدمات الاجتماعية بالمحافظات.

وتمثل الجهود السابقة انعكاس صادق للنجاحات الملموسة على صعيد الإصلاحات الاقتصادية التى أقرها الحزب ونفذتها حكومته، بما سمح بتوفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على الخدمات الأساسية، وتوسيع قاعدة المستفيدين.

ويوضح الإطار التالى أهم التزامات الخطة الخمسية السادسة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي:

أهم أولويات الخطة الخمسية السادسة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٢/٢٠١١

تتواصل التزامات حكومة الحزب بمراعاة أبعاد التنمية الاجتماعية، والتى تأكدت بوضوح فى أهداف الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٢/٢٠١١) المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ومنها:
■ خفض نسبة السكان تحت خط الفقر من ٢٠٪ إلى ١٥٪ نهاية الخطة.
■ خفض نسبة الأمية من ٢٩,٣٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٪ بنهاية الخطة.
■ توجيه استثمارات لقطاع التعليم بنحو ٤٧,٧ مليار جنية ولقطاع الصحة بنحو ٢٨,٤ مليار جنيه.
■ زيادة عدد الوحدات الصحية الريفية من ٤٤٥٢ وحدة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٧٢٠٠ وحدة عام ٢٠١١/٢٠١٢.
■ تخصيص استثمارات لمشروعات النهوض بالمرأة تقدر بحوالي ٩٣٦ مليون جنيه، يوجه نحو ٣٥٪ منها لخطة النهوض بالأوضاع الصحية للمرأة، و٣٤٪ لمشروعات التعليم، و١٣٪ لمشروعات مكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية. ونحو ١٨٪ للحفاظ على البيئة والرعاية الاجتماعية ومشروعات التثقيف والتوعية.
■ إنشاء نحو مليون وحدة للإسكان الاقتصادي، منها ٥٠٠ ألف وحدة فى اطار تنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسى، ونحو ٤١٥ ألف وحدة سكنية للفئات محدودة الدخل، ينفذ القطاع الخاص ٩٥٪ منها.
■ تخصيص اعتمادات لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي تبلغ نحو ٦١,٥ مليار جنيه، منها ٢٠ مليار جنية لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع القومى لتنفيذ الصرف الصحى بالقرى التى يبلغ عددها ١١٠٨ قرية.
■ توجيه ٨,٥ مليار جنيه للبرامج المدرجة بمكون المشروعات الصغيرة خلال الخطة الخمسية السادسة.

من أهم التزامات السياسة العامة للحزب وحكومته، مواجهة التفاوت الجغرافى والاجتماعى، والتوسع فى إنشاء شبكة أمان إجتماعى وتخفيض معدلات الفقر، وإعتماد منهجية موحدة لتوجيه الإنفاق الموجه للحماية والرعاية الإجتماعية للفئات الفقيرة والأولى بالرعاية

ثانياً: ركائز التوجه الاجتماعي فى المرحلة القادمة

انطلاقاً من المبادئ الأساسية للحزب فى ضمان احترام حقوق المواطنين فى الحياة الآمنة والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وترسيخاً لمبدأ الفرص المتكافئة، يؤكد الحزب وحكومته على أهمية دفع معدل النمو إلى مستويات أعلى. وأن هذا يعتبر ركيزة أساسية لتوفير المزيد من الموارد لتحقيق سياساته فى التوجه الاجتماعى، إضافة إلى التاكيد على ضمان انعكاس هذا النمو والمؤشرات الاقتصادية المتحققة إيجابيا على مزيد من الإنفاق على تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى الدخول لكل المواطنين، وبما يسهم فى انخفاض ملموس فى معدلات الفقر.

وعلى هذا، يلتزم الحزب وحكومته بزيادة حجم ونسبة الانفاق الاجتماعى فى موازنة الدولة مع استمرار اتجاه معدلات النمو الاقتصادى إلى الارتفاع. وهو ما يجعل الفرصة مواتية لتبنى سياسات اجتماعية طموحة لتخفيض معدلات الفقر بنسب كبيرة، حددتها الخطة الخمسية المشار إليها بخفض نسبة السكان تحت خط الفقر من ٢٠٪ إلى ١٥٪ فى نهاية الخطة. وفى هذا السياق، يؤكد الحزب وحكومته على استمرار التزامهما بما يلى :

■ توسيع قاعدة الاستفادة لأكبر عدد من المواطنين من عوائد سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لكافة فئات الشعب، وتمكين الفئات الضعيفة والفقيرة من خلال سياسات واضحة تضمن لهم هذه الاستفادة.
■ مواجهة التفاوت الجغرافى والاجتماعي فى توافر ونوعية الخدمات الأساسية (المرافق، الإسكان، التعليم، الصحة، المواصلات، الأمن، ...)
■ الاستمرار والتوسع فى القيام بدور فعال فى إنشاء شبكة أمان اجتماعي تهدف إلى تقديم الدعم المباشر للمواطنين الذين يعيشون تحت حد الفقر.
■ الاستمرار بقوة فى دعم برنامج الإصلاحات الاقتصادية وحفز النمو باعتباره الأداة الرئيسية لتمويل الاستهدافات الاجتماعية ومكافحة الفقر.
■ مواجهة الفقر والإسراع فى تخفيض معدلاته، بتأكيد استهداف السياسات الاجتماعية لحماية الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية وتمكينها، فضلا عن تحقيق استفادة عادلة لجميع المواطنين من حزمة الحقوق الأساسية والخدمات الاجتماعية من ثمار النمو الاقتصادي.
■ ترسيخ التوجه الاجتماعي للسياسات الاقتصادية من خلال التحديد التفصيلي للأهداف الاجتماعية التى يمكن تحقيقها من خلال السياسات الاقتصادية واستهداف المناطق والفئات التى تزداد فيها حدة المعاناة.
■ الاعتماد على منهجية موحدة ومعايير متفق عليها لتوجيه الإنفاق الاجتماعي الموجه للحماية والرعاية الاجتماعية للفئات الفقيرة والأولى بالرعاية، ويتضمن ذلك استخدام مفهوم للفقر يتسق مع الواقع المصري وتوفير قاعدة معلومات دقيقة وشاملة لتوصيف الفقر ومدى تكافؤ الفرص فى توفر الخدمات العامة والحقوق الأساسية التى تكفلها الدولة.
■ التنسيق والتكامل بين الجهود التى تتم حالياً على مستوى الحكومة من خلال الوزارات الخدمية المختلفة، فيما يتعلق بتوقيت تنفيذ المشروعات والبرامج الخدمية داخل النطاق الجغرافى الواحد، وضمان تكامل تلك الخدمات على مستوى الفئات الاجتماعية المستهدفى، بالإضافة إلى تبنى برامج تنموية متكاملة أوسع نطاقاً تُنفذ على مستوى الجمهورية.

وفي هذا الإطار يسعى الحزب إلى تحقيق انطلاقة اجتماعية تعتمد على عشر ركائز أساسية:

١- تطوير مفهوم واضح ومحدد لخصائص الفقراء:

فقد التزم الحزب وحكومته فى مؤتمره فى عام ٢٠٠٤ بتقديم تحديد دقيق للفقراء ونبه إلى أن الإسراع فى ذلك أمر لا يقل أهمية عن رصد الموارد المالية لبرامج مواجهة الفقر. فالتحديد الدقيق للفئة المستهدفى والتعرف على آليات المكافحة هو أساس نجاح سياسات مواجهة الفقر، وهو الضامن لعدالة توزيع الموارد المرصودة لذلك. وقد فتح الحزب وحكومته منذ ذلك الوقت نقاشاً موسعاً حول موضوع التوصيف وتطوير هذا المفهوم.

وفى هذا السياق فإنه يوجد مؤشران هامان ومتعارف عليهما فى الحديث عن الفقر ومقارنة الوضع فى مصر بالدول الأخرى، وهما :

■ نسبة السكان التى لا يزيد دخلها اليومي عن ١ أو ٢ دولار أمريكي، وهو الذي ترصد على أساسه التقارير الدولية معدلات الفقر فى مصر .
■ مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بأهداف الألفية، والتى التزمت بها الدول المختلفة كأهداف لتحقيق تحسن ملموس فى مستوى معيشة الفرد من خلال وضع معدلات مستهدفى على مستوى كل دولة تحاول تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، ومنها القضاء على الفقر المدقع، تعميم التعليم الأساسي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وغيرها، وهى الالتزامات التى تلتزم بها حكومة تجاه المجتمع كله.

وعلى الرغم من أهمية هذين المؤشرين من ناحية الإسترشاد سواء بمقف مصر بالمقارنة بالدول الأخرى أو لإعطاء فكرة عامة عن مستوى الفقر المادى والتنمية البشرية، فإن الحزب والحكومة فى سياق الإلتزام الكامل للتوجه نحو الفقراء يريان أن قدرة هذه المؤشرات على تعريف الفقير فى مصر مازالت محدودة وقد تؤدي إلى إستهداف غير صحيح يضر بفئات أولى بالرعاية والإستهداف، ولهذا كان لابد من إدراك مجموعة من المعايير الإضافية التى تعكس خصائص الوضعية المصرية الإقتصادية والإجتماعية.

عشر ركائز لتحقيق الإنطلاقة الإجتماعية تنطلق من مفهوم واضح للفقر، وتتضمن تدعيم اللامركزية فى تقديم الخدمات، وإرساء مبدأ التمكين، وتطوير منظومة التأمينات والمعاشات، وتبنى سياسات الاستهداف الجغرافى، وتقديم خدمات اجتماعية متكاملة، وتطوير أدوات المساندة الاجتماعية الحالية، وتطوير نظام المعلومات للتوجه الاجتماعي، فضلا عن ضمان عدالة استفادة المرأة من التوجه الاجتماعى

ونظراً للأهمية الكبيرة للموضوع سواء لأنه يتعلق بفئات مجتمعية يضعها الحزب وحكومته فى بؤرة اهتمامهما، أو لارتباطه بتوجيه المال العام الذى يتطلب تحقيق درجة عالية من الشفافية والمساءلة، فإن الحزب وحكومته يلتزمان بعرض التوجهات التى توصلا إليها وأن يشركا المجتمع كله فى النقاش حول هذا الموضع لتوسيع دائرة الحوار والاستفادة من كل الآراء.

فقد توصلت حكومة الحزب من خلال دراساتها ومسوحها إلى أن هناك خصائص دقيقة فى المجتمع المصرى تؤثر فى الفقر وتعريف الفقراء مثل أمية رب الأسرة، والأسر التى تعولها أرامل أو مطلقات، والإقامة فى الريف خاصة الوجه القبلي، والحصول على معاش جزئي من جهات خيرية، والسكن فى غرفى أو اثنين فى وحدة سكنية مشتركة، ووجود دورة مياه مشتركة بين عدة أسر.

أيضا فإنه فى تقييم الحكومة لأوضاع الفقر فى مصر على مستوى المناطق الجغرافية، فقد تم التوصل إلى مؤشر مجمع للفقر يأخذ فى الاعتبار عدداً من المؤشرات منها الدخل والإنفاق والاستهلاك ومؤشرات التنمية البشرية والبطالة ومؤشرات الاتصال بالخدمات وحجم الأسرة وغيرها. وقد رصدت الحكومة فى إطار استهدافها مكافحة الفقر على نحو مباشر١ أن المناطق الريفية تحتل قائمة أفقر ١٠٠ قرية، وأن إجمالي المناطق الحضرية فى قائمة الأفقر٥٠٠ منطقة هو ١٣ منطقة. وتمثل المناطق الحضرية أقل من ٥٪ فقط من قائمة المناطق الـ١٠٠٠ الأكثر فقرا. كما أوضحت الدراسة أهم معالم القرى الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية، من حيث انتشار الأمية وانخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي، والافتقار إلى الخدمات الصحية ووحدات تنظيم الأسرة وخدمات الصرف الصحي وغيرها.

وبناء على ذلك يضع الحزب وحكومته مجموعة متكاملة من المؤشرات التى سوف توجه العمل التنفيذي فى التعامل مع هذه القضية وبالتالى تمثل المعايير التى توجه بناء عليها حكومة الحزب برامج مواجهة الفقر، وأهمها ما يلي:

- تركز الفقر فى المناطق الريفية، وبصفة خاصة فى الصعيد.
- تركز الفقراء فى مناطق ذات مستويات متدنية من الخدمات الصحية والبيئية والاجتماعية، فضلا عن المرافق والبنية الأساسية.
- ارتباط معدلات الفقر بالأمية وصعوبة الوصول إلى التعليم وانخفاض مستويات جودته، وارتفاع نسبة التسرب من التعليم بين الأسر الفقيرة.
- ارتباط الفقر بمستويات متدنية من المساكن.
- حجم الأسرة، باعتبار أن الأسر الأكثر عددا معرضة أكثر للفقر.
- انخفاض القدرات والإمكانيات المؤهلة للحصول على فرص العمل، وتدنى مستويات الأجور التى يحصل عليها العاملون فى هذه الأسر، وبخاصة عائل الأسرة.
- اعتماد الأسر الفقيرة التى تعولها الإناث بشكل كبير على المعونات المادية.

٢-التوجه نحو اللامركزية فى تقديم الخدمات العامة لرفع كفاءة الأداء والتوزيع

من أهم ركائز التوجه الاجتماعي للحزب وحكومته فى المرحلة القادمة، دعم التوجه نحو اللامركزية، بما من شأنه رفع كفاءة تحديد أولويات وتوزيع الخدمات العامة والقطاعات التى سوف يتم البدء بها، وحفز قدرة المجتمع المدني على مراقبة تنفيذ هذه الخدمات مما يحد من إمكانية إهدار الموارد العامة التى يتم تخصيصها لها.

ويتوقع الحزب أن يسهم هذا التوجه فى معالجة كثير من التشوهات الموجودة حاليا نتيجة ضعف قدرة النمط المركزي على الاحتكاك المباشر بأولويات المناطق المحلية المختلفة. وعلى الرغم من تعدد أنماط نظم اللامركزية المتبعة على مستوى الدول المختلفة، وتباين السياسات التى انتهجتها تلك الدول: فإنها جميعاً اتخذت من تمكين المستويات المحلية بشكل عام، وتطوير بيئة الأعمال بشكل خاص، ركيزتان أساسيتان لإعادة هيكلة نظم تقديم الخدمات العامة، على نحو يحسن من بيئة الاستثمار ويوفر فرص توظيف أعلى، إضافة إلى تحسين ترتيب أولويات الإنفاق العام، وهى كلها أمور تفعل سياسة التمكين التى يستهدفها الحزب وحكومته.

وبالنظر لأهمية هذا الموضوع، فإن الحزب يفرد رؤية متكاملة لتحديث نظام الإدارة المحلية، يرصد فيها استخدام اللامركزية كمنهج هام لمواجهة الفقر ضمن توجه الحزب وحكومته لتمكين المواطن، وذلك فى طرح الحزب لسياسات المواطنة والديمقراطية.

٣- إرساء مبدأ التمكين

يعتبر مبدأ التمكين هو الركيزة الأساسية لتحقيق الانطلاقة الاجتما عية المنشودة، ويؤكد الحزب بصفة خاصة على إعطاء الأولوية لثلاث محاور، تتضمن: الاستثمار فى العنصر البشرى، وتحقيق المساواة ورفع المعاناة عن المرأة، وتمكين الأسر الأولى بالرعاية.
وفيما يتعلق بالعنصر البشرى، فمازال هناك تباين حاد فى قدرات فئات بعينها ذات سمات تعليمية ونوعية وجغرافية، على الدخول فى سوق العمل المنظم لأسباب اقتصادية واجتماعية مختلفة. ويلاحظ أن هذا التباين فى حالات كثيرة يكون هو السبب الذى يجعل هذه الفئات هى الأكثر تعرضاً للوقوع تحت خط الفقر بشكل مرحلي أو بشكل دائم. ويترتب على هذا التباين مشكلات عديدة يمكن معالجتها بقليل من المساندة المرحلية على دخول سوق العمل.

كما يؤكد الحزب أن تمكين المرأة يعد عنصراً محورياً فى البعد الاجتماعي الذى يتبناه، ويرى أن الطبيعة الخاصة للتحديات التى تواجهها المرأة ووجود تفاوت وفجوة بين الذكور والإناث فى القدرات وتوظيفها (مستوى ونوعية التعليم والتدريب، المستويات الصحية، المشاركة فى قوة العمل، ظروف العمل، حجم البطالة، المشاركة فى الحياة العامة ..) قد انعكس على نوعية حياة المرأة وحقها فى الحياة الآمنة وعلى ازدياد احتياجها للرعاية الاجتماعية وللفرص المتكافئة لإطلاق قدراتها.

نظام جديد للتأمينات والمعاشات يكفل إحترام العلاقة التعاقدية فى النظام الحالى وإتاحة نظام معاش أساسى لكل من بلغ سن ال٦٥، وتغطية تأمينية ضد مخاطر العجز والوفاة قبل سن ٦٥ عاماً ونظام جديد للمشتركين الجدد

تقديم خدمات إجتماعية متكاملة لتحسين نوعية الحياة الأساسية التى يحصل عليها المواطن وتأثيرها على قدراته وتمكنه من الإعتماد على نفسة فى توفير حياة كريمة له ولأسرته

٤- تطوير منظومة التأمينات الاجتماعية:
يولي الحزب وحكومته إهتماماً كبيراً لتطوير وتحديث نظام التأمين الإجتماعى باعتباره أحد الدعائم الهامة للإستقرار الإقتصادى والإجتماعى، وذلك إيماناً من الحزب وحكومته بالإلتزام بكفالة خدمات التأمين، وتنفيذا لما طرحه البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية بشأن تأمين حياة كريمة بعد التقاعد وتطوير أنظمة التأمينات الإجتماعية والمعاشات. ويرى الحزب وحكومته أن تطوير نظم التأمينات الاجتماعية يعد أحد المجالات الأساسية التى تحتاج لإعادة هيكلة بصورة تسمح بتحقيق درجة أعلى من التغطية التأمينية، وتضمن مستوى أفضل من الاستمرارية والكفاءة فى الأداء، وبما يواكب التغيرات العديدة والمحورية التى مر بها المجتمع المصري خلال العقود السابقة. فالمشكلة الأساسية تكمن فى عدم قدرة النظام بوضعه الحالي على تمويل المزايا الممنوحة على المديين المتوسط والطويل، بالإضافة إلى تنامي العجز السنوي لصناديق التأمينات، وتزايد الالتزامات مما يعرض النظام لضغوط غير متوازنة.

وتشتمل رؤية الحزب وحكومته لتطوير منظومة التأمينات الاجتماعية والمعاشات على ضرورة استحداث نظام جديد للمعاشات، مع استمرار الخاضعين للنظام القائم والمستحقين عنهم وفقا للقوانين الحالية. ويستهدف هذا التطوير تحقيق عدة أهداف أهمها:

- توفير نظم معاشات متعددة تلاءم مختلف مستويات الدخول، وتتضمن توفير معاش لمن لا معاش له.
- مراعاة توفير معاش مناسب عند التقاعد.
- الحفاظ على ملاءة مالية جيدة للصناديق من خلال تحقيق التوازن المالى بين الاشتراكات والأعباء.
- تأمين قدرة الصناديق على الاستمرارية دون الحاجة لإضافى أعباء تعوق الاستقرار المالي والاقتصادي بوجه عام.
- تحسين إدارة نظم التأمين والمعاشات، ورفع مستويات الشفافية والعدالة.

ويسعى الحزب والحكومة إلى إنجاز هذا التطوير من خلال التقدم بتشريع جديد للتأمينات والمعاشات يكفل الأتى:

- احترام العلاقة التعاقدية بين كل من المشتركين فى النظام الحالي من عاملين وأصحاب معاشات وورثة من جهة، والصناديق من جهة أخرى، وذلك من خلال الإبقاء على نفس مستوى الاشتراكات والمزايا المقررة مع عدم السماح بدخول مشتركين جدد فى هذا النظام اعتباراً من توقيت يتم تحديده فى مرحلة مقبلة.
- إتاحة نظام معاش "أساسي" لكل من بلغ سن الـ٦٥ من ذكور وإناث ممن لا يتقاضون معاشاً آخر من الدولة، فى إطار برنامج توفير "معاش لمن لا معاش له" والمقترح له أن يبدأ بمبلغ مائة جنيه، يتم تمويله من موارد الخزانة العامة للدولة. ويعتبر هذا النظام بديلاً عن المنظومة التى يغطيها القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠.
- يتيح النظام الجديد تغطية تأمينية ضد مخاطر العجز والوفاة قبل سن ٦٥ عاما، وذلك مقابل اشتراكات بسيطة يسددها المشتركون الراغبون فى هذه التغطية.
- استمرار النظام الإجباري الخاص بالعمالة المنتظمة والممول فى تغطية الشيخوخة والعجز والوفاة، وكفالة توريث المعاش لأسرة المؤمن عليه والمستفيدين الآخرين فى ضوء أحكام القانون.

٥- الاستهداف الجغرافى
ويقصد به، تبنى برامج موجهة لمناطق محددة ترتفع فيها مؤشرات الفقر، ويعتبر الاستهداف الجغرافى من الوسائل الأكثر فاعلية لتنفيذ توجه الحزب، خاصة مع التركز الملحوظ للفقراء فى الوجه القبلي بشكل عام، أو المناطق الريفية وعدد محدود من المناطق الحضرية حول المدن الكبرى وعواصم المحافظات وتمثيلهم لنسب مرتفعة من عدد السكان فى هذه المناطق.

ويتميز هذا التوجه بالقدرة على الاستهداف المجتمعى، لانه يعمل على مواجهة الفقر من خلال رفع جودة الحياة وبالتالى يحقق مفهوم التمكين المجتمعى فى مقابل التمكين الفردى، ولهذا فإن المبالغ المرصودة له تعود بنفع على عدد أكبر من الأسر.

كما يتسم الاستهداف الجغرافى بالشفافية التامة لكافى القائمين عليه والمستفيدين منه مقارنة بالأساليب الأخرى، كما يسمح بالاعتماد على اللامركزية فى إدارة عناصر متعددة من منظومة مكافحة الفقر فى المناطق المستهدفى، من خلال الاعتماد على قدرة هذه المستويات على تحديد الأولويات والبدائل، بما يعود على المواطن من نفع متكامل.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاستهداف الجغرافى، مع الجمع بين الارتقاء بالخدمات وتوجيه دعم إضافى للأسر الأقل حظاً داخل النطاق الجغرافى الصغير، يكون هو الأكثر قدرة على أن يحدث تأثيراً أكبر وأشمل على حياه الفرد المتلقي لهذين النوعين من المساندة ويعظم فرصه فى الخروج من دائرة الفقر.

٦- تقديم خدمات اجتماعية متكاملة
يتسق هذا المبدأ بشكل مباشر مع التعريف الأوسع للفقر، والذي يتعدى مؤشرات الدخل بما فيها حجم المساندة التى قد يحصل عليها الفقير بشكل مباشر من الدولة، إلى مؤشرات لها علاقة بنوعية الحياة والخدمات الأساسية التى يحصل عليها وتأثيرها على قدرته وتمكنه من الاعتماد على نفسه فى توفير حياه كريمة له ولأسرته.
وفى هذا السياق- وتأكيداً على أهمية مبدأ تكامل الخدمات المقدمة فى المناطق الأكثر فقراً- يأتى عمل المجموعة الوزارية للتنمية الاجتماعية فى التنسيق بين الوزارات من خلال مواردها فى توفير الخدمات الأساسية المختلفة بشكل متكامل من حيث إدارة الارتقاء بهذه الخدمات كمشروعات تنموية متكاملة ذات تأثير مباشر على مؤشرات الفقر فى المناطق الجغرافية

المختلفة، والتأكيد على ربط حزم الخدمات المقدمة (مجتمعة) بمعايير تنموية محددة تربط حجم الإنفاق العام الكبير بمردود ملموس يتناسب معه.

ويتسق مبدأ تكامل الخدمات فى مواجهة مشكلة الفقر مع التجارب الدولية فى تطوير المناطق العشوائية، والذي يرتكز على الارتقاء بالخدمات والمرافق والمساندة فى توفير فرص عمل منتجة، عوضاً عن الاعتماد على التحويلات المباشرة من الحكومة إلى الأفراد، والتى قد تمثل إهدارا للموارد فى كثير من الأحيان، وترسخ التبعية والاعتمادية.

ويستلزم تقديم الخدمات المتكاملة تعدد قنوات وآليات أداء الخدمات بحيث يكون المبدأ الحاكم هو حصول كل مواطن على الخدمات التى يحتاجها باعتبارها حقاً له يطالب به أيا كانت طبيعة الخدمة بشرط أن يكون مستحقاً لها، وحتى لا يجور على حقوق آخرين قد يكونوا هم الأحق بهذه الخدمات. كما يتطلب ذلك أيضا ضمان إدماج الأهداف الاجتماعية فى صلب السياسات الاقتصادية.

وتتضمن الآليات التنفيذية لتحقيق مبدأ تكامل الخدمات ما يلى:

■ إعداد إستراتيجية وخطة عمل تتضمن التحديد الدقيق للأهداف الاجتماعية للسياسة الاقتصادية ترتكز على تنمية العنصر البشرى وتحقيق العدالة الاجتماعية.
■ وضع خطة تنفيذية تتضمن خطوات للمتابعة والتقييم لمدى تحقق الخدمات الاجتماعية وفقاً لكل منطقة.
■ تحديد الاحتياجات بالمشاركة مع المجتمع المحلى والجمعيات والمؤسسات المدنية(تعليم /صحة- إسكان- بيئة-نقل جماعي- طرق....)
■ العمل على جذب الاستثمار إلى المناطق والقطاعات المستهدفى فى الخطة.
■ تكوين إطار مؤسسي داعم يضمن التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
■ تغيير جذري فى العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، من خلال تطوير الإطار الذي يعمل فيه المجتمع المدني بحيث يمكنه المشاركة بصورة فعالة فى تقديم الخدمات المختلفة. هذا بالإضافة إلى وضع برامج التدريب اللازمة لتمكين الجمعيات الأهلية من المشاركة الفعالة.

٧- تطوير أدوات المساندة الاجتماعية الحالية

يتطلب التوجه الاجتماعي الذي يتبناه الحزب مراجعة وتطوير العديد من برامج المساندة الاجتماعية، سواء البرامج التى يتم تنفيذها أو تلك البرامج الجارية والمستهدفى، وذلك لتصحيح بعض جوانبها بما يحقق كفاءة أكبر فى الاستفادة من الموارد المخصصة لها، وكذلك تحقيق عدالة أكبر للفئات التى تحتاج المساندة من الدولة، ومن هذه البرامج ما يلى:

■ البرامج المتعلقة بضمان وصول الدعم الغذائى إلى مستحقيه خاصة فى المناطق النائية والتى لا تستفيد فى حالات كثيرة من الدعم قدر استفادة المناطق المختلفة فى القاهرة الكبرى وعواصم المحافظات
■ برامج التوعية لخدمات الصندوق الاجتماعي وتقديم الدعم الفني، وخاصة فى الريف، والتى تعرف الأهالي بالخدمات المتاحة من الصندوق الاجتماعي والتى قد لا يستفيد منها المواطن فى القرى الفقيرة.
■ برامج تطوير صندوق صحة الأسرة، وإنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية

٨- مساندة تنفيذ برنامج تمكين الأسر الأولى بالرعاية.

سعيا إلى مساندة تنفيذ هذا البرنامج، يرى الحزب – مع مراعاة أن طبيعة البرنامج ومتطلباته تستدعى إعطاء الوقت المناسب للمرحلة التجريبية قبل الانتقال للتعميم– ضرورة إتباع الإجراءات التالية:

■ التنفيذ السريع فى بعض المحافظات التى لا تحتاج للمنهجية التفصيلية لتحديد الفقراء (جنوب سيناء، البحر الأحمر، الإسماعيلية)، وذلك نظراً لصغر حجم السكان ولمعرفى محافظيها تفاصيل بيانات الأسر.
■ البدء فى تنفيذ البرنامج لمجموعة من الأسر المختارة طبقا لمعايير اجتماعية مثل الأسر التى تحصل حالياً على معاشات الضمان الاجتماعي والتى تنطبق عليها شروط التمكين.
■ ضرورة إيجاد آلية مستقلة لمتابعة وتقييم منهجية تحديد الأسر الفقيرة وضمان كفاءتها وتطويرها بصفة مستمرة.

٩- ضمان عدالة استفادة المرأة من التوجه الاجتماعي فى المرحلة القادمة

تتوجه سياسات الحزب باستمرار إلى دمج المرأة فى المجتمع وتعمل حكومته على التأكد من عدالة السياسات العامة تجاهها. والحزب يؤكد على توجهه المستمر لمحاربة أى أنواع من التمييز ضد المرأة، ويستمر فى التزامه بتفعيل كل الأدوات التى تكفل للمرأة، الاستفادة الكاملة من عوائد عملية التنمية، وهو ما يسعى الحزب وحكومته إليه من خلال عدة سياسات وبرامج و بصفة خاصة ما يلي:

■ التحديد التفصيلي للأهداف الاجتماعية الخاصة بالمرأة فى الخطة الإستراتيجية للسياسات الاقتصادية وخطط العمل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وقد تم بالفعل مناقشة العديد من تلك الأهداف فى أوراق سياسات الحزب خاصة فى مجال زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وتحسين ظروف عملها.
■ استهداف المرأة ببرامج ومبادرات خاصة من خلال السياسات الاجتماعية المتكاملة لرفع المعاناة وتحقيق تكافؤ الفرص.

تطوير برنامج تمكين الأسر الأولى بالرعاية يتضمن مده إلى عدد من المحافظات، وإيجاد آلية للمتابعة

يستمر الحزب فى التزامه بتفعيل كل الأدوات التى تكفل للمرأة الاستفادة الكاملة من عوائد عملية التنمية، واستهداف المرأة ببرامج خاصة.

يتبنى الحزب وحكومته أهداف متوسطة وطويلة المدى تتضمن زيادة مخصصات البعد الاجتماعي للبرامج المختلفة، فى مجالات الأسر الأولى بالرعاية والإسكان والصحة ومياه الشرب والتأمينات والضمان الاجتماعي والإقراض الصغير والأسر المنتجة وغيرها.

١٠- تطوير نظام معلومات دقيق وشامل لإرشاد السياسات

ونظراً لأهمية تلك المرجعية، فإن الحزب يدعو لعدد من الإجراءات التى تضمن استخدام المنهجية الملائمة وتؤدى إلى تقبل المجتمع للآثار المترتبة على استخدام تلك المنهجية وخاصة فيما يخص إعطاء الأولوية فى الإنفاق العام لبعض الفئات والمناطق. وتشمل تلك الإجراءات:الاتفاق على مرجعية واحدة لتوصيف الفقر وتوزيع الخدمات العامة يتم استخدامها فى المرحلة الحالية لتحديد أولويات الإنفاق الاجتماعي واستهداف مناطق جغرافية وفئات اجتماعية. اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفير نظام معلومات شامل ودقيق ومنهجيات استهداف ملائمة حسب القطاع والأهداف الاجتماعية وضمان التطوير المستمر لذلك النظام وتشمل تلك الإجراءات الاتفاق على الإطار المؤسسي المسئول وضمان توفير البيانات والخبرات الفنية اللازمة له، وتكليف الجهات المنفذة للبرامج بعدد من المهام منها:

- التشارك فى الوصول إلى منهجية محددة وتحقيق القبول المجتمعي من خلال الشفافية والإعلان وإشراك المجتمع المدنى.
- تحقيق التنسيق بين الجهود المختلفة للمؤسسات الحكومية وتعظيم الاتساق بين نتائج تلك الجهود خاصة بين نتائج الحصر التفصيلي للأسر الأولى بالرعاية.
- ضمان التطوير الدوري المستمر للمنهجية المستخدمة بهدف التوصل إلى توصيف دقيق للفقراء والتغلب على أخطاء التغطية (استبعاد أسر أولى بالرعاية وضم أسر لا تنطبق عليها الشروط).
- تحديد وتوفير البيانات اللازمة لتوصيف الأسر التى تزداد فيها المعاناة ولايتم التوصل إليها من خلال المفاهيم التقليدية للفقر، مثل الأسر التى لا تعانى من الفقر المادى ولكن من الحرمان من القدرات الأساسية التى تتيح لها الخروج من دائرة الفقر أو التى تعانى من سوء الظروف المعيشية أو من انتشار العنف والممارسات الخاطئة داخل الأسر، وذلك بهدف إرشاد المبادرات والبرامج الخاصة للحماية والمساندة.
- إنشاء مرصد اجتماعي مستقل يتمتع بقدرات فنية للتفاعل المستمر مع المستفيدين وإتاحة الفرصة للتعبير عن مدى رضائهم عن مستوى أداء الخدمات، بالإضافة إلى التنسيق مع مراكز الأبحاث للتوصل إلى متابعة مستقلة.
- ضمان اتساق المنهجيات كعنصر هام لرسم السياسات والتخطيط للأولويات ويشمل ذلك تشريعات لربط أولويات ميزانية الإنفاق الاجتماعي وميزانية الأسر الأولى بالرعاية بالمرجعيات المتفق عليها.

ثالثاً: التزامـــات حكومة الحزب فيما يتعلق بالتـــوجه الاجتمـــاعى وأهم الاجراءات التنفيذية

فى إطار التزام الحزب وحكومته بتحقيق الركائز العشرة السابقة، فإنه يلتزم بتحديد نسبة مستهدفى لتخفيض الفقر على مستوى الجمهورية سواء بالنسبة للفقر المدقع أو الفقر العام. وأن تقوم حكومته بمراجعة أولويات الإنفاق المحددة فى خطط الوزارات الخدمية بما يتفق مع تحقيق أهداف تخفيض معدلات الفقر التى يتم الاستقرار عليها، إضافة إلى الالتزام بتوفير موارد إضافية من الموازنة العامة توجه للتأكيد على مبدأ تكامل الخدمات فيما لا تحققه مراجعة أولويات الخطط فى الوزارات الخدمية.

وفى إطار السياسات العامة متوسطة وطويلة المدى التى تشمل الإطار الأوسع لتوجه الحزب، فإنه من بين أهم الإجراءات قصيرة ومتوسطة المدى ما يلى:

- زيادة الموارد المالية الموجهة لدعم رغيف الخبز بحوالى ٦ مليار جنيه عملاً على تحسين جودة الرغيف المدعم.
- بدء تشغيل عدد ١٧٠٠ مخبز إضافى للرغيف المدعم.
- إصدار بطاقة الأسرة للأسر الأولى بالرعاية فى عدد من المحافظات خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، فى المرحلة الأولى التى تشمل محافظات المنوفية، الشرقية، سوهاج، الأقصر.
- تحقيق المستهدف فى البرنامج الرئاسى والحزبى بمضاعفة عدد الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعى بنهاية عام ٢٠٠٧.
- توفير ٧٠ ألف وحدة سكنية بمساحة ٣٦ م٢، للحالات الأكثر احتياجاً. ويتم تسليم أول ٤٠٠٠ وحدة بنهاية سبتمبر ٢٠٠٩، يضاف لها ٣٤ ألف وحدة بنهاية سبتمبر ٢٠١٠، وفى ٢٠١١ تسلم باقى الوحدات وعددها ٣٢ ألف وحدة سكنية.
- زيادة عدد الأسر المستفيدة من مشروع الأسر المنتجة من مليون أسرة إلى ٢ مليون أسرة خلال خمس سنوات.
- زيادة التمويل المتاح من خلال نظم الإقراض الصغير والمتناهي الصغر بتوفير ١٠٠ مليون جنيه من خلال بنك ناصر الاجتماعي و١٥٠ مليون جنيه من خلال برامج دعم الأسر المنتجة وبرامج الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- الانتهاء من برنامج الخطة العاجلة لتوفير مياه الشرب للمناطق المحرومة وأطراف القرى غير المخدومة والخاضعة لنظام المناوبة فى يونيو ٢٠٠٨، بطاقة إضافية ١,٩ مليون متر ٣ / يوم ، ١٤٧٦ قرية أو تابع أو عزبة محرومة من الخدمة بالإضافة إلى ٢٦٠٠ قرية وعزبة تخدم بنظام المناوبة بتكلفة كلية ١،٥ مليار جنيه، وفرت حكومة الحزب اعتماداتها بالكامل.
- الانتهاء من مشروعات الصرف الصحى فى ١٨ قرية من القرى المحددة فى المشروع القومى للصرف الصحى للقرى بنهاية عام ٢٠٠٧، والانتهاء من مشروعات خدمة ١٠٦ قرية بنهاية عام ٢٠٠٨، والانتهاء من باقى المرحلة الأولى من المشروع (٣١٦ قرية و١٠٠ تابع) بنهاية ٢٠٠٩ بتكلفة ٣,٥ مليار جنيه تم توفيرها.
- استكمال توصيل التيار الكهربائي إلى المناطق العشوائية قبل نهاية هذا العام، وتوصيل الكهرباء للمباني المخالفة وفقاً للضوابط الموضوعة فى يناير ٢٠٠٦، والانتهاء من ذلك قبل منتصف العام القادم.

■ التأكيد على توفير معاش لكل مواطن تخطى الـ٦٥ عاماً يبدأ من ١٠٠ جنيه بمجرد إقرار قانون التأمينات الجديد الذي يتبناه الحزب وحكومته.

■ التوسع فى تنفيذ نظام القوافل العلاجية لمختلف المحافظات، بتنفيذ ١٠٨٠ قافلة حتى نهاية يونيو ٢٠٠٨، بواقع ٩٠ قافلة شهرياً، تخدم نحو ٤ مليون مواطن، وصرف الدواء المجاني وقرارات العلاج على نفقة الدولة فى نفس موقع القافلة.

■ الانتهاء من إنشاء وتجهيز ٧٤٩ وحدة صحية ريفية فى ١٦ محافظة قبل نهاية يونيو ٢٠٠٨ بتكلفة اجمالية ٨٠٠ مليون جنيه.

■ الانتهاء من تطوير ٤٠٪ من أقسام الطوارئ بالمستشفيات العامة قبل نهاية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بإجمالى ٦١ قسم طوارئ بتكلفة تطوير إنشائى ٧٥ مليون جنيه وتجهيزها بتكلفة إجمالية ٦٣ مليون جنيه.

■ تطوير خدمة الإسعاف والارتقاء بجودته، بدءاً من التطوير الإنشائى لعدد ١٠٠ نقطة إسعاف، وإنشاء ٤٠ وحدة إسعاف جديدة، بإجمالى تكلفة قدرها ٦٤ مليون جنيه، فضلا عن شراء ٩٠٠ سيارة إسعاف جديدة ومجهزة.

الإسكان والمرافق
والتنمية العمرانية

مقدمة

فى إطار التزام الحزب وحكومته بتنفيذ البرنامج الرئاسى والحزبى المتكامل للإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، قدم الحزب فى مؤتمره الرابع عام ٢٠٠٦ رؤية حزبية متكاملة أكدت التزامه بمتابعة عمل حكومته فى هذا الشأن على نحو مستفيض يتيح للمجتمع متابعة كافة الإجراءات والسياسات التى نفذتها الحكومة لتفعيل الإطار الشامل لمنظومة الإسكان بكافى أبعادها والتى شملت: برنامج النصف مليون مسكن للشباب، وبرنامج إنشاء ٤٠٠ قرية جديدة بالصحراء، وبرنامج تطوير العشوائيات، وبرنامج إعادة تخطيط ٤٠٠٠ قرية، وبرنامج المياه والصرف الصحى.

وقد ركز الحزب وحكومته فى توجهاتهما على إبراز ثلاثة ملفات هامة تشكل معاً المحاور الرئيسية اللازمة لتنفيذ منظومته المتكاملة لتوفير المسكن الملائم للمواطن وهى:

-التخطيط والتنمية العمرانية
- الإسكان والتشييد والبناء
-خدمات مياه الشرب والصرف الصحى

ويستمر الحزب والحكومة هذا العام فى تأكيد كامل الإلتزام بالمضى فى تنفيذ هذه المنظومة. كما يقوم بتقديم متابعة شاملة لموقف تنفيذ هذه المحاور، مع طرح البرنامج الذى سيتم الإلتزام به فى العام القادم لكى يستطيع المجتمع متابعة إنجازات حكومة الحزب فى إطار من الشفافية، إيماناً من الحزب بأهمية الإعلام والمشاركة المجتمعية فى القضايا الهامة التى تمس حياة المواطن اليومية.

التخطيط والتنمية العمرانية

انطلاقاً من إيمان الحزب وحكومته بضرورة رفع مستوى معيشة المواطنين وحماية حقوقهم الثابتة فى توفير المأوى المناسب مع تحقيق أهداف التنمية المتواصلة، يطرح الحزب رؤيته تجاه قضية التخطيط والتنمية العمرانية على ثلاثة محاور، أولهما تخطيط القرى والمدن القائمة، و ثانيهما إعداد المخططات الإستراتجية للمدن و ثالثهما تنمية المناطق الصحراوية وقرى الظهير الصحراوي الجديد، وهو ما نعرضه على النحو التالي:

أولاً: تخطيط القرى والمدن القائمة

(أ) مشروع إعداد المخطط الاستراتيجي والأحوزة العمرانية للقرى.

تصدى الحزب فى مؤتمره السنوي عام ٢٠٠٣ لقضية البناء غير المخطط على الأراضي الزراعية بهدف حمايتها من البناء العشوائي، وتلبية احتياجات المواطنين العادلة فى توفير المسكن الملائم لهم وللأجيال المستقبلية. فى ضوء عدم نجاح سياسات منع البناء السابقة فىإيقاف النمو العشوائي على الأراضي الزراعية. وقد استكمل الحزب رؤيته المتكاملة للتعامل مع هذه القضية الهامة من خلال السياسات التى أقرها المؤتمر السنوي عام ٢٠٠٤ والتى أكدت على ما يلى:

- تقنين أوضاع مئات الآلاف من الأسر المصرية التى أقامت مساكنها خارج الحيز العمراني القديم للقرى المصرية المعتمد بناء على التصوير الجوى عام ١٩٨٥ بما يمكنهم من الشعور بالأمان.
- إتاحة الفرصة للنمو العمراني للقرية بصورة مخططة لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة بها، وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها من خلال توفير الخدمات والمرافق الأساسية بها، فى إطار تخطيط عمرانى حديث للقرية يضع حيز عمرانى جديد لها.
- تيسير إجراءات قيام المواطنين بالبناء داخل الأحوزة العمرانية الجديدة للحد من البناء غير الرسمى.
- الحفاظ على الأراضى الزراعية من خلال المنع التام للبناء خارج الأحوزة العمرانية المعتمدة للقرى.

وبناء على هذه الثوابت، وانطلاقاً من الإلتزام بانتهاء المخططات الاستراتيجية العامة والأحوزة العمرانية الجديدة لكافى قرى الجمهورية (٤٦٧٠ قرية) من خلال برنامج زمنى يتم الإنتهاء منه خلال ٣ سنوات، قامت حكومة الحزب بدءا من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بتنفيذ مشروع إعداد المخططات الإستراتيجية العامة.

وفى إطار مبدأ المواطنة الذى تبناه الحزب، فقد اعتمدت منهجية المشروع على تفعيل فكر المشاركة المجتمعية فى إعداد مخططات القرى، من خلال مشاركة كافة شركاء التنمية المحليين فى الاتفاق على الحيز العمرانى الجديد للقرية، وتحديد أهم المشروعات التنموية ذات الأولوية التى يجب تنفيذها بالقرية.

ويتلخص الموقف التنفيذى للمشروع حالياً فيما يلى:

- تم الإنتهاء من إعداد المخططات الإستراتيجية العامة لعدد ٣١٣٧ قرية، وقد تم الانتهاء من إعداد المخططات التفصيلية لعدد ١٨٠٠ قرية.
- جارى الإنتهاء من إعداد المخططات الإستراتيجية العامة لعدد ٣٨٠ قرية.
- جارى إعداد المخططات الإستراتيجية العامة لعدد ٨٣٣ قرية، ومن المتوقع الإنتهاء منها بنهاية يونيو٢٠٠٨.
- جاري إسناد المخططات الإستراتيجية العامة لعدد ١٤٠ قرية، ومن المتوقع الإنتهاء منها بنهاية يونيو٢٠٠٨.
- يوجد عدد ١١٠ قرية لم يتم إعداد مخططات استراتيجية عامة لها لعدة أسباب منها أن هذه القرى إما قرى استصلاح، أو قرى تحولت إلى مدن، أو قرى التحمت مع الكتلة العمرانية للمدن وتم ضمها للحيز العمرانى للمدن بالفعل، أو قرى تم إلغاؤها بمعرفى الأمانة العامة للإدارة المحلية.
- يوجد عدد ٧٠ قرية لا تدخل فى نطاق وحدات محلية قروية.
- يبدأ اعتبارا من العام المالى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ إعداد الأحوزة العمرانية لكافى العزب والكفور والتوابع، والتى يبلغ عددها حوالى ٢٧ ألف تابع بحيث يتم الإنتهاء منها بنهاية الخطة الخمسية.

وإذ يسعى الحزب وحكومته إلى استدامة سياسات التنمية العمرانية، فإن ذلك يستلزم الاهتمام ببناء قدرات الأجهزة المحلية لضمان تواصل عملية إعداد المخططات وتحديثها بصورة دورية. ولهذا فقد توجهت حكومة الحزب إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك. ومن أهم تلك الخطوات، إنشاء إدارات للتخطيط العمرانى بكافى المحافظات تسهم فى قيام المحليات بإدارة عملية إعداد مخططات التنمية العمرانية للمدن والقرى بصورة ديناميكية، حيث أثبتت كافة المناقشات التى دارت مع المستويات المختلفة للحزب أن القواعد المجتمعية هى الأقدر على تحديد أولوياتها التخطيطية، وأن إشراكها فى مثل هذه القرارات من شأنه أن يقويها، ويصل بها للقدرة على اتخاذ قرارات مسئولة من شأنها تعزيز اللامركزية وتفعيلها.

وفى إطار تفعيل العمل بهذه المخططات وتنفيذ مشروعات التنمية المقترحة بها، والتيسير على المواطنين الراغبين فى البناء داخل الأحوزة الجديدة، قامت حكومة الحزب باتخاذ الخطوات التالية:

١- قيام الهيئة المصرية العامة للمساحة بتوقيع حدود وإحداثيات الحيز العمرانى الجديد للقرى على الطبيعة، بحيث يمكن للمواطنين معرفى الأراضى التى ضمها الحيز الجديد، وكذلك حتى يسهل عمل المحليات فى منع أى حالات تعدى خارج حدود هذا الحيز.

تفعيل فكر المشاركة المجتمعية فى إعداد مخططات القرى، ومن خلال مشاركة كافة شركاء التنمية المحليين فى الإنفاق على الحيز العمرانى الجديد للقرية

٢- الإستعانة بمخرجات المخططات، وعلى الأخص مشروعات التنمية التى تم اقتراحها من قبل شركاء التنمية المحليين، فى وضع الخطة الاستثمارية للقرى المصرية فى الخطة الخمسية السادسة، بحيث يتم تنفيذ عدد من هذه المشروعات لتلبية احتياجات المواطنين طبقا لأولوياتهم.

٣- إعداد اشتراطات بنائية وتخطيطية خاصة للبناء داخل الأحوزة العمرانية الجديدة تتوافق مع الظروف المحلية للقرى. وتهدف تلك الاشتراطات إلى:

■ التيسير على المواطن فى إجراءات استخراج تراخيص البناء، وكذلك أعمال الإحلال والتجديد للأراضى الواقعة داخل الحيز العمرانى الجديد، حيث تتولى الوحدة المحلية المختصة القيام بهذا الإجراء دون الحاجة إلى الرجوع لأى جهات أخرى.

■ السماح بزيادة الارتفاعات بشروط محددة، وزيادة النسبة البنائية على الأراضى للإستفادة القصوى من الأراضى التى تم إدخالها فى الحيز، وبالتالى تقليل الحاجة إلى ضم مزيد من الأراضى الزراعية مستقبلا.

الخطوات التفصيلية التى تتبع فى مشروع إعادة تخطيط القرى

١- إعداد برنامج زمنى للإنتهاء من مخططات القرى المصرية خلال ثلاث سنوات وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذة.

٢- وضع برنامج زمنى للإنتهاء من اعمال التصوير الجوى الحديث، وإعداد خرائط مساحية جديدة لكافى القرى المصرية على مدار ٣٠ شهراً، ويجرى التنفيذ طبقاً للجدول الزمنى المحدد

٣- المشاركة الفعالة لكافى شركاء التنمية على المستوى المحلى، وفى تحديد القضايا الرئيسية على مستوى القرية والمدينة، والحيز العمرانى الجديد، والمشروعات ذات الأولوية.

٤- ارسال خرائط الأحوزة العمرانية الجديدة إلى المحافظات والوزارات المعنية للعمل به بعد إعتمادها.

٥- إرسال النسخ النهائية للمخططات الإستراتيجية لتلك القرى إلى المحافظات المختصة لاعتمادها، لتصبح الوثيقة القانونية الملزمة لتنمية القرى.

(ب) مشروع إعداد المخططات الإستراتيجية للمدن

إيمانا من الحزب وحكومته بضرورة الإهتمام بالمناطق الحضرية والمدن المصرية بما تمثله من أهمية اقتصادية باعتبارها أحد محركات النمو كما هو الحال فى كافة دول العالم، وتواكباً مع مشروع إعداد مخططات القرى، تبنى الحزب وحكومته تنفيذ مشروع إعداد المخططات الإستراتيجية والأحوزة العمرانية لكافى المدن المصرية خلال ٥ سنوات (٢٠٠٧-٢٠١٢) مع التركيز فى السنوات الثلاثة الأولى على الإنتهاء من عواصم المحافظات والمدن التى لم يسبق تخطيطها من قبل (حوالي ١٢٩ مدينة).

تنمية القدرة التنافسية للمدن المصرية من خلال التركيز على قضايا تنمية الإقتصاد المحلى والتوسع العمرانى

ويهدف المشروع إلى تنمية القدرة التنافسية للمدن المصرية من خلال التركيز على قضايا تنمية الاقتصاد المحلى والتوسع العمراني لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة وتوطين المشروعات الخدمية والاستثمارية المطلوبة لتوفير فرص عمل جديدة بتلك المدن مع الاهتمام بقضية التنمية البيئية وتوفير المرافق الأساسية المطلوبة.

وبناء على ذلك يركز مشروع إعداد المخططات الإستراتيجية العامة للمدن على:

■ إعداد رؤية مستقبلية لتنمية المدينة تتضمن خطة استثمارية قصيرة وطويلة المدي بما يضمن التنمية المستدامة للمدينة بحيث يتم الإلتزام بتنفيذ المشروعات التى تحددها تلك الخطة من خلال الموازنات المحلية للمدن ومشاركة القطاعين الخاص والأهلي.

■ إعداد حيز عمراني جديد يمكن من تنفيذ المشروعات القومية من شبكات مياه وصرف صحي وإسكان، بالإضافة إلى الإسراع فى إصدار مشروع قانون الضرائب العقارية الجديد وتفعيله ليسهم فى توفير موارد مادية تمكن المدينة من تنفيذ مشروعات التنمية بها.

■ تعميق المشاركة الشعبية وبناء قدرات الأجهزة المحلية فى المشاركة فى إعداد المخططات العمرانية.

■ إعداد قاعدة بيانات كاملة للمدن لتحسين أداء عمران المدينة وجمع مؤشرات عمرانية لإعداد تقرير التنمية العمرانية ومتابعة البرامج القومية ذات الطابع العمراني مثل برنامج تحسين العشوائيات.

■ إعداد مخططات تفصيلية ودراسات جدوى اقتصادية وتنفيذية لعدد من المشروعات العمرانية والتنموية ذات الأولوية والتى يمكن تنفيذها بصورة فورية عند اعتماد المخطط.

وسيتم الإنتهاء من المرحلة الأولى للمشروع والتى تضم ٥٣ مدينة فى شهر فبراير ٢٠٠٨ تضم عواصم المحافظات وعدد من المدن الكبرى، على أن يتم الإنتهاء من باقى المدن تباعا طبقا للبرنامج الزمنى الموضوع.

ثانيا: سياسات تنمية المناطق الصحراوية وقرى الظهير الصحراوى الجديدة

استمرت حكومة الحزب، فى إطار تنفيذ البرنامج الانتخابى الرئاسى والحزبى، فى العمل على إنشاء ٤٠٠ قرية جديدة فى الصحراء؛ يتنوع فيها النشاط الاقتصادى لهذه القرى بين قرى خدمية تعتبر بمثابة امتداد وتوسعات لقرى قائمة، وقرى زراعية مرتبطة باستصلاح أراضى، وقرى قائمة على نشاط صناعى.

وفى هذا السياق، تعمل حكومة الحزب على تنفيذ هذا البرنامج من خلال استراتيجية التنمية المتكاملة لقرى الظهير بمحافظات الجمهورية كافة، والتى يتم الإلتزام بتنفيذها على مدار السنوات الست القادمة.

وضع إستيراتيجية التنمية المتكاملة لقرى الظهير الصحراوى بكافى محافظات الجمهورية

(أ) ملامح الإستراتيجية

تم الإنتهاء من صياغة هذه الاستراتيجة وجارى العمل على تنفيذ المرحلة الأولى والثانية منها. وتعتمد الاستراتيجية على ما يلى:

- إنشاء عدد ١٣٨ قرية جديدة يعتمد هيكلها الاقتصادى على الأنشطة الخدمية والتعدينية والتصنيع الزراعى.
- إنشاء عدد ٢٦٢ قرية جديدة يعتمد هيكلها الاقتصادى على النشاط الزراعى بهدف استصلاح مليون فدان بالظهير الصحراوى.

وقد وضعت أسس لاختيار مواقع القرى من أهمها:

- أن تكون على مسافى من ٣-٥ كم من القرية الأم.
- وجود شريان حركة رئيسى قريب يربطها بالمناطق المحيطة.
- مساحة القرية من ١٠٠ إلى ٢٠٠ فدان "زمام سكنى"
- تستوعب القرية من ١٠ إلى ١٥ ألف نسمة.
- توافر الثروات الطبيعية لإقامة نشاط زراعى / صناعى / تعدينى.

وتلتزم حكومة الحزب بإنشاء البنية الأساسية الخارجية والداخلية ونواة القريـة طبقا للبرنامج الزمنى الموضوع على مدار السنوات الست وبمجرد الانتهاء من تنفيذ النواة يتم تسليم القرية إلى المحافظة المعنية للقيام بتسليم الوحدات السكنية لمستحقيها وإدارة عملية التنمية بالقرية، على أن يتم تنمية القرية تدريجيا على مراحل حتى تصل القرية إلى الحجم المخطط لها فى سنة الهدف ٢٠٢٢.

وقد تم تنفيذ أعمال البنية الأساسية ونواة القرية بهذه القرى كالآتى:

- ربط القرية الجديدة بالقرية الأم بطريق جديد مع ربطها بالشبكة القومية كلما أمكن.
- إنشاء محطة مياه نقالى أوبئر ارتوازى لتوفير مصدر لمياه الشرب ومد خط مياه لكل قرية وإنشاء شبكة المياه الداخلية.
- إنشاء مبنى خدمى لإدارة القرية.
- إنارة الطرق المؤدية للقرية الجديدة بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والطاقة.
- إنشاء عدد ٥٠ منزل ريفى قابل للتعلية طابقين.
- تنفيذ المبانى الخدمية.

(ب) قرى جارى الإنتهاء منها (١٥ قرية)

تم تنفيذ أعمال البنية الأساسية بهذه القرى، كما تم تنفيذ نواه القرية من مبانى وطرق داخلية. وقد تم تسليم عقود للمواطنين فى ٥٠ وحدة فى قرية بيت خلاف بسوهاج وباقى قرى المرحلة الأولى فى المراحل النهائية من التنفيذ.

(ج) قرى بدأ العمل بها أو جارى التخطيط لتنفيذها (٢٢ قرية)

وهى عبارة عن ١٠ قرى بدأ العمل بها، و١٢ قرية فى مراحل التخطيط فى سبع محافظات، إلى جانب ١٧ قرية أخرى من قرى الإستصلاح الزراعى، بإجمالى عدد قرى ٥٤ قرية. (يوضح الجدول التالى توزيع هذه القرى على المحافظات المختلفة).

قرى الظهير الصحراوى الجارى العمل بها والمخطط تنفيذه

المحافظة	قرى جاري نهوها		قرى بدأ العمل بها		قرى جاري التخطيط والإعداد للبنية الأساسية		إجمالي
	عدد	إسم القرية/المركز	عدد	إسم القرية/المركز	عدد	إسم القرية/المركز	
المنوفيـــــــة						كفر داوود	١
الـــوادي الجديـــد						القصر	١
الفيـــــــــوم	٢	الريان الجديدة/يوسف الصديق المحمودية الجديدة/أطسا					٢
بني ســـــــويف	٢	شروق الجديدة/الفشن سمسطا الجديدة/ سمسطا	٢	إدراسيا الجديدة/ أهناسيا الشرق الجديدة/ببا			٤
الـــمنـــــــيا	٢	البهنسا الجديدة/بني مزار العزيمة مبارك الجديدة/سمالوط	١	تونة الجبل الجديدة/ ملوي	٣	السلام الجديدة/بني مزار الأقدام الجديدة/العدوة	٦
أسيـــــــــوط	٢	مير الجديدة/القوصية دشلوط الجديدة/ ديروط			٢	القداديح الجديدة/أبنوب باشا قبلي الجديدة/البداري	٤
ســـــــوهاج	٣	الأحايوة الجديدة/أخميم بيت خلاف الجديدة/جرجا عرابة أبو عزيز الجديدة/المراغة	٢	الجلاوية الجديدة/ساقلتة الجواهين الجديدة/جرجا	٢	أولاد يحي الجديدة/دار السلام نجوع مازن شرق الجديدة/دار السلام	٧
قـــــــنا	٢	العقب الجديدة/قوص المحاميد الجديدة/أرمنت	١	كرم عمران الجديدة/ قنا	٣	بلاد المال الجديدة/أبوتشت الحاج سلام الجديدة/فرشوط	٦
الأقصـــــــــر			٢	امتداد قرية سوزان مبارك/البركة الجديدة		المدامود الجديدة الجبيل ومنشأة العماري الجديدة	٤
أســـــــوان	٢	فارس الجديدة/كوم إمبو الرمادي الجديدة/إدفو	٢	العلاقي الجديدة/أسوان بنبان الجديدة/دراو	٢		٤
الإجمالي	١٥		١٠		١٢		٣٧

الإسكان والتشييد والبناء

الإستمرار فى تنفيذ المشروع القومى للإسكان الإجتماعى، وضرورة تكامله مع سياسات التعامل مع النمو العمرانى العشوائى غير المنظم

سعى الحزب وحكومته- على مدار سنوات- لتوفير نماذج مختلفة من الإسكان؛ لمواجهة الطلب المتزايد على العمران فى الريف والحضر من ناحية، وللحد من الآثار السلبية للنمو العمرانى غير المخطط من ناحية أخرى. ويكمن الهدف الأساسى من وراء هذا التوجه فى ضرورة أن يكون السكن الذى يسكن إليه المواطن ملائماً، ويحقق طموحاته الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا تظهر الأهمية البالغة للربط بين سياسات الحزب فى مجالى التخطيط العمرانى والإسكان؛ للوصول إلى رؤية متكاملة تحقق طموح كل مواطن فى سكن عصرى، بتخطيط دقيق يحفظ حقوق الأجيال القادمة. وبالفعل تم استحداث آليات مختلفة من مشروعات وبرامج لتحقيق هذا الهدف، تمثل أهمها فى إنشاء المدن والتجمعات العمرانية الجديدة لاستيعاب الزيادة السكانية، بالإضافة إلى إنشاء وحدات سكنية جديدة بصيغ مختلفة، وبدعم مباشر من الموازنة العامة للدولة، من خلال مشروعات الإسكان منخفض التكاليف.

ولم يقتصر عمل الحزب وحكومته على توفير المسكن الملائم للفئات المختلفة من الشعب وحسب، بل قام بدراسة منظومة الإسكان المتكاملة فى عديد من دول العالم، وتحليل العناصر المختلفة لهذه المنظومة، ووجد أن أهم عناصر هذه المنظومة يتمثل فى: الصيغ المتنوعة لمشاركة القطاعات المختلفة والأطراف المعنية بها، سواء فيما يتعلق بسياسات تسعير الأراضى، أو القواعد والتشريعات الخاصة بتراخيص البناء، أوسبل توفير التمويل المناسب لكافى الشرائح، ودعم قدرة الفئات الأولى بالرعاية. والهدف من ذلك هوالوصول إلى الآليات واستراتيجيات التنفيذ المُثلى، التى تتلاءم مع المجتمع المصرى.

وبالإضافة إلى الدراسات المختلفة- وإيمانا من الحزب بأن عملية التخطيط والإسكان تقوم أساساً على المشاركة المجتمعية- قام الحزب وحكومته برصد احتياجات المواطنين المختلفة، من خلال استطلاعات الرأى: لتأتى سياسات الحزب فى هذا الصدد نتاجاً طبيعياً لمطالب المجتمع بمختلف فئاته.

وقد عملت حكومة الحزب فى السنوات الماضية على توفير أكبر قدر ممكن من الوحدات السكنية منخفضة التكاليف؛ من أجل تلبية احتياجات الشباب ومحدودى الدخل، من خلال العديد من المشروعات والبرامج. وأنشأت الحكومة-على مدار السنوات الماضية-٣٥ ألف وحدة سكنية كل عام فى المتوسط؛ لسد الحاجة المتزايدة من الإسكان منخفض التكاليف.

وقد أكد البرنامج الإنتخابى الرئاسى، استمرار الحزب وحكومته فى دعم هذا "التوجه، وقدم برنامج "النصف مليون مسكن للشباب"، الذى تم إدراجه فى خطة عمل الحكومة، تحت عنوان برنامج الإسكان القومى"، والذي يتضمن توفير ٥٠٠ ألف وحدة سكنية للشباب، خلال ست سنوات، بمعدل يصل إلى حوالى ٨٥ ألف وحدة سكنية فى العام؛ أي بزيادة قدرها ٥٠ ألف وحدة عما كان يتم توفيره من قبل.

ونتناول فيما يلى أهم التطورات التى ظهرت خلال العام بالنسبة للقضايا المتعلقة بالمشروع القومى للإسكان الاجتماعى، وآليات تخصيص الأراضى للإستخدامات المختلفة فى المدن الجديدة، وموقف الإطار التشريعى الجديد، المتمثل فى قانون التخطيط العمرانى والبناء والتنسيق الحضارى.

أولاً: المشروع القومي للإسكان الاجتماعي

استمرت حكومة الحزب فى تنفيذ خطتها للانتهاء من هذا البرنامج فى المدة المحددة، بحيث وصل موقف تنفيذه فى نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٧، إلى خطة قوامها ٦٣٠ ألف وحدة سكنية موزعة على سبعة محاور مختلفة، أضيف منها خلال هذا العام ثلاثة محاور جديدة تتناسب مع احتياجات العديد من فئات الشباب ومحدودى الدخل. كما تتضمن المحاور التى أضيفت خلال العام الحالى، برنامج إبنى بيتك، وبرنامج الإسكان للمواطن الأولى بالرعاية، وبرنامج الإيجار.

وفيما يلى أهم معالم البرامج الثلاثة التى أضيفت خلال العام.

(أ) إبنى بيتك

استحدثت حكومة الحزب محورا جديدا تحت مظلة المشروع القومى للإسكان الاجتماعى، من أهم معالمه:
١. يحصل المواطن؛ وفق هذا النظام؛ على قطعة أرض مساحتها ١٥٠ متر٢، يسمح له بالبناء على ٥٠٪ منها، ويتاح له تعلية دورين فوق الأرضى لتصل المساحة الإجمالية التى يمكن البناء عليها إلى ٢٢٥ متر٢.
٢. يستفيد من هذا البرنامج ذوى الدخول أقل من ١٠٠٠ جنيه شهريا للفرد أو١٥٠٠ جنيه للأسرة، كما هو محدد فى البرنامج الإنتخابى، إلى جانب اشتراطات إضافية تضمن عدم استفادته من وحدات مدعمة أخرى، وغير ذلك من الضوابط التى تهدف إلى توجيه الدعم لمن يستحقه.
٣. يحصل المواطن الذى تنطبق عليه الشروط على الدعم المقرر فى البرنامج الانتخابى مقسما على ثلاث مراحل، يحصل على خمسة آلاف جنيه بعد الإنتهاء من كل مرحلة (وضع الأساسات ثم الإنتهاء من الهيكل الخرسانى ثم التشطيب الخارجى). وتلتزم وزارة الاسكان بإعداد أكثر من نموذج معمارى للوحدة لتسليمها للمواطن مجاناً مع كافة الرسومات الهندسية والإنشائية.
٤. يتم تنفيذ هذا البرنامج فى المدن الجديدة التابعة

لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتم اختيار الأراضي المتاحة لهذا المشروع، وروعى أن تكون قريبة إلى مركز الخدمات قدر الإمكان.
٥. حدد سعر المتر المربع بسبعين جنيها، يتم سداد ١٠٪ من قيمة الأرض كدفعة مقدمة ويتم إعطاء فترة سماح لمدة ثلاث سنوات، ويسدد باقى المبلغ على سبع دفعات سنوية متساوية بدون فوائد.

إجمـــالى من تقدم للحجـــز فى برنامـــج إبنى بيتك فى المدن الجديدة

مسلسل	المدينة	اجمالى الاستمارات لعينة منطبق عليهم الشروط	
١	السادس من اكتوبر	٤٣٥٨٣	٤١٤٩١
٢	العاشر من رمضان	١٦٢٨٤	١٥٨٧٢
٣	بدر	٢٤٣٨	٢٣٠٤
٤	الصالحية الجديدة	٦٥٩	٦٣١
٥	السادات	٣٨٨٥	٣٧٩٠
٦	النوبارية الجديدة	١٩٢٢	١٨٣٢
٧	برج العرب الجديدة	١٦٩٣	١٥٥٦
٨	الفيوم الجديدة	٢٤٨٦	٢٣٥٠
٩	بنى سويف الجديدة	٦١٤٦	٦٠١٧
١٠	المنيا الجديدة	٦٢٤٣	٦١١١
١١	اسيوط الجديدة	٥٦١٥	٥٤٥٧
١٢	سوهاج الجديدة	٢٧٢٣	٢٦٣٠
١٣	اسوان الجديدة	١٧٤٨	١٦٤٧
الاجمالى		**٩٥٤٢٥**	**٩١٦٩٣**

جارى العمل على توفير أراضى برنامج إبنى بيتك، ومن المنتظر تسليم حوالى ١٤,٥ ألف قطعة أرض بنهاية يونيو ٢٠٠٨ (١٥٪ من إجمالى عدد القطع)، و٣٠ ألف قطعة أرض بنهاية عام ٢٠٠٨ (٣٢٪ من الإجمالى)، ومستهدف الإنتهاء من تسليم العدد الإجمالى لأراضى البرنامج بنهاية عام ٢٠٠٩.

(ب) الأولى بالرعاية

١- يهدف هذا المشروع إلى توفير وحدات سكنية بمساحة تتراوح ما بين ٣٠ - ٤٠ م ٢ بهدف خدمة المواطنين الأكثر احتياجاً، ويتم استغلال تلك الوحدات عن طريق الإيجار بقيمة إيجارية تحددها الجهة الحكومية المالكة طبقاً لحالة المواطن ونتيجة البحث الاجتماعي الذى تجريه الجهات المعنية بذلك على المتقدمين.
٢- وسيجرى بناء ٧٠ ألف وحدة، منها ٤٠ ألف وحدة بواسطة هيئة المجتمعات العمرانية بالمدن الجديدة، وفى مواقع قريبة من المناطق الصناعية. ويتم تسليم أول ٤٠٠٠ وحدة بنهاية سبتمر ٢٠٠٩ ، يضاف لها ٣٤ الف وحدة بنهاية سبتمر ٢٠١٠، وفى ٢٠١١ تسلم باقى الوحدات وعددها ٣٢ ألف.

(ج) وحدات الإيجار

تم توقيع بروتوكول مع هيئة الأوقاف لإنشاء ١٠٠ ألف وحدة سكنية بمساحة ٦٣ م ٢ على أراضى الهيئة بالمحافظات المختلفة، يتم تأجيرها للشباب ومحدودي الدخل بإيجار منخفض، وذلك لتلبية الطلب المتزايد بمدن المحافظات المختلفة، على هذه النوعية من المساكن.

ويؤكد الحزب متابعته لتنفيذ البرنامج القومى للإسكان الاجتماعى بكافى محاوره: من أجل التأكد من تلبيته للطلب المتزايد على الإسكان، خاصة إسكان محدودى الدخل والإسكان المتوسط، بما يحقق التوازن بين تكلفة الوحدات السكنية ودخل الفئات المختلفة من المجتمع المصرى.

كما يؤكد الحزب والحكومة على ضرورة تحقيق التكامل بين تنفيذ البرنامج القومى للإسكان الاجتماعى وبين السياسات المختلفة التى تم إقرارها فى السنوات الماضية، بشأن التعامل مع النمو العشوائى غير المنظم للعمران، وإرساء أسس التخطيط السليم لكافى أرجاء الجمهورية من خلال برنامج المخططات الاستراتيجية للقرى والمدن، وغيرها من السياسات التى تمثل منظومة متكاملة من المكونات لاستراتيجية إسكان وتنمية عمرانية متكاملة.

ثانياً: آليات تخصيص الأراضى للإستخدامات المختلفة فى المدن الجديدة

تلتزم حكومة الحزب باستخدام آليات مختلفة لتسعير الأراضى تتسق مع السياسة العامة للدولة والقائمة على أسس ومبادئ الشفافية التامة فى التوزيع. وكذلك ترشيد الدعم وتوجيهه للفئات الأكثر احتياجا.

ولهذا فإن توجه حكومة الحزب يتمثل فى تبنى سياسات مختلفة لتسعير مستويات أراضى الإسكان المتنوعة، على نحو قد يصل إلى دعم كلى لسعر الأرض فى بعض الحالات، سواء بالنسبة للأرض أو لإيجار وحدات فى برنامج إسكان المواطن الأولى بالرعاية، وذلك لمن لا يستطيع الحصول على سكن دون مساندة من الدولة.

توزيع التصرف فى الأراضى منذ يناير ٢٠٠٦

	الاستخدام	المساحة بالفدان	نسبة (%)
١	المشروع القومى للإسكان الاجتماعى	١٦٠٣٩	٥٥
٢	إسكان القرعة (٤ مراحل للطرح)	٤٩٨٦	١٧
٣	مظاريف مغلقة (مرحلة أولى)	٨٦٥	٣
٤	مظاريف مغلقة (مرحلة ثانية)*	٢٥٠٠	٩
٥	أراضى قطع كبيرة (مزايدات)	٤٨٠٠	١٧
	إجمالى	٢٩١٩٠	١٠٠

- مازال فتح المظاريف جارى بالنسبة لهذه المزايدة، مما قد يخفض من نصيبها فى إجمالى المخصص فى الحالات التى لا يستقر العطاء على بعض القطع المعروضة.
- تقدم ١٠٥ آلاف مواطن، استكمل الأوراق ٩٥ ألف، وانطبقت الشروط على ما يزيد على ٩١ ألف.

تبنى سياسات مختلفة لتسعير مستويات اراضى الإسكان المتنوعة

ويتضح من حجم الأراضى التى خصصت خلال العامين الماضيين من خلال هيئة المجتمعات العمرانية، أن البرنامج القومى للإسكان الاجتماعى بمحاوره المختلفة قد حظى بنسبة ٥٥٪ من إجمالى الأراضى التى تم التصرف فيها منذ بداية عام ٢٠٠٦.

متوسطات أسعار الأراضى لكل فئة من الاستخدامات

- ٥٢ جنيه للمتر للمشروع القومى للإسكان الاجتماعى (بعض الأراضى بالمجان، وبعضها بسعر٧٠ جنيه للمتر / درجات متفاوتة من الدعم المباشر).
- ٢٨٩ جنيه للمتر بالنسبة لأراضى إسكان القرعة (تكلفة المرافق فى المتوسط- دعم غير مباشر).
- ٥٤٠ جنيه للمتر فى أراضى المظاريف المغلقة الأولى.
- ٨٨٩ جنيه للمتر فى أراضى المزايدة.

ويظهر الاختلاف فى الأسعار تدرج حجم الدعم من الإسكان القومى إلى المتوسط والاستثمارى والاستخدامات الخدمية وغيرها، بما يتسق مع توجيه الدعم لبرامج وفئات محددة، وكذلك وضع أولوية لتخصيص الأراضى لفئات الإسكان المدعم لمحدودى ومتوسطى الدخل، بنسبة تبلغ ٧٢٪ من إجمالى ما خصص من أراضى هيئة المجتمعات فى الإثنين وعشرين شهرا الماضية.

تم الإنتهاء من مناقشة مشروع قانون التخطيط العمرانى والبناء والتنسيق الحضارى بلجنة الإسكان بمجلس الشورى و قامت لجنة الإسكان بمجلس الشعب بمناقشة أولية. ومن المنتظر الإنتهاء من مناقشة وإصدار مشروع القانون فى الدورة البرلمانية الجديدة

وقد تم تحديد هذه الأساليب فى كل من التسعير أوتحديد أولويات الاستخدام لإحداث التوازن بين الاعتبارات التنموية والاجتماعية التى تحرص عليها حكومة الحزب، إلى جانب الرجوع إلى محددات السوق فى الحالات التى لا تنطبق عليها هذه المحددات، وذلك حفاظا على المال العام بحيث لا يقدم دعما لفئات لا تحتاج إليه لسد احتياجاتها السكنية.

ثالثاً: مشروع قانون التخطيط العمرانى والبناء والتنسيق الحضارى:

انتهى الحزب وحكومته من إعداد مشروع قانون البناء الموحد، والذى يختص بتنظيم كافة الأعمال المتعلقة بعملية التنمية العمرانية، بداية من تنظيم أعمال التخطيط، فتنظيم أعمال التنسيق الحضاري، وصولاً إلى أعمال البناء والحفاظ علي الثروة العقارية.

وتتمثل أهم معالم مشروعالقانون فيما يلى:

- جمع كافة الاشتراطات البنائية الخاصة بكافى الجهات المنظمة لعملية البناء، بما يرفع المعاناة عن المواطنين فى عملية إصدار التراخيص، وعدم تحميلهم أعباء مالية إضافية، والقضاء على أسباب تعطيل وعدم تنفيذ وتطبيق القوانين السابقة.
- استحداث مجلس أعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، يناط به إقرار السياسات والقواعد والاشتراطات، والقيام بمراقبة تنفيذها من قبل الإدارة المختصة.
- مراجعة وتحديث المخططات للمدينة أو القرية كل خمس سنوات علي الأكثر، لضمان ملاءمة المخطط للتطور والتغير فى الأوضاع المحلية.
- تنظيم أعمال إدارة وصيانة الثروة العقارية القائمة (اتحاد الشاغلين).
- تخفيف العبء عن كاهل المحليات، عن طريق الاستعانة بنقابة المهندسين والمكاتب المقيدة بها فى مراجعة الرسومات والمستندات والإشراف علي التنفيذ.

وإذ يؤكد الحزب على الاستمرار فى متابعة موقف تنفيذ سياسات الإرتقاء بالبيئة الإسكانية المختلفة، فإنه يرصد عدداً من التحديات التى يجب التوصل فى المرحلة القادمة لاستراتيجية متكاملة من شأنها التوصل إلى:

١- تطوير المحددات المختلفة للمستفيدين من برامج الإسكان الاجتماعى القادمة، والمفاضلة بين وسائل الدعم المختلفة، والتوجه نحوالاعتماد على تقديم دعم الفائدة للمواطن المستحق وليس دعم الوحدة، ويرتبط بذلك تقليص دور الحكومة فى إنشاء الوحدات والاعتماد على القطاع الخاص وآليات السوق.

٢- تحديد آليات للتعامل مع الطلب الكبير على الأراضى فى المدن الجديدة فى ظل محدودية الأراضى المتاحة، خاصة فى المدن الواقعة حول القاهرة الكبرى.

٣- تحديد آليات لحماية المستهلك وضمان حقوق الحاجزين للوحدات أثناء فترة تنفيذ المشروعات الإسكانية المختلفة، فى ظل تطور دور الدولة فى تنفيذ سياسة الإسكان من دور مقدم الخدمة إلى دور منظم السوق.

٤- تفعيل التدريب المهنى فى العمالة الفنية لقطاع التشييد والبناء، فى ظل الطاقة الاستيعابية المتنامية لشركات المقاولات والمشروعات الإنشائية المختلفة.

وتتضمن أراضى المشروعات العمرانية المتكاملة نسبة من المساحة مخصصة للخدمات، وهو ما يؤثر فى حجم الفرق بين سعرها وسعر الأراضى المخصصة وفق نظام القرعة، هذا إلى جانب الدعم الضمنى المتمثل فى البيع بسعر التكلفة فى أراضى القرعة الموجهة لدعم إسكان متوسطى الدخل.

خدمات مياه الشرب والصرف الصحى

إيجاد مصادر تمويل اضافية لتنفيذ مشروعات خدمات مياه الشرب والصرف الصحى باعتبارها اولوية مجتمعية

توفير ٢٠ مليار جنيه من برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة للإسراع من تنفيذ البرنامج القومى للصرف الصحى

توفير اعتماد إضافى قدره ١,٥ مليار جنيه لتنفيذ خطة عاجلة لخدمة المناطق التى يتبع فيها نظام المناوبة

تمثل خدمات مياه الشرب والصرف الصحى عنصراً حيويا فى تهيئة البيئة اللازمة لتوفير المسكن الملائم للمواطن، والذى تؤثر مستوى خدماته بشكل مباشر على صحة المواطن وجودة حياته.

وإيماناً من الحزب وحكومته بالأهمية القصوى لهذه الخدمات، فقد أولاها اهتماما كبيراً ظهر فى البرنامج الانتخابى الرئاسى والحزبى، وفتح الحزب خلال مؤتمره السنوى الرابع العام الماضى حوارا موسعا حول قضية خدمات مياه الشرب والصرف الصحى. وأكد على أنه فى ظل الجدل حول أولويات التمويل المختلفة، أضحى من المهم تحديد أولوية مشاريع مياه الشرب والصرف الصحي بالنسبة للمجتمع.

وتأكيداً على أولوية هذه المشروعات، كلف السيد الرئيس فى نهاية المؤتمر الحكومة بتوفير تمويل إضافى قدره ٢٠ مليار جنيه، خلال أربعة وعشرين شهرا، من حصيلة ما يتم تدويره من الأصول المملوكة للدولة: يخصص بالكامل لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، ويضاف للتمويل المخطط بالفعل لهذه المشروعات، لمضاعفة الإنجاز لشبكة الصرف الصحى ومياه الشرب للقرى المصرية.

وقد أثمر الاهتمام عن ترجمة هذا التوجه لتتصدر هذه الخدمات أولويات الإنفاق على المرافق والخدمات فى الخطة الخمسية السادسة للدولة ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٢/٢٠١١. وشرعت حكومة الحزب فى توفير كافة الآليات اللازمة للإنتهاء من المشروعات المفتوحة، وهو ما تم استخدامه كأساس لتحديد المشروعات المدرجة فى الخطة الخمسية.

وقد وضعت حكومة الحزب خلال العام الماضى أولوية للعمل والإنفاق على المشروعات التى قاربت على الإنتهاء، وإيجاد مصادر تمويل إضافية لهذه الخدمات كأولوية مجتمعية. وفى هذا السياق تم الاعتماد على الآليات المختلفة لإحداث دفعة لتحسين مستوى وصول هذه الخدمات لأكبر عدد من المواطنين. ومن أهم هذه الآليات:

- إعطاء أولوية لخدمات مياه الشرب والصرف الصحى فى إعداد الخطة الخمسية السادسة، والموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- توفير اعتماد إضافى قدره ٢ مليار جنيه من حصيلة بيع الرخصة الثالثة للتليفون المحمول.
- استخدام جزء من إيرادات برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة لبدء تنفيذ البرنامج القومى للصرف الصحى للقرى (توفير ٢٠ مليار جنيه من تدوير الأصول).
- توفير اعتماد إضافى قدره ١,٥ مليار جنيه لتنفيذ خطة عاجلة لخدمة المناطق التى يتبع فيها نظام المناوبة ، وتلافى ظهور بعض المشاكل فى فترة الصيف، لحين الإنتهاء من المشروعات المدرجة لها بالخطة الخمسية.

وقد أثمرت جهود حكومة الحزب فى توفير كافة الموارد المتاحة، وهو ما ترتب عليه إعادة هيكلة مشروعات المياه والصرف الصحى فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وفى سياق إعداد الخطة الخمسية لتحقيق الإستفادة الأكبر من المخطط تنفيذه.

وفيما يلي يتابع الحزب حكومته فى أهم معالم ما تم خلال العام الماضى فى مجال الارتقاء بخدمات مياه الشرب والصرف الصحى فى المجالات الآتية:

- ما تم الإنتهاء منه هذا العام من مشروعات (٢٠٠٦/٢٠٠٧). وكذلك المشروعات المستهدف تنفيذها خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- معالم البرنامج القومى للصرف الصحى للقرى، وأهم مشروعات الصرف الصحى.
- أهم معالم الخطة العاجلة لتحسين خدمات المياه فى المناطق المحرومة والمخدومة بنظام المناوبة.
- معالم الخطة الخمسية لخدمات مياه الشرب والصرف الصحى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١٢/٢٠١١.

(١) المشروعات المنتهية فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٢٠٠٧/٢٠٠٨

استهدفت حكومة الحزب الإنتهاء من عدد ٧٥ مشروع مياه شرب وصرف صحي خلال العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ونتيجة لجهودها فى الإستفادة من الموارد المتاحة، فقد نجحت فى الإنتهاء من عدد ٨١ مشروع مياه شرب وصرف صحي بإجمالي استثمارات قدرها ٦,٤ مليار جنيه.

(٢) المشروعات التى بدأت بالفعل فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧:

- تم الإنتهاء من عدد ٢٨ مشروع بقطاع مياه الشرب باستثمارات بلغت ٢,٨ مليار جنية بطاقة إضافية ٧٥٠ الف م٣/يوم.
- تم الإنتهاء من عدد ٥٣ مشروع بقطاع الصرف الصحي باستثمارات بلغت ٣,٦ مليار جنيه بطاقة إضافية ٦٥٠ ألف م٣/يوم.

(٣) المشروعات المستهدف دخولها الخدمة فى ٢٠٠٧/٢٠٠٨

- وضعت حكومة الحزب عدداً من مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي بلغت ١٣٢ مشروعا، بتكلفة استثمارية إجمالية ٩,٨ مليار جنيه.
- جاري العمل على الإنتهاء من عدد ٦٤ مشروع بقطاع مياه الشرب بإجمالي استثمارات بلغت ٤,٥ مليار جنيه، بطاقة إضافية للمياه ١,٩ مليون متر٣/ يوم.
- جاري العمل على الإنتهاء من عدد ٦٨ مشروع بقطاع الصرف الصحي بإجمالي استثمارات بلغت ٥,٣ مليار جنيه، بطاقة استيعابية مليون متر٣/يوم.

(٢) البرنامج القومي لخدمات الصرف الصحى بالقرى والذى يضع ضمن أولوياته ما يلى:

- الإنتهاء من المشروعات التى بدأ العمل بها ولم تنته بعد.
- مد خدمة الصرف الصحى للقرى القريبة من المجارى المائية.
- مد خدمة الصرف الصحى للقرى ذات منسوب المياه الجوفية المرتفع.
- مد الخدمة لباقى قرى الجمهورية طبقاً للكثافى السكانية.
- الوصول بنسبة التغطية، من خلال الاعتماد الإضافى ٢٠ مليار جنيه، إلى حوالى ٤٠٪ من قرى مصر.

وقد قامت حكومة الحزب بحصر القرى الملوثة وذات منسوب المياه الجوفية المرتفع، حيث تم التوصل إلى ١٣٩٥ قرية، منها ٥١٧ قرية بمحافظات الوجه القبلى. وتم تخصيص ٣,٥ مليار جنيه كمرحلة أولى خلال العام المالى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ من حصيلة بيع أراضى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ومشروعات أخرى ويوضح الجدول التالى توزيع هذه القرى على المحافظات المختلفة.

توزيع قرى وتوابع المرحلة الأولى من المشروع القومى للصرف الصحى للقرى (التكلفة بالمليون جنيه)

المحافظة	عدد القرى	التكلفة	المتبقى	المنصرف
الغربية	٧٣	٧٨٤	٦٠٣,٢	١٩٥,٨
القليبوية	٤٠	٤٩٧	٤٤٧,٦	٤٩,٤
المنوفية	٥٢	٥٥٠	٥١٦,٢	٩٣,٨
الدقهلية	٦٨	٤٣٨	٣٦٣,٦	٧٤,٤
الشرقية	٣٤	٤٦٣	٣٧٣,٤	٨٩,٦
الإسماعيلية	١٣	١٨٢	١٧٥	٦,٤
دمياط	١٥	١٤٩	١٤٣	٦
السويس	٢	٥٠	٥٠	٠
كفر الشيخ	٩	١١٤	٩٨	١٦
البحيرة	٢٢	٢٣٠	٢٠١,٥	٢٩,١
الجيزة	١٥	٢٣٨	٢٣٤	٤
الفيوم	٣	١١٥	١١٣	٢
بنى سويف	٧	١٠٥	١٠٥	٠
المنيا	١١	١٦٥	١٦٥	٠
أسيوط	٩	١٤٥	١٤٥	٠
سوهاج	١٩	٢٨٤	٢٨٢	٢
الأقصر	١	١٥	١٥	٠
قنا	١٣	٢٠٥	٢٠٥	٠
أسوان	٧	١٤٩	١٤٢	٧
اجمالى	٤١٦	٤٩٧٨	٤٣٧٧,٥	٥٧٥,٥

لتنفيذ الصرف الصحى لعدد ٣١٦ قرية و١٠٠ تابع، وهى مشروعات كانت مفتوحة ونفذت أجزاء منها فى الفترة الماضية.

(٣) الخطة العاجلة لتحسين خدمة مياه الشرب للمناطق المحرومة والمخدومة بنظام المناوبة

وضعت الخطة كحلول عاجلة للمناطق التى يقوم فيها المواطن بتدبير احتياجاته من المياه من المناطق القريبة، مع مراعاة استمراريتها فى الخدمة كمصادر تكاملية بعد نهو المحطات الأصلية، وكذلك المناطق والتجمعات المحرومة وأطراف القسم الثالث القرى غير المخدومة بالرغم من وجود المياه بهذه المدن والقرى. ويبلغ إجمالى العزب والتوابع المحرومة من الخدمة ١٤٧٦ عزبة وتابع، بالإضافة إلى حوالى ٢٦٠٠ قرية وعزبة تخدم بنظام المناوبة (الخدمة غير متوفرة طوال الوقت).

وتعتمد الخطة العاجلة على إجراءات مختلفة حسب احتياج كل منطقة، منها إنشاء محطات صغيرة (١٤٠ محطة) أوحفر آبار (٥١١ بئر) وتدعيم شبكات قائمة. وتصل التكلفة الإجمالية للخطة العاجلة لما يقرب من ١,٥ مليار جنيه. ويوضح الجدول التالى إجراءات تنفيذ الخطة العاجلة لتوفير مياه الشرب.

إجراءات تنفيذ الخطة العاجلة لتوفير مياه الشرب

المحافظة	الحلول العاجلة الازمة لخدمة القرى				تكلفة تدعيم الشبكات	اجمالى التكلفة
	محطات صغيرة		آبار			
	عدد	التكلفة مليون جنية	عدد	التكلفة مليون جنية		
البحيرة	١٢	٧٢	٨	٣	١٢٠	١٩٥
كفر الشيخ	١٦	١٦٢	٠	٠	٤٠	٢٠٢
دمياط	٥	٢٠	٠	٠	٦	٢٦
الدقهلية	٢	٧٣	٢٧	٧	١٢	٩٢
الغربية	٢٢	١٣٢	٤١	١٤	٢٤	١٧٠
المنوفية	٠٢	٦٠	٤٣	٦٨	٢١	١٤٩
الشرقيه	٧	٨٥	٦	١٢	٤	٧٤
الفيوم	١	٥	٠	٠	٣٠	٣٥
البحر الاحمر	٢	٦٠	٠	٠	٠	٦٠
الجيزة	١٠	٣٩	٢٠٠	٧٠	٠.٢	١٠٩
بنى سويف	٣	١٤	٢٠	٠	١٠	٢٤
المنيا	١٠	٢٠	٨	٢٠	٦٣	١٠٣
قنا	٢٠	٥٦	١٢٠	١٢	١٠	٧٨
سوهاج	٠	٠	٠	٠	١٥	١٥
آسوان	٠	٠	١	١	١٣	١٤
جنوب سيناء	٠	٠	٣٧	١٣	٨	٢١
شمال سيناء	٠	٠	٠	٠	٣	٣
القليوبية	٨	٤٨	٠	٠	٢	٥٠
آسيوط	٢	١	٢٨	١٠	٧٠	٨١
اجمالى	١٤٠	٨٢٠	٥١١	٢١٠	٤٧٢	١٥٠٢

تنفيذ الخطة الإستثمارية الخمسية لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، تمول بمبلغ ٣٥ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة، هذا بالإضافة إلى ٨ مليار جنيه لخدمات مياه الشرب والصرف الصحى فى المدن الجديدة، والإعتمادات التى يتم بها تغذية البرنامج القومى لصرف صحى القرى

(٤) أهم معالم الخطة الخمسية لخدمات مياه الشرب والصرف الصحى

وضعت حكومة الحزب فى خطتها الاستثمارية لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى، والممولة بشكل مباشر من الموازنة العامة للدولة، مبلغ ٣٥ مليار جنيه، تمثل أكثر من ١٨٠٪ من الخطة السابقة. هذا بالإضافة إلى ٨ مليار جنيه لخدمات مياه الشرب والصرف الصحى فى المدن الجديدة، والاعتمادات التى يتم بها تغذية البرنامج القومى لصرف صحى القرى. ويوضح الجدول التالى أهم معالم الخطة لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى.

أهم معالم الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢ لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى

المحافظات	إجمالى الإستثمارات
محافظات الوجة البحرى	٨,٥
محافظات الوجة القبلى	٧,٠
القاهرة الكبرى و الإسكندرية	١٢,٠
المحافظات المحدودية	٢,٥
مشروعات الإحلال والتجديد	٥,٠
إجمالى (خطة الدولة)	٣٥,٠
المدن الجديدة (تمويل ذاتى)	٨,٠
المشروع القومى لصرف صحى القرى (برنامج إدارة الأصول)	٢٠,٠
إجمالى الخطة لخدمات المياه و الصرف على مستوى وزارة السكان	٦٣,٠

ويصل عدد محطات المياه فى هذه الخطة إلى ١٢٧ محطة، تضيف طاقة إجمالية حوالى ١٠,٦ مليون متر^{3} /يوم، بتكلفة إجمالية تصل إلى ١٢ مليار جنيه. وبالرغم من الجهود التى بذلت خلال العام الماضى لإحداث نقلة نوعية فى خدمات مياه الشرب والصرف الصحى التى يشعر بها المواطن ويلمس مردودها الإيجابى على مستوى معيشته، فإن الحزب على يقين من استمرار التحدى الذى تواجهه الدولة والمتمثل فى رغبتها الحقيقية لتلبية الطلب المجتمعى المتزايد على مياه الشرب والصرف الصحى، فى ظل تنافس الخدمات والأولويات المختلفة على التمويل المحدود من الموارد المتاحة.

و فى هذا الصدد، يؤكد الحزب أهمية مد نطاق تغطية هذه الخدمات على مستوى الجمهورية، كمطلب جماهيرى يستشعره من خلال المناقشات المستمرة مع أعضاء هيئته البرلمانية، واستطلاع آراء قياداته على المستويات المختلفة.

ومن هذا المنطلق فان الحزب يشير إلى أن هناك تحديات تطرح نفسها فى المرحلة الحالية:

١- الحدة المتوقعة لمشكلة خدمات الصرف الصحى فى ظل التوسع المستهدف لتقديم خدمات مياه الشرب فى الأربع سنوات القادمة، وما يتطلبه من اعتمادات قد تصل إلى ٦٠ مليار جنيه، كى تواكب مشروعات الصرف الصحى الطاقة الإنتاجية المضافى من المياه.

٢- تفعيل دور أكبر لشركات المياه على مستوى المحافظات فى إدارة احتياجاتها، وتفعيل دور الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحى فى ظل منظومة متكاملة للرقابة على الجودة ومراقبة تقديم الخدمات.

ويؤكد الحزب وحكومته على أن خدمات الصرف الصحى تحتل أولوية متقدمة لدى المجتمع بأكمله. ويلتزم الحزب دائما بمتابعة وتقييم كافة البرامج والمشروعات التى التزمت بها الحكومة، وعلى رأسها البرنامج القومى لصرف صحى القرى، وتوفير بعض الموارد من برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة لتنفيذ المراحل التالية لهذا البرنامج. كما يؤكد الحزب مجددا على أهمية إشراك جميع الأطراف المجتمعية فى صياغة السياسات الخاصة بهذه الخدمات وتحديد أولوياتها، فى ظل كل من الموارد المتاحة للخدمات الاجتماعية، وتحقيق هدف الوصول إلى مجموعة من البرامج والسياسات الجديدة الطموحة.

التعليم
والتنمية الإنسانية

مقدمة

إيماناً من الحزب وحكومته بأهمية العملية التعليمية، وأثرها على عملية التنمية بصفة عامة، والتنمية الإنسانية بصفة خاصة، وبناء الشخصية وتكوين المهارات، واستكمالاً لنهج الحزب وحكومته فى تطبيق منظومة متكاملة للتعليم، عبر عنها وتبناها خلال مؤتمراته السنوية، بدءاً من التوجه نحو استكمال البنية الأساسية للمعرفة، وتحقيق مبدأ الجودة الشاملة فى التعليم، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، ثم تبنى السياسات والإجراءات الخاصة بالانتقال إلى مجتمع المعرفة، وأخيرا التحول بالمنظومة التعليمية من الإتاحة إلى الجودة، ويأتى توجه الحزب هذا العام لاستكمال منظومته المتكاملة فى ثلاثة مجالات رئيسية:

المجال الأول، إيلاء المزيد من الاهتمام بالمعلم باعتباره أساس عملية التطوير، والثروة الحقيقية والأمل فى التوجه نحو مستقبل أفضل للعملية التعليمية، بجانب المدرسة التى تعد الوحدة الأساسية للتعليم. ويسعى الحزب فى هذا المجال إلى الاهتمام بعملية التأهيل والتدريب للقائمين على العملية التعليمية، وتبنى فكرة إنشاء أكاديمية تمنح الحق فى مزاولة المهنة، بعدما نجحت حكومة الحزب فى إنشاء هيئة ضمان الجودة والإعتماد.

وفى المجال الثانى، يؤكد الحزب على أهمية التعليم الفنى والتدريب المهنى وأثارهما على تنمية مهارات الفرد ودوره فى عملية التنمية، فهذا النوع من التعليم هو عصب التقدم والتنمية، وفقا للعديد من التجارب الدولية، ويتبنى الحزب الاهتمام بأنواع التعليم الفنى والتدريب المهنى ويقترح إنشاء كيان واحد يضم جهود كافة الوزارات والهيئات العاملة فى هذا المجال، حتى يتسنى تحقيق الأهداف المرجوة منه.

أما المجال الثالث فيتناول إبراز دور نظم التعليم غير التقليدية، ومنها التعليم المفتوح لمن لم يحالفه الحظ فى الإنضمام إلى المراحل التعليمية، والتعليم عن بعد استفادةً من التكنولوجيا والثورة المعلوماتية. فنظم التعليم غير التقليدية تعد مكملة لنظم التعليم التقليدية، ويرى الحزب ضرورة تجاوز التحديات و المعوقات التى تواجه نظم التعليم التقليدية بتبنى نظم تعليم غير تقليدية.

المعلـم .. أساس التطوير

استمراراً لما يوليه الحزب وحكومته للعملية التعليمية من اهتمام باعتبارها أحد المكونات الأساسية لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل، يولى الحزب أهمية كبيرة للمعلم باعتباره أساس ومحور عملية تطوير التعليم، بجانب المدرسة التى تعد وحدة التطوير الأساسية.

واستكمالاً لما أقره الحزب بإنشاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم، التى دعا إليها وصدر بها قانون فى عام ٢٠٠٥، وكذلك تعديل قانون التعليم، وصدور الكادر الخاص للمعلمين، الذي يعتبر خطوة غير مسبوقة فى تاريخ التعليم فى مصر. يأتى اهتمام الحزب بكليات التربية، بصفتها المسئولة عن تخريج المعلمين وإعدادهم، لكونها فى قلب عملية التطوير بل أساسا له.

الوضع الراهن لإعداد المعلم وتدريبه

أ- كليات التربية

تعد كليات التربية، هي الكليات الجامعية، التى تُعد المعلم إعداداً تخصصياً وتربوياً، لتعليم المواد الدراسية وقيادة الأنشطة المدرسية المتضمنة فى المناهج الدراسية، والمعتمدة فى جميع المراحل التعليمية قبل الجامعية، وتشمل:

- كليات التربية العامة والبالغ عددها ٢٦ كلية، وتتواجد فى كل الجامعات وكل المحافظات، وهى تُعد معلم المواد العلمية والأدبية والتربية الدينية، إضافة لمعلمي التربية الخاصة.
- كليات التربية النوعية والبالغ عددها ١٧ كلية، وتعد معلمين للمواد الفنية والموسيقية والتكنولوجية، وبعضها يعد أخصائيين للإعلام التربوي.
- كليات التربية الرياضية وكليات التربية الفنية.
- كليات إعداد معلم التعليم الصناعي.
- كليات رياض أطفال، وتعد معلمين وميسرين للحضانات ورياض الأطفال.

هذا بالإضافة إلى بعض أقسام الكليات الأخرى والبالغ عددها ٧٠ كلية، والتى تعد معلمين للتعليم التجاري، وأخصائيين اجتماعيين، ومعلمي اقتصاد منزلي وتربية بيئية.

وتمنح هذه الكليات درجات البكالوريوس والليسانس، بالإضافة إلى درجات الدراسات العليا مثل الدبلومات ودرجات الماجستير والدكتوراه.

وتقبل هذه الكليات طلاباً حاصلين على الثانوية العامة، يدرسون فيما يسمى بالنظام التكاملي الذي يحدد نسبة الجانب الأكاديمي التخصصي فى برنامجه بـ٧٥٪، والجانب التربوي بـ٢٠٪، و٥٪ للتدريب الميداني (التربية العملية)، ويعتمد تدريس المواد التخصصية فى معظم هذه الكليات على أعضاء هيئة التدريس من كليات العلوم، والآداب، وغيرها. كما تقبل هذه الكليات طلاباً حاصلين على درجات البكالوريوس أو الليسانس من كليات متخصصة للحصول على دبلوم عام فى التربية يؤهلهم تربوياً للتدريس وذلك فيما يسمى بالنظام التتابعى.

إن النظامين التكاملي والتتابعى، هما توليفة لمسارين كانا متبعين فى إعداد المعلم فى مصر منذ إنشاء مدرسة المعلمين العليا عام ١٩٢٩ (وهى أول مدرسة أنشئت لإعداد المعلم فى مصر)، وما تلاها من معاهد وكليات معلمين سارت بالنظام التكاملي. تلى ذلك النظام التتابعى الذي يتمثل فى معهد التربية للمعلمين (الذي كان يمنح دبلوماً عاماً فى التربية بعد درجة البكالوريوس أو الليسانس). والنظامان متبعان فى معظم أنحاء العالم، وإن كان نظام الساعات المعتمدة قد وحد إلى حد كبير بين المسارين.

ب- تدريب المعلمين

تقوم حكومة الحزب بجهد واضح فى تدريب المعلمين وتطوير أدائهم فى كافة المراحل التعليمية، ويتضمن ذلك تدريبهم وتطوير قدراتهم على استخدام الوسائل التعليمية الجديدة، واستخدام الحاسب الآلى. ولقد وضع الحزب سياسات محددة تم إقرارها فى عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ لتدريب المعلمين والهيئات التعليمية المساعدة والإداريين، بهدف تدريب ١٠٪ من كل المعلمين فى المدارس سنويا، و٣٠٪ من أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات سنويا.

إن إعداد وتدريب المعلمين إطار مشابك ومتكامل تلعب كليات التربية فيه دوراً هاما خصوصا فى التقدم العلمى والتطوير والدراسات العليا المرتبطة به.

إن إنشاء هيئة ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم، وبدء نشاطها العام واعتمادها لبرامج تدريب المعلمين حسب احتياجات التطوير لهم، وإنشاء كادر خاص للمعلمين، وكذلك خطة الحزب والحكومة لإنشاء أكاديمية المعلم واعتبارها الجهة المعنية التى تضع المعايير اللازمة لتطوير أداء المعلمين، وإعداد البرامج اللازمة لترقيتهم، يجعل دور كليات التربية فى وضع البرامج المختلفة للتدريب لكل نوع من أنواع التعليم، والبحوث العلمية التربوية المساندة، واللازمة لتطوير أداء المعلمين ورفع مستواهم أمراً محورياً.

التحديات التى تواجه الوضع الراهن

تواجه كليات التربية، مثلها مثل باقي الكليات فى الجامعات، تحديات عديدة. فعلى الرغم مما قدمه المشروع القومي لتطوير كليات التربية [1] من تجهيزات وإمكانات، واقتراح مقررات أكاديمية وتربوية موصفة وهادفى لإعداد المعلم، ونمذجة مقترحة للبنية التحتية

من حيث الأقسام والشعب، وبرامج لتنمية القدرات المهنية لأعضاء هيئات التدريس، وتمويل بعض المشروعات ذات الصلة ، فإنه لازالت هناك تحديات تواجه كليات التربية على نحو خاص لعل أبرزها يتمثل فى الآتي:

■ عدم التنسيق بين أساتذة المواد التخصصية والمواد التربوية، فى ضوء وحدة هدف إعداد المعلم الكفء القادر على تحقيق المعايير القومية للتعليم.
■ ضعف التواصل بين الطلاب والأساتذة، وعدم الإلتزام بالساعات المكتبية وغياب الإرشاد الأكاديمي، وهو ما يعانى منه التعليم العالي عموماً.
■ ضعف التنسيق المؤسسي بين كليات التربية ووزارة ومديريات التربية والتعليم.
■ قلة فاعلية التربية العملية (التدريب الميداني فى المدارس)، بسبب ازدحام المدارس وعدم تقبل مسئوليها لتدريب الطلاب المعلمين، وضعف الإشراف الجاد فى التدريب.
■ ضآلة المساحة المعطاة لأساليب تدريس متطورة مرتبطة بالوسائط المتعددة والتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وغلبة أساليب التدريس التقليدية فى معظم المقررات، وما يصاحبها من مذكرات متواضعة، وطرق تقويم تعتمد على امتحانات نمطية مضموناً وإدارة.
■ عدم التقيد بتعيين الخريجين فى المدارس.
■ ضعف البحث التربوي واقتصاره فى معظم الحالات على الحصول على درجات الماجستير والدكتوراه، وبحوث الترقية، هذا بالإضافة إلى غياب البحوث الأصلية وبحوث العمل التى تهتم بمشكلات تربوية وتعليمية يعانى منها النظام التربوي والتعليمي على كل المستويات.
■ ضعف التنسيق والترابط بين كليات التربية وكليات التربية النوعية والتخصصية الأخرى المهتمة بإعداد المعلم.

وجدير بالذكر، أنه على الرغم من أن هذه التحديات تواجه كل أنواع الكليات بتخصصاتها المختلفة وليست قاصرة على كليات التربية، وفإن متطلبات التنمية الإنسانية التى هي عماد سلامة وأمن المجتمع تقتضى أهمية تمكين كليات التربية من التغلب على هذه التحديات، لتوفير العنصر الفاعل والمؤثر فى التنمية الإنسانية ألا وهو المعلم المؤهل أكاديمياً وتربوياً.

سياسات تطوير كليات التربية لإعداد المعلم

يرى الحزب والحكومة أن الأوزان النسبية للمكونات الأكاديمية والتربوية والثقافية لبرنامج إعداد المعلم تتحدد فى ضوء المهام المنوط بالمعلم القيام بها فى المرحلة التى يعد للتدريس فيها، وفى ضوء مبدأ المرونة والتنوع واللامركزية التى ينادى بها الحزب فى التعليم العالي، فإن كليات التربية ينبغى أن تتنافس نوعيا فى ضوء فلسفة الجامعة التى تتبعها وتنظيماتها الهيكلية واحتياجات الإقليم الذي تعمل فيه. وتتدرج السياسات الخاصة بتطوير كليات التربية، ضمن إطار سياسات تطوير التعليم العالي بوجه عام، إلا أنه لخصوصية وأهمية هذه الكليات، فإن الحزب يطرح مجموعة من السياسات المحددة لتطويرها، وتشمل:

■ وضع رسالة محددة وواضحة وأهداف استراتيجية لكل كلية بما يتوافق مع خصوصيتها، وفى ضوء طبيعة واحتياجات المجتمع الذي تخدمه.
■ تطويع برامج وممارسات العمل بكليات التربية بحسب نظام الساعات المعتمدة، بما يعمل على توحيد النظامين التكاملي والتتابعى، مع فتح المسارات بين كليات التربية والكليات الأخرى وإمكانية تدوير بعض الساعات المكتسبة بين المجالات الدراسية الجامعية المناسبة لمن يرغب من خريجى تلك الكليات فى ممارسة مهنة التعليم. وهو الأمر الذي يستوجب تطويراً لبعض الكليات المكملة لبرامج التدريس بها مثل العلوم والآداب والألسن وغيرها.
ويدرك الحزب أن الاتجاه نحو التدريس من خلال نظام الساعات المعتمدة يحتاج إلى مزيد من الدراسة حول كيفية تطبيقه فى الجامعات ذات الأعداد الكبيرة.
■ تطوير نظم القبول من خلال وضع وتطبيق اختبارات قبول موضوعية لاختيار الطلاب، على غرار اختبارات القدرات الخاصة.
■ وضع استرتيجية للتعاون بين كليات التربية فى الجامعات المختلفة، لوضع برامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين والتربويين بكليات التربية المختلفة.
■ الشراكة المؤسسية بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم، فى تكوين المعلم وتنميته المهنية أثناء الخدمة، فى إطار الأكاديمية المهنية للمعلمين التى طرح الحزب تكوينها فى تعديل قانون التعليم الذى تضمن إقرار كادر المعلمين الجديد، والذى صدر خلال عام ٢٠٠٧.
■ اشتراط الحصول على ترخيص مزاولة المهنة بعد التخرج من كليات التربية من وزارة التربية والتعليم فى إطار متطلبات الاعتماد المهني. وهو الأمر الذي نجحت حكومة الحزب فى إقراره ضمن تعديل قانون التعليم بإنشاء كادر المعلمين.
■ إيجاد توازن مع متطلبات سوق العمل فى الداخل والخارج، وبين أعداد المقبولين فى كليات التربية، مما يتطلب العديد من الدراسات الديموجرافية حول النمو السكاني والاحتياجات النوعية للمدارس الواجب إنشاؤها أو تطويرها لتلائم هذا النمو، مما ينعكس على أعداد الطلاب فى كليات التربية ونوعية الدراسة التخصصية داخلها.
■ التوسع فى دور كليات التربية فى مرحلة الدراسات العليا دعماً للتخصص فى إعداد المعلم وتوجهاً نحو تدعيم البحوث التربوية وربطها بالقضايا التعليمية الحقيقية التى يعانى منها المجتمع.

سياسات الحزب لإعداد المعلم:
– تطويع برامج وممارسات العمل بكليات التربية بحسب نظام الساعات المعتمدة.
– الشراكة المؤسسية بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم.
– إشتراط الحصول على ترخيص مزاولة المهنة من وزارة التربية والتعليم.
– وضع برامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين والتربويين.
– التوسع فى دور كليات التربية فى مرحلة الدراسات العليا.

(١) المشروع القومى لكليات التربية : هو أحد المشروعات الست المندرجة تحت مظلة مشروع تطوير التعليم العالى الممول بقرض من البنك الدولى

التعليم الفني والتدريب المهنى

يولى الحزب وحكومته اهتماماً كبيراً للتعليم الفنى والتدريب المهنى فى المرحلة الحالية وفى المستقبل، حيث إنه يعد واحداً من أهم مقومات التنمية الإنسانية فى أى مجتمع. فالتعليم الفنى فى مصر يستوعب حوالى ٦٢٪ من مجموع الطلاب بعد المرحلة الإعدادية، مما يمثل أغلبية من الشباب فى إطار هذا التعليم.

وبالنظر إلى أن الاقتصاد المصري يمر بطفرة كبيرة، وتصل معدلات النمو فيه الآن إلى أكثر من ٧٪ سنويا، فإن فرص العمل التى تتوفر وستتوفر فى المستقبل كبيرة. ولا يمكن استدامة هذه التنمية بدون عمالة فنية على مستوى عال، وتنظيم فعال للمهن التى تتطلبها هذه التنمية، بل إن سوق العمل إقليمياً وعالمياً، خاصة فى شمال البحر المتوسط، سيحتاج إلى عمالة من خارج نطاقه الجغرافى مما يفتح فرص أكبر أمام الشباب المصرى إذا كان معداً لشغل الوظائف التى يحتاجها هذا السوق، مما يزيد من مواردهم وموارد الدولة ويخفف من البطالة، ويحقق مكسباً اقتصادياً وإنسانيا للمواطنين.

فى هذا الإطار، يتوجه الحزب وحكومته إلى وضع سياسات جديدة للتعليم الفنى والتدريب الفني تستوعب الجهود التى تبذل حاليا فى إطار أشمل، بهدف تخريج فني يمتلك مهارة عالية متوافقة مع المعايير العالمية للمهارات، وحسب مستويات الجدارة التى تحددها كل صناعة لكل مهنة، لديه انتماء للوطن وللمهنة، قادر على الارتقاء بمستواه المهني، وقادر على التحول بين التخصصات الفرعية لمهنته والمهن القريبة، ولديه قاعدة علمية وثقافية تؤهله لمتابعة التطور فى مجال مهنته والارتقاء بمستواه الاجتماعي، ومتابعة تعليمه وتدريبه.

الوضع الراهن للتعليم الفني والتدريب المهنى فى مصر

توجد وزارتان رئيسيتان معنيتان بالتعليم الفنى، وهما وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي، هذا بالإضافة إلى إشراف ٢٦ وزارة على مراكز التدريب المهني (١٢٠٠ مركز تدريب على مستوى الجمهورية) التى تقوم بتخريج وتدريب عشرات الآلاف من الأشخاص سنوياً.

خطوات فى سبيل تطوير التعليم الفنى

تمت المرحلة الأولى من مشروع بناء مستويات المهارة القومية والذى يتبع الصندوق الاجتماعى للتنمية فى أبريل ٢٠٠٥، حيث تم توصيف ١٠٥ مهنة (٥٩ صناعي / ٢٤ سياحة وفنادق / ٢٢ تشييد وبناء) فى صورة ٢٣٥ مؤهل، وتم تقسيم مستويات المهارة إلى خمسة مستويات هى:

١. عامل محدود المهارات.
٢. عامل ماهر (خريجو الثانوية الفنية).
٣. فني (خريجو المعاهد المتوسطة / سنتان / والثانوية نظام ٥ سنوات).
٤. تقنى / أخصائي (خريجو الجامعات مثل خريجي كليات الهندسة).
٥. مدير / متخذ قرار (خريج جامعة + سنوات خبرة).

وبناء عليه تحددت مخرجات التعليم الفني كالآتى:

- المدارس الثانوية الفنية (تخريج فني مستوى مهاري ثاني)
- الكليات التكنولوجية المتقدمة (تخريج فني مستوى مهاري ثالث)
- كليات التعليم الصناعي (تخريج مدرسين ومدربين للتعليم الفني والتكنولوجي)
- مراكز تدريب للصناعة لتقديم دورات للتدريب التكميلي والتحويلي طبقا لاحتياجات الصناعة.
- مجمعات التعليم التكنولوجي المتكامل، والتى تشمل مدرسة تعليم ثانوي فني، لتخريج فني مستوى مهاري ثاني، وكلية تكنولوجية متقدمة لتخريج فني مستوى مهاري ثالث، ومركز تدريب للصناعة لتقديم دورات للتدريب التكميلي والتحويلي طبقا لاحتياجات الصناعة، وكلية التعليم الصناعي (اختياري)، لتخريج مدرسين ومدربين للتعليم التكنولوجي.

المصدر: وزارة التعليم العالى

بيانات التعليم الفنى فى مصر

المرحلة الثانوية	
المرحلة	عدد
عدد مدارس التعليم الفنى	١٢٧٥ مدرسة + ٤١٨ ملحقة
نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم التجاري	٣٣,٨٠٪
نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم الزراعى	١١,١٥٪
نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم الصناعى	٥٥,٠٥٪
عدد طلبة التعليم الفنى	**١,٨٩٩,٧٣٢ طالب**

المصدر: وزارة التربية والتعليم ، أكتوبر ٢٠٠٧

التعليم العالى		
نوع المرحلة	عدد الكليات/ المعاهد	عدد الطلاب
جامعات حكومية/ جامعات خاصة/ معاهد عليا خاصة	١٠٩/١٤/١٧	٢,٢٤٥,٧٥٥
المعاهد الصناعية	١٢	٣٣,٣٤٢
المعاهد التجارية	١٩	٦٩,٩٥٣
معاهد السياحة والفنادق	٤	٣,٤٦٧
المعاهد النوعية	١٠	١٢,٢٠٩
جملة الكليات التكنولوجية (المعاهد فوق المتوسطة)	٨ (٤٥)	١١٨,٩٧١
المعاهد فوق المتوسطة الخاصة	١٠	٢٩,٦٢٢
كليات التعليم الصناعى	٤	٩,٦٢٢
جملة التعليم العالى وما فى مستواه	**متنوعة**	**٢,٥١٩,٠٧٨**

المصدر: وزارة التعليم العالى

إن التعليم الفنى مثل أى نظام تعليمى قديم يشمل نقاط ضعف، ويتعرض إلى تحديات كثيرة، كما يحتوى أيضا على نقاط للقوة وفرص للتطوير والتنمية، وهو ما نعرض له على النحو التالى:

أ- نقاط ضعف التعليم الفني والتحديات

يواجه التعليم الفني فى مصر عدة تحديات أهمها:

- انخفاض الميزانيات المخصصة له بشكل كبير عن طموحات التطوير.
- توزيع وتوجيه الطلاب علي أساس مجموع الدرجات فى شهادة إتمام التعليم الأساسي، بينما يتم التوجيه الداخلى حسب سعة القسم وعدد المدرسين فى التخصصات، دون مراعاة لاحتياجات سوق العمل أو ميول واستعداد الطلاب.
- تدني مستوي الكتب الدراسية شكلاً ومضموناً، وعدم مواكبتها لمستحدثات العصر من تقنيات وأساليب.
- عدم توافر العدد الكافى وسوء حالة الموجود من المدارس وما بداخلها من الورش والمعامل، وتخلف المعدات والتجهيزات وعدم مسايرتها للتطورات العلمية الهائلة، بالإضافة إلى محدودية الإعتمادات المخصصة لقطع الغيار والصيانة وتدبير الخامات المطلوبة للتدريب.
- التحدي المادي والاجتماعي والعلمي لمعلمي التعليم الفني، متمثلاً فى تدني أجور المعلمين وإنشغالهم بأعمال مهنية موازية، وعدم مساواتهم بأقرانهم فى المصانع والشركات والتعليم العالي.
- العمل لأكثر من فترة فى المدرسة الواحدة (٥٠٪ من المدارس تعمل فترتين).
- إرتفاع نسبة البطالة لخريجي المدارس الفنية، خصوصاً التجارية، التى ترتفع نسبة الالتحاق بها إلى حوالي ٣٤٪ من مجموع عدد الملتحقين بالتعليم الفني، أغلبهم من الفتيات.
- عدم الإقبال علي التعليم الزراعي رغم الاحتياج الكبير إليه وعدم تطوير مناهجه لأكثر من خمسة عشر عاماً.
- النظرة الاجتماعية المتدنية لهذا النوع من التعليم واعتباره وخريجيه فى درجة اجتماعية أقل، بالإضافة إلى تدني المسميات الوظيفية للخريجين وعدم وصول معظمهم إلى مناصب قيادية متميزة.
- إنعدام الأنشطة الطلابية فى المدارس الفنية، لعدم وجود المساحات الكافية للأنشطة العامة والتى تؤثر إيجابا علي التحصيل والتنمية، أو لعدم الإيمان بقيمة الأنشطة الطلابية فى هذه المؤسسات.

ب- نقاط القوة وإيجابيات التعليم الفنى

إن الدعم السياسي الذى تلقاه قضايا التنمية الاقتصادية من الحزب والحكومة، يعد مدخلاً للتأكيد على أهمية الارتقاء وتطوير منظومة التعليم بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة لكونه من أهم أدوات تحقيق التنمية التكنولوجية.

كذلك، فإن ارتفاع معدلات الاستثمار والتنمية غير المسبوقة التى تحققت فى المجالات الصناعية والزراعية

والخدمية والسياحية ذات الارتباط المباشر بالتخصصات فى التعليم الفني، أدى وسيؤدى إلى توافر فرص التشغيل لمخرجات المنظومة، بالإضافة إلى جدوى الشراكة فى تحديث منظومة التعليم الفني، وهو الأمر الذى يتيح فرصاً جديدة لخريجى هذا التعليم.

وقد تم تزويد العديد من مؤسسات التعليم الفني بوفرة من المعدات والأجهزة والمعامل التعليمية من خلال مشروع تطوير الكليات التكنولوجية الممول بقرض من البنك الدولى، وإدارة التجهيزات، بوزارة التربية والتعليم، وإدارات التدريب بالوزارات الاخري، بما يعني وجود قاعدة راسخة من الإمكانات التى يلزم حسن إدارتها.

كذلك فقد تكونت خبرات متعددة لكل الجهات المانحة والمقرضة والمستفيدة من مشروعات التعليم الفني والتدريب المهني، وكذلك المنظمات غير الحكومية مما يعطي مساحة أكبر لحسن تنفيذ المشروعات بشكل أكثر فاعلية فى المستقبل.

تحديات التعليم الفنى:

- تكدس الطلاب داخل الفصول، حيث يصل متوسط الكثافى إلى ٣٨ طالبا فى الفصل.
- ضعف المشاركة المجتمعية من جانب القطاع الخاص، لعدم وجود الحافز.
- التعليم الفنى أصبح الباب الخلفى للإلتحاق بالجامعة.
- تدنى نظرة المجتمع إلى التعليم الفنى.
- ضعف الإمكانيات المادية المتوفرة لتدريب مدرسى التعليم الفنى.
- الميزانية المخصصة لصيانة المدارس غير كافية، (حوالى ١٥٥ مليون جنيه فى العام الدراسى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لجميع المدارس).
- قدرت التكلفة اللازمة لتطوير التعليم الفنى حوالى ٣,٤ مليار جنيه خلال خمس سنوات، إلا أنه بينما كانت الميزانية المخصصة للتعليم الفنى العام الماضى حوالى ٥٧ مليون جنيه، تقلصت فى العام الحالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٣٥ مليون جنيه (وزارة التربية والتعليم).

ج- تحليل التجارب العالمية

يتضح من التجارب المختلفة للدول، أنها جميعا تهتم بالتعليم الفني وأن المجتمع يقدره ويسعى إليه، وقد يكون أهم ما يمكن أن يستخلص من تلك التجارب التوجه نحو ما يلي:

- إنشاء معاهد تكنولوجية متخصصة فى العلوم والتكنولوجيا، وإلحاق مدارس صناعية بالجامعات ومراكز البحوث.
- إتاحة الفرصة، للراغبين من خريجي المعاهد الفنية، لاستكمال الدراسة للحصول علي درجة البكالوريوس.
- إلحاق الوحدات التعليمية والتدريبية بالمراكز التكنولوجية، لإتاحة الممارسة الفعلية والمشاركة الجادة فى تطوير التقنيات.
- تطوير وتحديث برامج التعليم الفني والتكنولوجي بما يسمح بمسايرة التطور الصناعي المتسارع.

سياسات الحزب المقترحة لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى

تعد السياسات المقترحة للارتقاء وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية الإنسانية التى ينتهجها الحزب وحكومته.. وحيث إن جهوداً متميزة قد تم تطبيقها فى هذا المجال على مدى الأعوام الماضية، فإن النظرة لجهود التطوير، سوف تعطى لها قيمة أكبر، وتحقق التنمية المرجوة. وتنقسم السياسات المقترحة الخاصة بتطوير التعليم الفني والتدريب المهني إلى ستة حزم من السياسات، نعرض لها على النحو التالى:

١. سياسات خاصة بالتعليم العام المتصل بالتعليم الفني: حيث إن الطالب فى هذا النظام مازال عليه الحصول على معارف عامة ومهارات فى اللغة واستخدام الحاسب الآلى ومواد دراسية تعمق انتمائه الوطنى وارتباطه بالمجتمع. أما التعليم العالي فله دور هام مواز وهو تخريج المدرسين والمدربين لهذه المؤسسات وتشمل مقترحات الحزب للتطوير فى هذا الشأن:

- تضمين مناهج التعليم الاعدادى مجموعة من المعارف والمهارات الفنية، التى تستطيع استكشاف المواهب وتوجيه الطلاب بما يتفق مع إمكانياتهم الفردية فى المراحل التالية من التعليم.
- تنظيم مسابقات تنافسية فى مجالات الإنتاج المهنى والفنى للمدارس، على مستوى الإدارات التعليمية والمحافظات.
- توفير قاعدة علمية ثقافية مشتركة لجميع تلاميذ التعليم الثانوي (الفني والعام)، تأكيداً على الهوية الثقافية وأسس التقدم العلمي وتحقق الانسيابية بين نوعي التعليم الثانوي ولضمان فرص تعليمية متساوية.
- تطبيق نظام الساعات المعتمدة، مع ضرورة وجود مرشد تعليمي للتلاميذ.
- ربط المناهج بالتدريب العملي داخل المؤسسات المستفيدة.

٢. سياسات خاصة بتطوير المظلة المسئولة عن هذا النوع من التعليم، وذلك من حيث ارتباطه بالتدريس وحاجات السوق، وهذه المظلة الآن هى وزارة التربية والتعليم بشكل أساسى، ووزارة التعليم العالى والوزارت النوعية كالصناعة والزراعة والسياحة والقوى العاملة والاسكان وغيرها، والتى قد تشرف على بعض مراكز التدريب وبرامجها، ولكن بشكل غير مترابط وبدون رؤية شاملة متناسقة مما يبعثر الجهود ويشتتها. ويرى الحزب أن التعامل مع هذه الجهات يتطرق الى ثلاثة توجهات، وهى:

أولها: بقاء الأمر كما هو عليه مع تكثيف جهود التطوير، وهو السبيل الذى تم إتباعه عبر سنوات طوال، وأثبت أن مسئولية وزارة التربية والتعليم بشكل أساسي عن هذا النوع من التعليم لم تؤد إلى الأهداف المنشودة.

ثانيها: الإبقاء على دور وزارة التربية والتعليم فى الإشراف على التعليم العام المصاحب للتعليم الفني

– إنشاء كيان/ هيئة جديدة مسئولة عن التعليم الفنى، يعد مدخلا جديدا للتطوير ودوام ربطه بالتدريب المهني وسوق العمل.

– وضع نظام للحوافز المادية والعينية لجميع أعضاء مجتمع التعليم الفنى والمهنى (الطلاب، المعلمين، الاداريين، أصحاب العمل).

– توحيد مسميات المهن علي المستوى القومي، وتوصيفها وتحديد مهاراتها

وتوزيع المسئوليات الخاصة بأنواع التعليم الفني المختلفة والتدريب المهنى الخاص به على كل وزارة مسئولة.. وهو الأمر الذى نرى أنه لا يحقق التنسيق المطلوب ولا يحقق النظرة الشاملة لهذا النوع من التعليم.

ثالثها: انشاء كيان/ هيئة جديدة مسئولة عن هذا النوع من التعليم، وهو توجه فيه تطوير كبير ونقلة نوعية، قد تكون مدخلا جديدا لتطوير التعليم الفنى ودوام ربطه بالتدريب المهني وسوق العمل، وهو التوجه الذى ندعو لمناقشته مع كل المستفيدين وأصحاب المصلحة.

٣ - سياسات خاصة بتطبيق نظم توكيد الجودة والاعتماد لكل المؤسسات المسئولة تعليميا وتدريبياً، ولكل البرامج الخاصة بالتعليم الفنى، والتدريب المهنى، وهو ما يتطلب تطوير ما قامت به وزارة التجارة والصناعة من إنشاء هيئة لضمان جودة التدريب الفني، إلى هيئة أعم وأشمل لهذا النوع من التعليم والتدريب، أسوة بهيئة ضمان الجودة والاعتماد فى التعليم.

٤- سياسات خاصة بتطوير وتنمية أداء الكوادر البشرية العاملة فى هذه المدارس والمؤسسات والمراكز التدريبية، وذلك من خلال:

■ وضع نظام للحوافز المادية والعينية لجميع أعضاء مجتمع التعليم الفنى والمهنى (الطلاب، المعلمين، الاداريين، أصحاب العمل).

– عقد برامج دراسية مع معاهد دولية لتقديم مناهج دراسية مشتركة، يشترك فيها طلاب التعليم الفني من داخل مصر وخارجها.

– جذب خبرات أجنبية للتدريس والتدريب فى المدارس والمعاهد المصرية بدءاً من المدرس المهنى وحتى لنظار ومديرى المدارس، للارتقاء بنظم التدريس وإدارة العملية التعليمية بمؤسسات التعليم الفنى.

■ التوسع فى إرسال بعثات دراسية للمعلمين والمدربين فى التعليم الفني، وفقا لأولويات الاستثمار ومتطلبات التنمية.

■ إبرام بروتوكولات تعاون مع أصحاب الأعمال ومجتمع رجال الأعمال المصرى والاقليمى والدولى لربط التعليم الفنى ومخرجاته بسوق العمل، والإعلان عن وظائف متاحة للمتفوقين داخليا وخارجيا.

٥- سياسات خاصة بتغيير نظرة المجتمع للتعليم الفني، من خلال:

■ الاهتمام الإعلامي بالتعليم الفني أسوة بالتعليم العام مع إبراز قدرات ومجالات وفرص العمل المرموقة لخريجيه وتقدير الأوائل فى عيد العلم.

■ إضافة التعليم التكنولوجي إلى مسمى التعليم الفني ومحتواه (التعليم الفني والتكنولوجي والتدريب المهني) لتغيير انطباعات المجتمع حول هذا التعليم بشكل أكثر ايجابية.

■ فتح مجال القبول لطلاب التعليم العام للقبول بمؤسسات التعليم الفني العالي من خلال امتحانات قدرات بما يقلل الفجوة بين النظامين ويعظم من القدرات المطلوبة للانخراط فى التعليم الفني.

■ الارتقاء بالمستوي الثقافى لخريجي التعليم الفني بالقدر الذي يضعهم ضمن صفوة المجتمع.

٦- سياسات خاصة بمزاولة المهن المختلفة، وذلك من خلال تحديد مستويات الجدارة الفنية لكل مهنة والترخيص وإعادة الترخيص لها وشراكة القطاع الخاص فى ذلك، بحيث يتم:

■ توحيد مسميات المهن علي المستوي القومي، وتوصيفها وتحديد مهاراتها، ووضع برامج مناسبة وموحدة للحصول علي تلك المهارات، ووضع اختباراتها ومنح شهاداتها. (حيث تم كمرحلة أولى فى أبريل ٢٠٠٥، توصيف عدد ١٠٥ مهنة –٥٩ صناعي ، ٢٤ سياحة وفنادق – ٢٢ تشيد وبناء، فى صورة ٢٣٥ مؤهل).

■ قياس مستويات المهارة للعاملين بالشركات الصناعية التى تطلب ذلك بحيث لا يعين إلا من تم قياس مستوي مهاراتهم ومنحوا الترخيص بمزاولة المهنة.

■ وضع اشتراطات مزاول المهنة وإصدار تراخيصها والإشراف علي التزام القائمين بالتشغيل بها.

■ توجيه الإعلام إلى أهمية التدريب ورفع مكانته الاجتماعية.

كذلك يتطلب الأمر تشجيع القطاع الخاص لإقامة مؤسسات للتعليم الفني والتدريب المهني، سواء بالمشاركة فى إدارة الوحدات التعليمية أو التدريبيةالحكومية، أو فى إدارتها كلية بموجب اتفاقيات خاصة تحفظ حقوق وواجبات الطرفين، أو بتسهيل حصول القطاع الخاص على تمويل –كمنح أو قروض ميسرة – لإنشاء مؤسسات تعليم وتدريب مهنية خاصة لتخصصات دقيقة مع الالتزام بالمواصفات القياسية القومية.

التعليم غير التقليدي
التعليم المستمر والتعليم عن بعد

تؤكد أساليب التعليم التقليدية على الدور الرئيسى للمعلم على حساب دور المتعلم، وحفظ المادة الدراسية وبناء النظم التربوية، واستخدام وسائل التعليم التقليدية: كالمحاضرة، والشرح والتوضيح، وغيرها من الممارسات التى سادت لعقود طويلة، وقد ثبت أنها جميعا أساليب غير فاعلة وحدها، وتحتاج إلى استحداث أساليب وطرق جديدة ومبتكرة تضاف إليها، تمكن المتعلم من مسايرة التقدم والتطور المعرفى والتغير فى آليات التعليم التقليدية.

ويؤمن الحزب أن مفاهيم التعليم الجديدة لا بد أن تركز على عدد من المبادئ، أهمها مبدأ الإتاحة والمرونة، ودور أكثر فاعلية للمتعلم، واختيار أنظمة التوصيل والتعليم الحديثة، مع ضرورة تحقيق الاعتماد الأكاديمي للتأكد من التطوير المستمر وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية التى تقدم هذه الأنظمة الجديدة من التعليم.
إن التعليم غير التقليدي بأشكاله المختلفة ووسائله المتعددة وتقنياته المستحدثة، يمثل اتجاهاً حديثاً لدفع وتشجيع أفراد المجتمع للتعليم المستمر والاستزادة من المعرفة طول العمر، كما أنه توجه يسهم فى تجاوز المشاكل التى يفرضها التعليم التقليدي.

ولا شك أن للقفزة الهائلة فى مجال تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها أثر كبير فى تفعيل الاهتمام بتقنيات التعليم غير التقليدي فى مصر لتوليد الآلاف من فرص العمل فى مجالات جديدة تحتاج إلى كوادر مؤهلة تأهيلاً جديداً متميزا

أهمية تنوع وسائل التعليم للمجتمع

إن الهدف من تنوع أساليب التعليم واستخدام تقنيات الاتصالات الحديثة، هو تقوية إتاحة التعليم لكل من يرغب فيه بغض النظر عن الشروط الرسمية للتعليم التقليدي. وبالرغم من انتشار نظم كثيرة من التعليم غير التقليدي منذ زمن بعيد فى الدول المتطورة، فإنه مازال فى بداياته بالدول النامية. فقد أصبح واقعاً يفرضه التطور التكنولوجي فى مختلف مناحي الحياة وعلى الأخص فى وسائل وتقنيات الاتصال، مما ييسر تبادل المعلومات ما بين الأستاذ وطلابه، وبتكلفة وجهد أقل وفى زمن أقصر وبنفس الكفاءة، مما يعظم المنفعة العامة من الخدمات التعليمية المتاحة.

إلا أن ذلك يتطلب، كغيره من طرق التعليم، قياس كفاءة الطالب أو المتلقي ومدى استفادته من الدراسة وقدراته على اكتساب المعلومات والمفاهيم والمهارات، من خلال تنوع وسائل الاختبار مع إتاحة فرص التدريب ليكون مؤهلا للتخرج ونيل الشهادة العلمية أو التدريبية عن جدارة، مما يتطلب توفير إمكانيات كبيرة لتدعيم هذه جدارة، مما يتطلب توفير إمكانيات كبيرة لتدعيم هذه النظم الجديدة فى التعليم بالخبرات والبرامج وإمكانيات التقنية الحديثة.

لذا فإن الأهداف المرجو تحقيقها فى مجال استخدام الأطر الجديدة فى التعليم وتقنياته، يمكن إيجازها فيما يلي:

- زيادة قدرة الجامعات على استيعاب أعداد أكبر من الطلاب، بما يحقق تعظيم الإستفادة من الإمكانات المتاحة بتحديث أساليب توافر الخدمات التعليمية.
- زيادة الإتاحة لإستكمال التعليم العالي أو المتوسط لكل الراغبين بغض النظر عن السن أو المكان.
- تطوير البرامج التعليمية كما وكيفاً فى كافة التخصصات، من خلال الاستفادة بالتطورات التكنولوجية وتحديثها: لدعم الارتباط بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
- نشر العلوم والمعرفة والثقافى فى مصر والعالم العربي: لتحافظ مصر على مكانتها وريادتها فى هذا المجال.
- إعادة تأهيل الخريجين بما يتلاءم مع احتياجات أسواق العمل المحلية والإقليمية، سواء بالتدريب أو الدراسات التخصصية التى لا تؤهل إلى درجة جامعية بقدر تأهيلها للالتحاق بسوق العمل.
- تحقيق الجودة فى التعليم، باستخدام التقنيات الحديثة وتطوير البرامج وتدريب القائمين على المنظومة التعليمية.

وهناك أشكال مختلفة لمسميات التعليم غير التقليدي منها التعليم المفتوح/المستمر، والتعليم عن بُعد/التعليم الإلكتروني، ويستخدم التعليم عن بعد فى بعض الأحيان كأحد عناصر التعليم المفتوح، وهناك مسميات أخري تحمل نفس المضمون كمرادف،على سبيل المثال، التعليم المرتكز على المصادر، والتعليم المرن، التعليم المتنوع، والتعليم مدى الحياة، مما جعل المعاني والتعريفات تتباين بالنسبة للمفهوم بحسب النظرة له والفهم لجوانبه.
ويمكن دمج هذه المسميات والمرادفات من نظم التعليم غير التقليدي وفقا لاحتياجات منظومة التعليم فى مصر إلى نوعين أساسيين يمكن تطبيقيهما لتحقيق الفائدة المرجوة وهما:

أ. التعليم المفتوح /المستمر

تتعدد المفاهيم المحددة للتعليم المفتوح على نحو جعل البعض يشير إلى أن إصطلاح التعليم المفتوح تعبير غير دقيق، حيث يمكن أن ينسب إليه نطاق واسع من المعاني، ولعل أفضل تعريف لهذا النوع من التعليم هو ما ورد فى معجم مصطلحات تكنولوجيا التعليم من أنه: "منظومة للتعليم تتيح للناس جميعاً التعليم والتدريب، بغض النظر عن كافة الشروط الرسميـــة للتعليـــم التقليدي".

ويعتبر هذا النوع من التعليم الأمل لكل من لم يتسن له الالتحاق بمراحل التعليم، وكذلك من يرغبون فى رفع المستوى التعليمي والثقافى دون التقيد بالسن أو المكان أو المستوى التعليمي أو الرغبة فى الحصول على مؤهل علمي أو تدريبي.

أهداف التعليم غير التقليدى:

– زيادة قدرة الجامعات على استيعاب أعداد أكبر من الطلاب.

– زيادة الإتاحة لإستكمال التعليم العالي أو المتوسط لكل الراغبين.

– تطوير البرامج التعليمية كما وكيفاً فى كافة التخصصات.

– إعادة تأهيل الخريجين بما يتلاءم مع احتياجات أسواق العمل المحلية والإقليمية.

– تحقيق الجودة فى التعليم.

– تبسيط شروط القبول بمؤسسات التعليم المفتوح.

– خضوع نظم التعليم غير التقليدي للهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم.

مميزات نظام التعليم المفتوح / المستمر

يتميز التعليم المفتوح بأنه يستطيع أن يقدم مجموعة من البرامج التعليمية المتنوعة التى تحقق أغراضه وهى:

■ برامج تعليمية للحصول على الدرجة الجامعية الأولى فى تخصصات متنوعة لمن لم يتسن له الالتحاق بمراحل التعليم العالي أو الجامعي.

■ برامج تعليمية تؤدى إلى الحصول على مؤهلات فوق المتوسطة لمن لم ينل هذا القسط من التعليم.

■ البرامج التى لا تؤدى إلى الحصول على مؤهلات دراسية والتى لا تشترط الحصول على درجة علمية، ومنها: برامج تثقيفية تهدف إلى رفع المستوى الثقافى للمواطنين، وبرامج مهنية تخصصية تهدف إلى رفع مستوى العاملين فى مهنة ما.

تحديات نظام التعليم المفتوح / المستمر

تمثل شروط القبول فى برامج التعليم المفتوح الحالية تحديا كبيراً، حيث يشترط للقبول بها مرور خمس سنوات على الأقل من الحصول على شهادة الثانوية العامة. كما أن تلك البرامج تعتبر غير مواكبة لاحتياجات التنمية الحقيقية، وسوق العمل.

وتواجه نظم التعليم المفتوح مشكلة أخرى تتمثل فى عدم دقة أساليب التقويم المستمر والمتابعة، ويعتبر التقييم الكلي على الامتحانات النهائية والتى تتوقف على الحفظ والاسترجاع، و كذلك قصور هذا النظام من التعليم على زيادة المهارات الخاصة والخبرات التى يمكن أن يكتسبها المتعلم، نظرا لزيادة الأعداد، وعدم إمكانية قياس هذه المهمة.

ويمثل السياق الاجتماعي للتعليم غير التقليدي محدداً جوهرياً لمدى نجاحه. وهنا تظهر عدة مشكلات تتطلب اعترافا من ناحية، ومواجهة جادة من ناحية أخرى. حيث تعانى نظم التعليم المفتوح الحالي والمطبق فى عدد من الجامعات المصرية من انخفاض المكانة الاجتماعية، حيث يعد تعليما " من الدرجة الثانية " يرتاده فقط من لم يقدر، زمنياً وأكاديميا أو ماليا على اللحاق بنظم التعليم التقليدي فى الوقت المناسب. وينبغي التخطيط لتصحيح هذا المفهوم الخاطئ من خلال ضمان النوعية المتميزة فى برامج التعليم غير التقليدية خاصة تلك البديلة للتعليم التقليدي، واعتراف النقابات المهنية بشهاداتهم. ويرى الحزب أن السبيل الأساسي لذلك هو تطبيق نظم الاعتراف الأكاديمي ببرامج التعليم غير التقليدية بجدية وبمعايير شفافة.

ب. التعليم عن بعد/ الإلكترونى

إن أفضل التعريفات للتعليم عن بعد/التعليم الإلكتروني هو "عملية اكتساب المعارف والمهارات بوساطة وسيط لنقل التعليم والمعلومات متضمنا فى ذلك جميع أنواع التكنولوجيا وأشكال التعليم المختلفة " بدون شرط التواجد فى مكان الدراسة نهائيا أو جزئياً. فهو شكل من أشكال التعليم الذي يزيل القيود الجغرافية بين المتعلمين وأعضاء هيئة التدريس ويوفر التعليم عن بعد عدد من المزايا والإمكانيات الخاصة تتضمن الآتى:

■ إتاحة التعليم من خلال وسائط الاتصال مثل الحاسب الآلى والوسائط التعليمية الأخرى، ولذلك يطلق عليه اسم التعليم الإلكتروني مع استخدام حزم التعليم الخاصة بمقررات دراسية معدة خصيصاً لهذا النوع من التعليم.

■ يُمكن التعليم عن بعد المتعلم من اختيار وقت التعليم بما يتناسب مع ظروفه، دون التقيد بجداول منتظمة ومحددة سلفا للقاء المعلمين، باستثناء اشتراطات التقييم أحيانا.

■ يستطيع التعليم الإلكتروني أن يسد الاحتياجات التعليمية فى الأماكن النائية، وتوصيل البرامج التعليمية بأساليب وتقنيات أكثر وضوحا وأيسر فهما للدارسين، كما يوفر إمكانية تحقيق الجودة الشاملة بسهولة ويسر وتمكينه من الاعتماد، مع اختصار الوقت والتكلفة التعليمية وتزايد كفاءة الأداء فى نفس الوقت، وسهولة اكتساب المهارات الخاصة فى بعض البرامج الدراسية مما ييسر للخريج الحصول على فرصة عمل مناسبة.

■ ويطرح التعليم الالكتروني اختيارات واسعة أمام الدارسين فيما يتعلمونه وبما يتناسب مع احتياجاتهم الشخصية والعادات المجتمعية ورغباتهم ومجالات العمل المتاحة أمامهم، ويعمل على إزالة الحواجز النفسية التى تعيق المشاركة التفاعلية ما بين الأستاذ والدارسين مما يحسن مخرجات العملية التعليمية، ناهيك عن التغلب على مشاكل الازدحام فى المؤسسة التعليمية، وزيادة الإتاحة بالجامعات لعدد أكبر من الطلاب بدون تحمل متطلبات تكلفة إنشاء الجامعات.

وعلى الرغم من المزايا والإمكانيات التى يتيحها التعليم عن بعد، فإنه يواجه، وكذلك نظام التعليم غير التقليدي، بعدد من التحديات لعل أهمها عدم قدرة القيادات الإدارية العليا والمتوسطة بحكم البناء التقليدي فى منظومة التعليم على التعامل مع توظيف الآليات التكنولوجية للتعليم الألكتروني لتطوير المنظومة المصرية للتعليم ومواكبتها للثورة التكنولوجية المعاصرة. وهو التحدي الذي يجب التغلب عليه وتخطيه، بالنظر لسرعة التقدم الذى تشهده تكنولوجيا الأجهزة والبرامج التعليمية الحديثة بما يفوق قدرات المؤسسات التعليمية بشكلها الحالي على الاستخدام الأمثل لها بالسرعة والجودة المطلوبة.

وهو تحدى مؤسسي يضاف إلى الصعوبات التى يواجهها أعضاء هيئة التدريس فى الاعتماد عليهم لقيادة هذه الأنواع من التعليم بدون اجتيازهم برامج تدريبية مكثفة متخصصة فى استخدام التقنيات الجديدة فى التعليم والتقييم، وواضعين فى الاعتبار ارتفاع تكلفة إعداد الكوادر الفنية المساعدة المدربة.

سياسات الحزب المقترحة للتعليم غير التقليدى

يجب النظر للتعليم غير التقليدي وتقنيات تطبيقه كعنصر فى منظومة تعليمية متكاملة حيث يجب تطبيقه والأخذ بأساليبه باعتباره تحديا كبيرا للنجاح. وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين فى الغرب قد قدموا دراسات تبرهن على أن بعض برامج التعليم عن بُعد المطبقة فى نظم التعليم غير التقليدي تنتج نوعية أعلى

من التعليم، خاصة العالي، بسبب ضرورة تحمل المتعلم المسئولية، والاشتراك الأكثر فاعلية للمتعلمين فى العملية التعليمية، وغياب الحواجز النفسية للتعبير، وغيره من المبررات، فإنه لم يأخذ حقه فى التطبيق أو التقييم فى أغلب الدول النامية حتى الآن.

كما يمكن أن تقع نظم التعليم غير التقليدية فى بعض مشاكل التعليم التقليدي، ولذلك يجب أن تكون جدية التطبيق وضمان النوعية الراقية من البرامج محاور أساسية فى التخطيط للتعليم غير التقليدي وآليات تطبيقه، حيث يجب التأكد من تطبيق معايير الجودة الشاملة، قبل إعطاء الموافقة على بدء الدراسة بهذه البرامج، ويجب منح الاعتراف الأكاديمى لهذه المؤسسات بعد عمليات التقييم للمعلمين منها، ومدى استفادة المتعلمين، حيث إن لها متطلبات مختلفة عن التعليم التقليدي.

ولضمان نجاح التعليم غير التقليدي خصوصاً فيما يتعلق بموضوع التقييم يجب أن يكون هناك تطوير مستمر للبرامج التعليمية المشوقة والفعالة، وكذلك تنمية المهارات والجدارات الخاصة على أن يتم ذلك من خلال فرق متكاملة تضم تربويين وخبراء تقنيين فى الموضوعات وفى التقنيات ووسائط الاتصال المستخدمة، وغيرهم.

ويرى الحزب، أن الاستغلال الناجح لنظم التعليم غير التقليدية بأنواعها المختلفة، والأنظمة التى تعتمد على استخدام تقنيات التفاعل التكنولوجية، يقتضى إجراء تطوير جذرى فى منظومة التعليم ككل، فكافة المكونات التى سبق الإشارة إليها يتعين أن تتكامل فى منظومة متناغمة داخليا، وتتوافق مع نسق التعليم التقليدي القائم، الأمر الذي يستوجب ضرورة التجريب واكتساب الخبرات التراكمية من خلال التقييم الفعال والتطوير المستمر.
ويطرح الحزب السياسات التالية لتحقيق أكبر فاعلية من استخدام الأطر غير التقليدية فى التعليم:

■ تعديل شروط القبول بمؤسسات التعليم غير التقليدي، على أن يتم تعديل اللوائح والقوانين الجامعية والتعليمية بشكل يتواءم مع أهداف هذه الأنماط من التعليم، واستمراريته فى ظل نظام جديد للتعليم يعتمد على إتاحة الفرص التعليمية لكل راغب فيها وقادر عليها، واحتياجات المجتمع فى أى وقت وفى أى مكان.
■ التوسع فى إدماج أساليب التكنولوجيا المتقدمة، للمساعدة فى تحرير التعليم من الأساليب التلقينية، بما يتناسب مع التحولات التكنولوجية فى سوق العمل المصرية والعالمية وجعل نظم التعليم الوطنية قادرة على المنافسة العالمية.
■ التوسع فى برامج ذات قدرة تنافسية تساهم فى تطوير القدرات الذاتية للأفراد للتكيف مع التغيرات الحياتية والحضارية، والربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل، ومن ذلك:
– برامج غير تقليدية مرتبطة بسوق العمل فى مجالات البنوك، وتكنولوجيا المعلومات، والفندقة والمهن المرتبطة بأسواق المال، وإدارة المشاريع الصغيرة والمنتجة.
– برامج لرفع كفاءة المهارات المهنية من خلال برامج تدريبية تعد خصيصاً بالتنسيق بين المؤسسات التعليمية والوزارات والهيئات التى تحتاج إلى هذه النوعية من المتدربين.
– برامج إعداد وتدريب متميز للكوادر التدريسية القادرة على استخدام التكنولوجيا فى التعليم غير التقليدي.
– الإسراع فى تفعيل دور الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم وخضوع النظم المختلفة للتعليم غير التقليدي تحت مظلتها مما يرفع من مصداقية هذه النظم التعليمية.
– توثيق العلاقات والروابط بين مؤسسات التعليم غير التقليدي المصرية مع نظيراتها العربية والعالمية.
■ التوسع فى إنشاء مراكز للتميز العلمي لإعداد البرامج الأكاديمية والجامعية للتعليم غير التقليدي ذات مواصفات عالمية يتم تجريبها وتقويمها ومتابعتها بشكل مستمر بما يضمن الارتقاء بالجودة والتنافسية العالية .ويمكن لهذه المراكز أن تكون كيانات مستقلة بذاتها أو تابعة للجامعة على أن يراعى فيها التناسق بين الفنيين و خبراء التقنيات الحديثه وواضعى البرامج الأكاديمية.
■ إنشاء جامعات غير تقليدية أو افتراضية تتمتع باستقلالية ذاتية تسمح لها بالممارسة اللامركزية، وعلى نحو يسهم فى تنويع التوجهات والبرامج التى تقدمها هذه المؤسسات التعليمية بما لا يخل أو يتعارض مع المعايير والقواعد والأسس الرئيسية وفقاً لجودة شاملة تؤهل هذه المؤسسات للاعتماد.

– إنشاء مراكز للتميز العلمي لإعداد البرامج الأكاديمية والجامعية للتعليم غير التقليدي.

– إنشاء جامعات غير تقليدية أو افتراضية تتمتع باستقلالية ذاتية للتعليم عن بعد.

الرعاية الصحية والسكان

مقدمة

يسعى الحزب لتحقيق استقرار المواطن ورفع درجة الرضا لديه من خلال الحصول على الرعاية الصحية المتمشية مع معايير الجودة المطلوبة

يضع الحزب الوطنى الديمقراطى الرعاية الصحية والقضية السكانية كأولوية هامة فى نظرته للتنمية فى مصر. ويؤمن الحزب بأن حق المواطن فى الحصول على الرعاية الصحية فى وطنه تمثل أحد دعائم المجتمع الرئيسية، ومظهراً لحضارته، وأساساً هاماً لاستقراره ورضاه، وأن حق المواطنين فى الحصول على هذه الرعاية الصحية الشاملة يجب أن يعتمد على احتياجاتهم وليس على قدرتهم على دفع تكاليف هذه الرعاية.

ويؤكد الحزب أهمية التوازن بين خدمات الرعاية الصحية وأعداد السكان المتزايدة، وتأثير ذلك على النواحى الاجتماعية والصحية ورفاهية المجتمع. ويرى ضرورة إحداث تناغم بين خدمات الرعاية الصحية والقضية السكانية، وقدرة الدولة بمؤسساتها المختلفة على الإرتقاء بخصائص المواطن المصرى، لاسيما الخصائص الصحية والتعليمية والمعرفية والمهارية.

ويدرك الحزب أن ارتفاع مستوى الرفاهة الدولى، والإنفتاح على العالم الخارجى فى عصر العولمة، يرفع من سقف التطلعات بين مواطنى الدول النامية للتمتع بصحة أفضل للجميع وبمستوى معيشة أعلى. ويخلق ذلك طلباً متزايداً على نوعية أرقى من الخدمات، ومن البنية التحتية والبيئة السكنية، لا يمكن تلبيتها إلا فى ظل خدمات صحية ذات جودة وكفاءة عالية، والسيطرة على النمو السكانى بحيث تكون فى الحدود التى تسمح للمجتمع المصرى بالارتقاء بخصائص أبنائه، ليكونوا قادرين على المنافسة العالمية، وتسمح بخلق فرص عمل منتجة لهم.

ومن هذا المنطلق، أولى الحزب أهمية قصوى، وعمل متصل لتحديد السياسات التى يمكن إتخاذها، على المدى القصير والمتوسط، لضمان حصول كافة المواطنين على الرعاية الصحية الجيدة، والعمل على حل القضية السكانية.

الرعـــاية الصحيـــة

يسعى الحزب لتحقيق استقرار المواطن ورفع درجة الرضا لديه من خلال الحصول على الرعاية الصحية المتمشية مع معايير الجودة المطلوبة

تمشيا مع سياسة الحزب و التوجهات الرئيسية للبرنامج الإنتخابى الرئاسى، وإيماناً من الحزب بحق المواطن فى الحصول على الخدمة الصحية اللائقة باعتبارها أحد الدعائم الرئيسية للمجتمع، أولى الحزب أهمية قصوى وعمل متصل لمد مظلة التأمين الصحى الإجتماعى الشامل لكافة المواطنين.

وحيث إن تطوير وإصلاح القطاع الصحى بأكمله جزء لا يتجزأ من البرنامج الإنتخابى، وركيزة أساسية لبرنامج التأمين الصحى، فقد رأى الحزب أن توفير الرعاية الصحية الشاملة لكل المواطنين، تتطلب فى المرحلة الإنتقالية، تحديد السياسات التى يمكن اتخاذها على المدى القصير والمتوسط، لضمان حصول كافة المواطنين على الرعاية الصحية الجيدة.
هذا وقد عرضت أوراق السياسات المقدمة للمؤتمر السنوى الثانى للحزب عام ٢٠٠٣ إعادة هيكلة القطاع الصحى. حيث تم طرح الجوانب المتعلقة بسياسات تطوير القطاع الصحى بأكمله، بما يؤدى إلى الإرتقاء بكفاءة النظام والاهتمام بجودة الخدمات المقدمة فى مجالات الرعاية الصحية الأساسية من خلال نظام صحة الأسرة، ومجالات الرعاية الثانوية والثالثية من خلال الوحدات والمستشفيات التى تقدم الرعاية الصحية، إلى جانب خدمات الإسعاف والطوارئ.

وتؤكد سياسات الحزب فى هذا المجال على أن الإهتمام بجودة ورفع كفاءة الخدمات الصحية يشمل جميع أفراد المجتمع، مع الإلتزام الكامل للحزب وحكومته بدعم الفقراء ومحدودى الدخل.

ويستهدف الحزب طرح رؤية تتولد عنها سياسات من شأنها استكمال شبكة الرعاية الصحية الأساسية، فى ظل نظام صندوق صحة الأسرة وبرنامج طبيب الأسرة، وتحسين الإطار المؤسسى للمستشفيات والوحدات الصحية إداريا واقتصاديا وفنيا لتفعيل معايير الجودة وتحقيق التنافسية، وتحسين خدمات الإسعاف والطوارئ واستكمال المقومات اللازمة وبرامج التدريب للفريق المصاحب (الطبيب والمسعف).

الوضع الراهن

تبنى الحزب وحكومته بدءا من عام ٢٠٠٣ سياسات واضحة لإصلاح منظومة الرعاية الصحية والتأمين الصحى، ومن أهمها مشروع تطوير صندوق صحة الأسرة، ويقوم الصندوق حاليا بتقديم خدماته فى ١٢ محافظة من خلال خمسة صناديق إقليمية (المنوفية، الإسكندرية، سوهاج، قنا، السويس)، ويغطى الصندوق بخدماته حوالى ٧,١٦ مليون مواطن. ويعمل الصندوق حاليا طبقا للعديد من القرارات الوزارية التى تحددهياكله مركزيا وفرعيا، وكل من مصادر التمويل والإنفاق، وسوف يتم تغطية بقية الجمهورية فى كافة المحافظات خلال العامين القادمين. وقد تعاقد الصندوق مع نحو ١١٠٤ مقدم للخدمة خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٦ حتى يونيو ٢٠٠٧.

- بلغ عدد المتعاقدين مع صندوق صحة الأسرة نحو ١١٠٤عيادة خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٦- يونيو ٢٠٠٧، وبلغ عدد المستفيدين من الخدمات مع وحدات صندوق صحة الأسرة نحو ١٦.٧ مليون مستفيد، وبلغ عدد المحافظات المغطاة بخدمات صندوق صحة الأسرة ١٢ محافظة.
- تم تحديث وتطوير عدد ٦٣ مستشفى على مستوى الجمهورية، وسيتم تطوير ١٢٠ مستشفى أخرى خلال العام الحالى.
- تم تنفيذ عدد ٧٣٩ قافلة طبية للمناطق المحرومة والنائية على مستوى الجمهورية وبلغ عدد المترددين على كل قافلة ٣٨٢٠ متردد بإجمالى زاد على ٨.٢ مليون مريض.
- تم عقد ٤٢٩ دورة تدريبية استفاد منها ١.١٠ ألف متدرب من العاملين فى مجال الصحة.

كما توسعت حكومة الحزب فى إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية وتطويرها، حيث تم الإنتهاء من إنشاء أو تطوير ٣٣٧ وحدة رعاية صحية أولية خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٥ حتى يونية ٢٠٠٧ غطت ١٧ محافظة منها ١٢٣ وحدة بمحافظات الصعيد بنسبة ٣٦,٥٪ من إجمالى عدد الوحدات التى تم تطويرها. كما بلغ عدد الوحدات المطبقة لنظام طب الأسرة ١٢٤٨ وحدة منذ بداية البرنامج الإنتخابى حتى يونية ٢٠٠٧.

وفى مجال تطوير الخدمات العلاجية فى المستشفيات، والتى تقدر بحوالى ١٠٤٢ مستشفى يعمل بها أكثر من ٢٨ ألف طبيب وحوالى ٥٢ ألف ممرضة، تم الانتهاء من تطوير ٦٣ مستشفى منذ بداية البرنامج الإنتخابى حتى يونيو ٢٠٠٧.

أما عن قطاع الطوارئ والإسعاف فقد تم إنشاء نقاط إسعاف جديدة على الطرق السريعة، وتطوير وتجديد نقاط وفروع الإسعاف. كما قامت حكومة الحزب بتدريب مديرى الإسعاف والطوارئ، وكذا تدريب المسعفين، وسائقى الإسعاف، إلى جانب تدريب أطباء وممرضات الطوارئ.

السياسات المقترحة

أولا: إستكمال الأطر القانونية

يؤكد الحزب على أهمية استكمال عملية تطوير الأطر القانونية الحاكمة لنظام التأمين الصحى الذى تم الانتهاء من إعداد مسودته الأولية، وطرحها للنقاش من جانب المختصين.

إن مشاركة القطاعين العام والخاص فى تقديم الخدمة الصحية لا تستهدف تغيير نمط الملكية، ولكنها تهدف إلى الإرتقاء بجودة وكفاءة الخدمة الصحية المقدمة

كما يرى الحزب ضرورة الإنتهاء من مشروع قانون التنمية المهنية المستدامة، الذى ينظم الاشتراطات الخاصة بالتدريب الدورى للعاملين فى المجال الطبى، والترخيص لهم بالعمل كأحد المداخل الهامة للارتقاء بجودة الخدمات الطبية. وكذا مشروع قانون الصحة النفسية، كخطوة هامة فى استكمال منظومة الرعاية الصحية الأساسية.

ثانيا: نشر وتطوير صندوق صحة الأسرة التأمينى

يرى الحزب أن استكمال تطوير وحدات الرعاية الأساسية وبرنامج صحة الأسرة، لتكون قادرة على تقديم خدمات متميزة، مع الإهتمام بإعداد وتدريب الكوادر البشرية، يعتبر العنصر الأساسى فى تقديم رعاية صحية ذات جودة متميزة. ويرتبط بذلك دعم واستكمال نظام محكم للإحالة لربط مستويات الرعاية الأولية والثانوية والثالثية، وكذلك لربط عيادات طب الأسرة والمراكز الصحية التابعة لكافة القطاعات.

ويعتبر استكمال مشروع تطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية عنصراً هاماً فى تحسين مستوى الخدمة الصحية المقدمة للمواطنين. ويهدف المشروع إلى إنشاء أو تطوير ٢٥٠٠ وحدة رعاية صحية أولية خلال السنوات الثلاثة ٢٠٠٧- ٢٠١٠، موزعة على كافة محافظات الجمهورية.

ثالثا: تحسين وتطوير المستشفيات والوحدات المملوكة للدولة

(١) تحسين مستوى الخدمة

يعد الانتهاء من الخريطة الصحية المتكاملة أساساً لتجنب الإزدواجية فى الخدمة والهدر فى الموارد. كما يتوجه الحزب فى كل سياساته لتجويد الخدمات العامة، وعلى رأسها الخدمات الصحية، وإلى الفصل بين الجهة التى تمول نظام الخدمة، والجهة التى تدير وتقدم الخدمة، وبين الجهة الإشرافية والتقييمية. ويؤكد الحزب على حتمية التدريب كعنصر هام فى تحسين مستوى الخدمة.

ولذلك تتوجه الحكومة إلى تخصيص ميزانية للتدريب من صندوق الرعاية الصحية توجه نحو المستشفيات والمراكز المنوطة بالتدريب كالمستشفيات الجامعية والتعليمية ومعاهد الأبحاث، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من مقابل للخدمات الطبية والذى يتم توجيه جزء منه لعملية التدريب.

(٢) المشاركة بين القطاعين العام والخاص

يؤكد الحزب توجهه نحو إرساء قواعد شفافة للتشارك بين القطاعين العام والخاص كأساس لسياساته فى إدارة وتنظيم تقديم الخدمات العامة. وهذا الاتجاه يهدف إلى تطوير دور الدولة لوضع السياسات وتطبيق الضوابط، مع الإستمرار فى الإشراف على الأنشطة الإستراتيجية، بالإضافة إلى إشرافها على مؤسسات التمويل الحيوية، وكذا المشاركة الفعلية بين القطاعين فى الإدارة والتخطيط والتمويل وتوجيه الاستثمارات طبقا للخطط القومية للتوسع الجغرافى فى خدمات التأمين الصحى. ويتم تشجيع مساهمة القطاع الإستثمارى فى استكمال مشاريع الرعاية الصحية أو دعمها أو استدامتها مع تنسيق عمل الجهود الأهلية والمساهمات الدولية فى إطار مؤسسى من خلال المنظمات غير الهادفة للربح.

لذلك فإن استمرارية دعم الدولة للخدمات الصحية يعتبر من العوامل الهامة لإستدامة المشاركة، بالإضافة إلى ضمان إستدامة توفير الرعاية الصحية بالمجان لمحدودى الدخل، واستمرار الدولة فى الاحتفاظ بدورها فى الإشراف والرقابة.

إن المشاركة بين القطاعين العام والخاص لا تستهدف تغيير نمط الملكية، لكنها تستهدف الإرتقاء بجودة وكفاءة الرعاية الصحية المقدمة للإستخدام الأفضل لكل الموارد التمويلية والبشرية والتكنولوجية لكافة القطاعات، لخدمة هدف التوسع فى التأمين الصحى. ويجب أن تحتفظ الدولة بحصة إستراتيجية فى الملكية.

(٣) تطوير دور المستشفيات الجامعية

تتوجه سياسة الحزب وحكومته إلى تحديد وتنسيق علاقة المستشفيات الجامعية بنظام صحة الأسرة، وذلك لتمكين هذه المستشفيات من المواءمة بين مسئولية العملية التعليمية ومسئولية التعامل مع المرضى.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال، تنظيم عرض المرضى على المستشفيات الجامعية عبر نظام محكم للإحالة من عيادات طب الأسرة والمراكز الصحية التابعة لكافة القطاعات للإنتقال من مرحلة الإتاحة العشوائية إلى الإتاحة المنظمة، تجنبا للتزاحم والهدر والازدواجية.

ووضع خطة متكاملة لمواجهة الحالات الطارئة والعاجلة والحوادث وربطها بأقسام الطوارئ بالمستشفيات الجامعية، من خلال غرفة عمليات مركزية، ونظام معلومات يتيح تيسير هذه الخدمة على المواطنين، وتحديث التعاقدات مع صندوق صحة الأسرة على ضوء قوائم أسعار مدروسة، لتقديم مستوى أفضل من الخدمات وتبادل المعلومات الطبية والمحاسبية.

رابعا: تحسين خدمات الإسعاف والطوارئ واستكمال المقومات اللازمة وبرامج التدريب للفريق المصاحب (الطبيب والمسعف)

يسعى الحزب وحكومته إلى إحداث تطوير تعليمى متخصص على نحو يرفع من مستوى خدمات الإسعاف والطوارئ، وذلك من خلال العمل على إنشاء قسم طب الطوارئ والإصابات بكليات الطب، والذى يختلف عن قسم الرعاية المركزة والحرجة. ويختص بتدريس الرعاية الطبية العاجلة بسنوات التعليم المختلفة بكليات الطب، واستحداث الدراسات العليا فى طب الطوارئ والإصابات أسوة بطب الرعاية الحرجة وطب الأسرة، وذلك لخلق جيل مؤهل من أطباء الرعاية العاجلة قادر على مجابهة هذا المجال من التخصص.

ويتوجه الحزب وحكومته إلى وضع أسس للتعاون مع الجامعات والجهات العلمية المتقدمة فى مجال طب

يعد العلاج على نفقة الدولة أحد الأركان الهامة فى الفترة الانتقالية لتقديم الخدمات العلاجية للفئات غير القادرة وغير المغطاة تأمينيا

الطوارئ فى الدول المتقدمة، وإيفاد مجموعات من أطباء الرعاية العاجلة للتدريب على المستحدث فى برامج طب الطوارئ فى هذه الدول، واستقدام الخبراء لنقل التكنولوجيا الحديثة فى هذا المجال. واستحداث وظيفة "طبيب الرعاية العاجلة" بالمستشفيات العامة، وتوفير الحوافز لهم ومنحهم فرص وأولويات التسجيل للدراسات العليا والتدريب بالخارج، بهدف تشجيع الأطباء للعمل بهذا القطاع، وزيادة أعدادهم لتغطية احتياجات مراكز الإسعاف وأقسام الطوارئ والإستقبال بمستشفيات الجمهورية.

ويتم إستكمال خطة حكومة الحزب لزيادة وسائل النقل الإسعافية وتجهيزها بأحدث الأجهزة الطبية وتزويدها بمسعفين على مستوى عال وبأطباء الرعاية العاجلة، مما يرفع من مستوى الجودة فى الأداء وسرعة تقديم الخدمة.

ويجرى إعداد خريطة مواقع الإسعاف واستقبال الطوارئ فى كل محافظة وعلى جميع الطرق لتوضيح الخدمات الإسعافية المتاحة، وإمكانية الاستفادة القصوى منها، وتحديد الأماكن التى تحتاج إلى توفير هذه الخدمات مثل المناطق العشوائية والمدن الجديدة، وأماكن التجمعات فى المناسبات المختلفة، ودراسة المسافات المثلى بين نقاط الإسعاف على أساس طبى وعملى مدروس لتفعيل دور هذه المراكز. وعلى أساس هذه الدراسة يتم تحديد خطة التوسع فى إنشاء المواقع الإسعافية، وكذلك تطوير نمط هذه المواقع بما يحقق الهدف منها فى تقديم خدمة طبية متكاملة وعاجلة لإنقاذ حياة مصابى حوادث الطرق السريعة، وتحديد المستشفيات التى يتم نقل المصابين إليها. إضافة إلى التوسع فى إنشاء مستشفيات الطوارئ ومراكز الإغاثة على الطرق، على أن تعمل على مدار ٢٤ ساعة يوميا.

ويجرى التركيز على تطوير نقاط الإسعاف المتواجدة بالطرق السريعة ذات الكثافة العالية فى الحوادث المرورية، وكذلك تطوير فروع ومراكز الإسعاف بالمحافظات لتحسين أدائها. وتطوير التجهيزات الطبية وغير الطبية وتجهيزات الاتصالات، والتوسع فى خدمة اللنشات الإسعافية وخدمة الإسعاف الطائر. كذلك يتم التوجه إلى توفير دليل عملى للعاملين على سيارات الإسعاف لرفع كفاءة الأداء بمواقع الحوادث وأثناء النقل، لتقديم خدماتهم بالمستوى اللائق للحفاظ على حياة المصابين وبناء الثقة من جانب المواطنين بالجهاز الخدمى وإمكانياته.

ويؤكد الحزب على ضرورة تطوير وتحديث أقسام الإستقبال والطوارئ فى المستشفيات القائمة، للوصول بمستوى الأداء بها إلى القياسات العالمية المعتمدة.

كما يشدد الحزب على أهمية إنشاء وتطوير أقسام الحروق بالمستشفيات العامة والمركزية، وإمدادها بتجهيزات طبية ملائمة لمتطلباتها وتحقيق أهدافها فى الخدمة الطبية المتخصصة، وتكوين كوادر فنية ذات مستوى عال من التخصص تحت إشراف أساتذة متخصصين، وصولاً إلى المستوى الطبى الذى يضمن رضاء المرضى من خلال الخدمة الجيدة المقدمة.

خامسا: وضع برامج لرفع كفاءة الفريق الصحى

يتبنى الحزب وحكومته إعداد برامج التدريب والتأهيل المستمرة لكل عناصر مقدمى الخدمة (أطباء - هيئة تمريض - خدمات المعمل - المعاونين - الإداريين..)، ووضع آليات للتقييم الدورى للمهارات والأداء الطبى، مع وضع إطار تشريعى لبرنامج التنمية المهنية المستدامة، والتى تتضمن المعايير اللازمة لتخصيص وإعادة ترخيص مزاولة المهنة.

سادسا: تطوير برنامج العلاج على نفقة الدولة

يمثل العلاج على نفقة الدولة أحد الادوات الهامة التى لجأت إليها حكومات الحزب المتعاقبة كحل سريع للتعامل مع التزام الدولة بالرعاية الصحية للفئات غير القادرة وغير المغطاة تأمينياً، وفى ذات الوقت إعطاء مرونة أكبر فى تقديم الخدمة، إضافة إلى أنه يمثل مصدر دعم مادى إضافى للمؤسسات المقدمة للخدمة، وهى الأمور التى تعمل سياسات الحزب وحكومته فى مجال التأمين الصحى على تأكيدها والاستمرار فى اتاحتها، ولكن على نحو أكثر اتساقاً وأكثر عدالة وأقل هدراً للموارد المالية، ولهذا فإن نظام العلاج على نفقة الدولة سيشكل أحد المداخل الهامة لتقوية نظام التأمين الصحى الجديد، سواء لكونه وسيلة حالية تمكن الدولة من تنفيذ التزاماتها فى الرعاية الصحية أو لكونه أصبح يشكل جزءاً هاماً من الموارد التى تقوم الحكومة فعلاً بتوفيرها، إضافة الى الانفاق العام على الخدمات الصحية.

ولذا يتوجه الحزب وحكومته إلى الإهتمام بهذا النظام فى هذه الفترة الانتقالية وتطوير آلياته وذلك إلى أن تكتمل عناصر منظومة التأمين الصحى.

كما يتوجه الحزب وحكومته إلى العمل على تأهيل المستشفيات طبقاً للمعايير المعتمدة دوليا، لتكون قادرة على استيعاب حالات العلاج على نفقة الدولة بعد الإتفاق على تعديل آليات التعامل المالى لتغطية النفقات بطريقة مباشرة بين المستشفيات والوزارة دون أن يكون المريض طرفا فيها.

ويؤيد الحزب سعى حكومته لتحقيق الإستقرار الصحى للمواطن ورفع درجة الرضا لديه، من خلال الحصول على الرعاية الصحية المتمشية مع معايير الجودة المطلوبة، وذلك لحين تطبيق كل دعائم التأمين الصحى الإجتماعى والذى يعتبر الأساس لتطبيق المحاور الستة الرئيسية التى نص عليها البرنامج الإنتخابى الرئاسى. وهذه المحاور هى:

- العمل على فصل التمويل عن الخدمة.
- تطوير ونشر صندوق رعاية صحة الأسرة بكافة محافظات الجمهورية.
- وضع نظام تأمين صحى إجتماعى شامل موحد لتغطية كافة المواطنين بخدمات ذات جودة عالية.
- استمرار التوسع فى إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية فى كافة المحافظات.
- متابعة تطوير المستشفيات المملوكة للدولة.
- السعى لدمج مكونات المنظومة الصحية، بحيث يضمن كل مواطن مصرى الحصول على الخدمة الصحية فى أى وقت وفى أى مكان يختاره.

السكـــــان

ينظر الحزب إلى الثروة البشرية باعتبارها المحرك الأساسى لجهود التنمية. ويؤمن بأن العمل على الارتقاء بخصائص المواطن المصرى وإكسابه المهارات والمعارف اللازمة للمنافسة الدولية هو بداية الطريق إلى انطلاقة كبرى لمصر تضعها فى مصاف الدول المتقدمة. ويرى الحزب أن الرؤية المتكاملة للمشكلة السكانية يجب أن تأخذ فى اعتبارها الأبعاد الثلاث: بُعد النمو السكانى المرتفع، وبُعد التوزيع الجغرافى غير المتوازن، وبُعد الخصائص السكانية التى تقل بكثير عن المستويات المطلوبة للمنافسة العالمية.

ويدرك الحزب أن الزيادة السكانية ليست بالضرورة شيء غير مرغوب، ويرى أنها يجب أن تتواءم مع الموارد الطبيعية المتاحة وقدرة المجتمع على توفير نوعية الحياة الملائمة. ويؤمن الحزب بضرورة إحداث تناغم بين مستويات الزيادة السكانية وقدرة الدولة بمؤسساتها المختلفة على الإرتقاء بخصائص المواطن، لاسيما الخصائص التعليمية والمعرفية والمهارية، ليستطيع المنافسة فى سوق عالمى لا يعرف التساهل فى جودة السلع والخدمات.

ويدرك الحزب أن ارتفاع مستوى الرفاهة الدولى والانفتاح على العالم الخارجى فى عصر العولمة يرفع من سقف التطلعات بين مواطنى الدول النامية للتمتع بمستوى معيشة أعلى، وهو ما يشكل طلباً متزايداً على نوعية أرقى من الخدمات ومن البنية التحتية والبيئة السكنية لا يمكن تلبيتها فى ظل زيادة سكانية غير منضبطة. ويطرح الحزب رؤيته حول المشكلة السكانية بدءاً بتناول تحليل الوضع السكانى فى مصر، وطرح منظور يرمى إلى حفز المجتمع المصرى بكافة مؤسساته وشرائحه للتصدى للمشكلة السكانية، باعتبارها قضية قومية ذات صلة تفاعلية بكافة جوانب التنمية تؤثر فيها وتتأثر بها، بهدف التحرك نحو تحقيق الهدف القومى للسيطرة على مستويات النمو السكانى وتخفيض مستوياته.

تحليل الوضع السكانى الراهن

شهد القرن العشرين تزايداً غير مسبوق فى عدد السكان. وتميز النصف الثانى منه على وجه التحديد بأعلى معدلات زيادة سكانية. ففى بداية القرن العشرين لم يتجاوز عدد سكان مصر ١٠ مليون نسمة، تضاعفوا خلال النصف الأول من القرن العشرين ليصلوا إلى حوالى ٢٠ مليون نسمة عام ١٩٥٠. ثم تضاعف عدد السكان ٣ مرات خلال النصف الثانى من القرن العشرين ليتجاوز ٦٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠. وتشير النتائج الأولية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت (نوفمبر ٢٠٠٦) إلى أن عدد سكان مصر بلغ ٧٢,٦ مليون نسمة، بالإضافة إلى عدد المصريين بالخارج والذى تم تقديره بنحو ٣,٩ مليون نسمة، ليصل جملة المصريين إلى ٧٦,٥ مليون نسمة.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التعدادات المتتالية توضح أن عدد السكان فيما بين تعدادى ١٩٧٦ و١٩٨٦ زاد بنسبة ٣١,٧٪، وأن عدد السكان فيما بين تعدادى ١٩٨٦ و١٩٩٦ زاد بنسبة ٢٢,٩٪، وهو ما أثار نوعاً من الارتياح إلى أن البرنامج السكانى حقق نجاحات فى ضبط وتيرة الزيادة السكانية، وأن استمرار هذا النجاح سيؤدى تدريجياً إلى استقرار فى أعداد السكان، مما يقلل الضغط على الموارد الطبيعية وعلى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

إلا أن نتائج التعداد السكانى الأخير، أوضحت أن الزيادة التى شهدتها مصر خلال السنوات العشرة ما بين تعدادى ١٩٩٦ و٢٠٠٦، استمرت عند نفس المستوى الذى شهدته فى السنوات (١٩٨٦ - ١٩٩٦)، حيث زاد عدد السكان بنسبة ٢٢,٤ ٪ فى الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦، ومن ثم فإن معدلات الزيادة السنوية لم تتراجع خلال العقدين الأخيرين. ويؤيد ذلك عدم تحقق تراجع يذكر فى معدلات المواليد خلال العقد الأخير والذى نتج عنه وصول عدد المواليد السنوى إلى أكثر من ١,٨ مليون مولود عام ٢٠٠٥ بعد أن كان ١,٦مليون مولود عام ١٩٩٥.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن مستويات الإنجاب السائدة حالياً فى مصر، تزيد بشكل واضح عن المستويات السائدة فى الدول المتقدمة، وتزيد أيضاً عن مثيلاتها فى مجتمعات نامية أخرى تشابه المجتمع المصرى من حيث الأوضاع الاقتصادية والنسق القيمي. وتجدر الإشارة إلى أن معدل المواليد الحالى (٢٦ فى الألف) يزيد عن مستواه فى دول نامية أخرى مثل المغرب - الجزائر - ماليزيا - إندونيسيا - تركيا - إيران - تونس. وعلى سبيل المثال، فى حالة انخفاض معدل المواليد إلى ٢١ فى الألف، وهو نفس المعدل السائد فى الجزائر والمغرب، سينخفض عدد المواليد السنوى فى مصر بنحو ٣٥٠ ألف مولود. وفى حالة انخفاض معدل المواليد إلى ١٨ فى الألف، وهو نفس المعدل السائد فى إيران، سينخفض عدد المواليد السنوى فى مصر بمقدار ٥٦٠ ألف مولود.

ويحرص الحزب وحكومته على إشراك المجتمع فى إدراك حجم المشكلة السكانية وتبعاتها على نوعية الحياة فى مصر. ولهذا فإن الحكومة تقوم دائما بتحديث البيانات الخاصة بالسكان، وتطور من التنبؤات حول الزيادة المتوقعة حتى يكون المجتمع دائماً على علم بمجريات هذا الموضوع الهام. ولذا فإن رؤية الحزب الحالية قد استندت إلى استخدام أرقام السكان كما جاءت فى تعداد عام ٢٠٠٦، وبالتالى تختلف مع تلك التى وردت فى رؤية الحزب التى قدمها خلال مؤتمره عام ٢٠٠٣، والتى اعتمدت على بيانات تعداد ١٩٩٦.

إن استمرار معدلات الإنجاب المرتفعة مستقبلاً لن يؤثر على نوعية الحياة فحسب، وإنما قد يشكل أيضاً تهديداً للأمن القومى المصرى والاستقرار الاجتماعى.

عدد السكان المتوقع حتى عام ٢٠٣٠

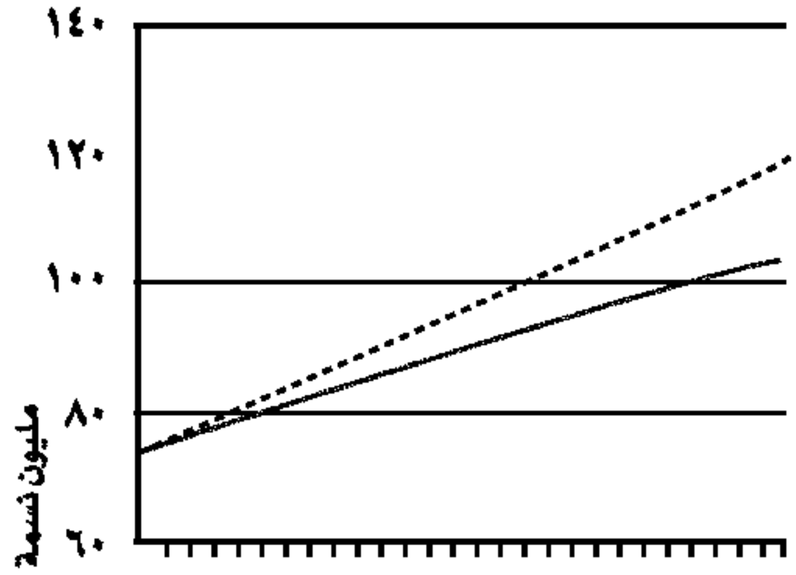

وجدير بالذكر أنه إذا استمرت مستويات الإنجاب الحالية دون انخفاض، فمن المتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى ٨٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠، وإلى ١٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠، وإلى ١١٩ مليون نسمة عام ٢٠٣٠. وفى المقابل إذا انخفض مستوى الإنجاب حسب الخطة الموضوعة (الوصول إلى معدل الإحلال عام ٢٠١٧)، فإن عدد سكان مصر سيصل إلى ٩٣ مليون نسمة عام ٢٠٢٠، وإلى ١٠٤ مليون نسمة عام ٢٠٣٠.*

تبعات الزيادة السكانية على نوعية الحياة فى مصر

إن موقف الحزب المتحفظ على الزيادة السكانية يكمن فى تبعات هذه الزيادة غير المتوازنة على نوعية الحياة. ويرى الحزب أن هذه الزيادة ستحد من قدرة المجتمع المصرى على تنفيذ البرامج التنموية والإصلاحية التى يتبناها الحزب، مما يحرم الأسرة المصرية من الشعور بعائد التنمية. ويؤكد الحزب على أن العلاقة التفاعلية بين السكان والتنمية تجعل الزيادة السكانية بمستوياتها الحالية قوة معوقة لجهود التنمية، وتخفض من عائدها الذى يتم توزيعه على أعداد متزايدة من السكان، مما يجعل الشعب المصرى حبيس لدائرة مفرغة يصعب تجاوزها فى ظل استمرار الزيادة السكانية عند مستوياتها الحالية.

وستنعكس هذه الزيادة الهائلة بالسلب على نوعية حياة الإنسان المصرى، وستؤدى إلى تراجع العائد من جهود التنمية. وبشكل أكثر تحديداً، فإن نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات ونصيبه من الأرض الزراعية والمياه سيتراجع. كما ستجعل هذه الزيادة الحد من البطالة والأمية والاكتفاء الغذائى أكثر صعوبة. ومن ثم فإن استمرار معدلات الإنجاب المرتفعة مستقبلاً لن يؤثر فحسب على نوعية الحياة، وإنما قد يشكل أيضا تهديدا للأمن القومى المصرى والاستقرار الاجتماعى. وعلى سبيل المثال، فإن عدد المواليد المتوقع سيصل عام ٢٠١٠ إلى ١,٨ مليون مولود إذا تحققت أهداف السياسة السكانية الحالية، مقابل ٢,١ مليون مولود إذا استمر مستوى الإنجاب الحالى. وسيزداد عدد المواليد إلى ٢,٤ مليون مولود عام ٢٠٢٠، وإلى ٢,٦ مليون مولود عام ٢٠٣٠ ، إذا ما استمر مستوى الإنجاب الحالى. وسيترتب على ذلك زيادة عدد التلاميذ المطلوب استيعابهم فى التعليم الابتدائى إلى ١٢,٨ مليون تلميذ عام ٢٠٢٠ (مقابل ١٠,٣ مليون تلميذ إذا تحققت أهداف السياسة السكانية) وإلى ١٤ مليون تلميذ عام ٢٠٣٠ (مقابل ٩,٥ مليون تلميذ إذا تحققت أهداف السياسة السكانية). وغنى عن البيان أن استمرار مستويات الإنجاب الحالية سيرفع من تكلفة الاستيعاب الكامل فى مرحلة التعليم الإلزامى، كما سيجعل الارتقاء بنوعية التعليم هدف بعيد المنال.

وستبلغ الفجوة بين عدد السكان المستهدف لعام ٢٠٢٠ (٩٣ مليوناً) والعدد المتوقع إذا ما استمرت معدلات الإنجاب الحالية (١٠٠ مليون) سبعة ملايين نسمة. وستزيد هذه الفجوة إلى ١٥ مليون نسمة عام ٢٠٣٠. ويتطلب ذلك استثمارات إضافية ضخمة لتلبية احتياجات السكان من المساكن ووسائل المواصلات والطرق ومحطات الكهرباء والمياه والصرف الصحى، وهو ما يشكل ضغطاً هائلاً على الموازنة العامة للدولة، وعلى الاستثمارات المطلوب تدبيرها للمحافظة على الحد الأدنى من الحياة الكريمة للمواطن المصرى.

ومن المتوقع أن تستمر الزيادة السكانية فى إحداث مزيد من النمو العمرانى على الأرض الزراعية المحدودة فى الوادى والدلتا. وإذا استمرت مستويات الإنجاب الحالية سيتراجع نصيب الفرد من الأرض الزراعية من ٩ أفراد لكل فدان عام ٢٠٠٥ بفرض أن المساحة المنزرعة تبلغ ٨,٣ مليون فدان إلى حوالى ١٥ فرد لكل فدان بحلول عام ٢٠٣٠. وسيصبح لزاماً على المجتمع المصرى أن يضيف ٥ مليون فدان أخرى خلال الـ ٢٥ سنة القادمة لمجرد الحفاظ على المعدل الحالي. وغنى عن البيان استحالة تنفيذ ذلك، سواء بسبب حجم الاستثمارات المطلوبة، أو بسبب محدودية المياه المتاحة.

ولعل أحد المخاطر الجسيمة المترتبة على هذه الزيادة السكانية الهائلة هو تراجع متوسط نصيب الفرد من المياه بشكل حاد فى ضوء ثبات حصة مصر من مياه نهر النيل، والتى تبلغ حالياً حوالى ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً. ومن ثم فإن متوسط نصيب الفرد سنوياً والذى كان يبلغ نحو ١٠٠٠ متر مكعب فى أوائل التسعينيات سيصل إلى ٥٥٤ متر مكعب عام ٢٠٢٠ وإلى ٤٦٨ متر مكعب عام ٢٠٣٠ إذا ما استمرت معدلات الإنجاب الحالية.

*إعتمدت هذه التوقعات على برنامج "سبيكترم" للتحليل السكانى

تخفيض الطلب على الإنجاب من خلال إطلاق حملة لتغيير الاتجاهات وتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة

تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات

(١) مواطن القوة

- التزام سياسى واضح انعكس فى اتجاه رئيس الحزب إلى الإشارة فى كثير من المناسبات إلى تبعات الزيادة السكانية على التنمية.
- خبرة متراكمة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية فى التعامل مع القضية السكانية.
- تحول إيجابى فى تشكيل الإطار المؤسسى، تمثل فى صدور قرار رئيس الجمهورية بإعادة تشكيل المجلس القومى للسكان برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وتشكيل لجنة تنفيذية تتولى مهام التخطيط والمتابعة والتقييم.

(٢) مواطن الضعف

- ارتفاع الطلب على الإنجاب من جانب معظم الأسر المصرية.
- قيام البرنامج المصرى لتنظيم الأسرة على الاختيار الفردى وغياب البعد المجتمعى.
- ارتفاع نسبة التوقف عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة، مع وجود نسبة غير قليلة من الاحتياجات غير الملباة من الوسائل والخدمات.
- عدم فاعلية برامج المشورة الطبية والإحالة فى التعامل مع التوقف عن الاستخدام.
- ضعف المنظومة الصحية فى بعض المناطق الريفية وفى العشوائيات.
- غياب التقييم المستمر لأثر الأنشطة السكانية ومردودها على تحقيق الأهداف السكانية.
- التعامل الموسمى مع القضية السكانية.

(٣) الفرص المتاحة

- مشاركة مجتمعية تقوم على دعم الجهود التطوعية وتمكين الجمعيات الأهلية للعمل على تنفيذ برامج فى مجالات تقديم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، بالإضافة إلى مجالات تغيير القيم الإنجابية بحيث تتكامل مع الجهود الحكومية فى هذا المجال.
- استهداف الشباب وتشكيل اتجاهاته لتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة والمباعدة المناسبة بين الولادات.
- توظيف السياسات الاجتماعية لتحقيق أهداف سكانية مثل إعادة هيكلة منظومة الدعم.
- تضمين المشروعات القومية لأهداف سكانية.

(٤) التحديات

- تفعيل آليات التنسيق بين المؤسسات الحكومية.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية.
- غياب التصنيع المحلى لبعض وسائل تنظيم الأسرة الأساسية.
- توفير موارد مالية كافية على نحو مستقر.
- تطوير الخطاب الدينى، ليلعب دورا فعالا فى التوعية بالمشكلة السكانية، وإدراج الخصائص السكانية ضمن المنظومة الدينية.
- إدماج برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ضمن منظومة جديدة للتأمين الصحى.
- الإسراع بتحقيق الأهداف التنموية ذات التأثير على القيم الإنجابية مثل محو الأمية والقضاء على عمالة الأطفال وزيادة عمل المرأة.

السياسات المقترحة

اقترح الحزب عام ٢٠٠٣ حزمة من السياسات فى مواجهة التحديات السكانية تلخصت فى الآتى:

أولا: خفض الطلب على الإنجاب من خلال آليات الإعلام والتعليم والاتصال، الخطاب الدينى، سياسات الاستهداف، الشباب، استهداف مناطق جغرافية، التوجهات السياسية ومساندتها للبرنامج السكانى المصرى.

ثانيا: إستراتيجية زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة من خلال تقليل نسبة التوقف عن استخدام وسائل منع الحمل، وتلبية الاحتياجات غير الملباة من خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. وكذلك توفير خدمات الصحة الإنجابية للمقبلين على الزواج والمعلومات الإنجابية للشباب، وتنويع الوسائل المطروحة لتنظيم الأسرة وتوفيرها للفئات المستهدفة، واعتبار برامج تنظيم الأسرة ضمن البرامج الوقائية. بالإضافة إلى توسيع نطاق الشراكة بين القطاع الحكومى والمجتمع المدنى والقطاع الخاص فى تقديم الخدمات الخاصة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، ودعم جهود الجمعيات الأهلية فى مجال تنظيم الأسرة.

ثالثا: الارتقاء بالخصائص السكانية، وذلك بالقضاء على الأمية والحد من التسرب من التعليم العام، ومنع عمالة الأطفال، وخفض معدلات وفيات الأطفال والرضع.

رابعا: تفعيل الإطار المؤسسى المعنى بإدارة البرنامج السكانى المصرى دون إبطاء.

ويرى الحزب أن إعادة النظر فى الإطار المؤسسى للبرنامج السكانى المصرى هو بمثابة خطوة فى الاتجاه الصحيح، ويحتم إتباع حزمة من السياسات تضمن التعامل مع قضايا السكان بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

وانطلاقاً من رؤية الحزب التى طرحت فى المؤتمر السنوى للحزب عام ٢٠٠٣، وبناء على المستجدات المعلوماتية التى توافرت مؤخراً والتى تشير إلى إستمرار معدلات الإنجاب المرتفعة يتبنى الحزب وحكومته مجموعة من السياسات الجديدة والمكملة لمواجهة المشكلة، تتمثل فى:

١- تحفيز مجتمعى فى إطار إستراتيجية متكاملة للمشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة (النمو - التوزيع- الخصائص)، تتسق مع ثقافة وقيم المجتمع المصرى، وتستفيد من النجاحات التى حققتها دول أخرى. وتضمين الأبعاد السكانية ضمن التشريعات واللوائح الإجرائية بما يتسق والأهداف القومية للسكان.

تعظيم دور المجتمع المدنى والجمعيات المختلفة فى مجالى تخفيض الطلب على الإنجاب، وزيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة

٢- وضع إستراتيجية إعلامية متكاملة، تستهدف إقناع الأسرة المصرية بانتهاج سلوك إنجابي يتواءم مع موارد المجتمع ومع إمكانية الارتقاء بمستوى معيشة الإنسان المصرى. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى العمل على تغيير الاتجاهات نحو معدل الإنجاب من جانب معظم الأسر المصرية، ودعم البعد المجتمعى لتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة التى تقوم على طفلين فقط، والمشاركة الإيجابية الفاعلة للعناصر الدينية المتميزة.

٣- الربط بين توجهات المجتمع نحو القضايا السكانية والقضايا التنموية ذات الصلة (الأمية، مساهمة المرأة الاقتصادية، عمالة الأطفال، التسرب من التعليم) وبما يتسق مع ثقافة وقيم المجتمع المصرى، واعتماد الأبعاد السكانية كأحد المعايير الأساسية للمفاضلة بين المشروعات التنموية المختلفة.

٤- تجسيد التعاون والشراكة بين الأجهزة الحكومية ، والقطاع الخاص والمجتمع المدنى فى توزيع الأدوار من أجل تفعيل البرنامج السكانى المصرى على المستويين القومى والمحلى، من خلال التنسيق بين المؤسسات الحكومية وتفعيل المشاركة المجتمعية التى تقوم على تجسيد التعاون بين القطاعات المختلفة (الحكومى، المجتمع المدنى، القطاع الخاص).

٥- التأكيد على مبدأ اللامركزية فى التعامل مع المشكلة السكانية، بما يتناسب مع الظروف المحلية لكل منطقة.

٦- توظيف فعال للبحوث والدراسات فى تخطيط وتقييم البرنامج السكانى، بما يكفل رصد التقدم بشكل مستمر والتوظيف الفعال لنتائج البحوث والدراسات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وإعادة ترتيب الأولويات.

٧- التقييم المستمر للبرنامج السكانى المصرى باستراتيجياته المتنوعة، مع مراعاة ضرورة استقلال الجهة التى تتولى التقييم عن الجهات التنفيذية سواء كانت حكومية أو تابعة للقطاع الخاص أو المجتمع المدنى.

٨- رصد التقدم فى مجال التصدى للمشكلة السكانية من خلال جهة (أو جهات) تتسم بالاستقلالية وتتوافر لديها الكوادر العلمية.

٩- توظيف فعال للمعلومات السكانية وتحديثها وإتاحتها على نحو مستمر لمتخذى القرار والمخططين والتنفيذيين والباحثين على المستويين القومى والمحلى.

١٠- التعامل مع القضية السكانية على نحو يتسم بالاستدامة والبعد عن الاقتصار على التناول الموسمى.

الإطار المؤسسى وآليات التنفيذ

أولاً: تفعيل عمل المجلس القومى للسكان

إنطلاقاً من الخطوة الايجابية للبرنامج السكانى المصرى والمتمثلة فى صدور القرار الجمهورى بإعادة تشكيل المجلس القومى للسكان برئاسة رئيس مجلس الوزراء، يؤكد الحزب أن تفعيل حزمة السياسات المشار إليها يتطلب استكمال هذا الإطار من خلال الخطوات التالية:

١) الالتزام الكامل بتنفيذ الإستراتيجية السكانية ذات الأهداف المحددة، والتوزيع الواضح للأدوار ومتابعة نتائجها.

٢) انعقاد المجلس القومى للسكان بصفة دورية.

٣) طرح برنامج السكان وأهدافه وتقييم إنجازاته خلال اجتماعات مجلس الوزراء ومجالس المحافظين بصفة دورية.

٤) إطلاق إستراتيجية إعلامية متكاملة لتحويل المعرفة التراكمية بالمشكلة السكانية وأهمية تنظيم الأسرة إلى سلوكيات إيجابية، لتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة (طفلين) على المستويات المختلفة (فردى، مجتمعى وقومي)، والمباعدة بين الولادات من خلال مداخل متعددة تأخذ فى الاعتبار المستجدات الإعلامية، واستخدام الأدوات المناسبة والتوظيف الفعال للدراما التليفزيونية.

٥) تطوير الخطاب الدينى، على نحو يأخذ فى الاعتبار التحديات التى تشكلها الزيادة السكانية فى انخفاض الخصائص السكانية، من حيث مستوى التعليم والصحة، وهى الأمور التى تتنافى مع أساس الفكر الدينى الصحيح فى ضرورة حرص المجتمع على أن يكون أفراده على درجة عالية من العلم والمعرفة والصحة. والتنبيه إلى أن الزيادة السكانية تتعارض مع ذلك. ويراعى التغير الذى حدث فى توجهات رجال الدين فى الدول الأخرى نتيجة للربط بين الأساس الدينى فى بناء فرد قوى وبين المصالح الاقتصادية للمجتمع.

٦) إرساء الآليات اللازمة لتمكين المجتمع المدنى من تقديم حزمة برامج لتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بالجودة المطلوبة، خاصة فى العشوائيات والقرى التابعة والعزب والنجوع والمناطق النائية، مع التأكيد على أن العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدنى فى تقديم الخدمات هو دور تكاملى وليس تنافسى.

٧) أهمية عقد مؤتمر قومى للسكان لتفعيل البرنامج السكانى المصرى و إرساء قواعد للمتابعة المستمرة والإعلام عن نتائجها، وترتيب أولويات العمل وتفعيل آليات تنفيذ الأهداف المرحلية.

٨) إصدار تقرير سنوي عن حالة السكان فى مصر.

إعادة هيكلة أمانة المجلس القومى للسكان، واجتذاب الكوادر والخبرات وتنشيط البحوث والدراسات الموجهة للتخطيط السكانى ولزيادة كفاءة وفاعلية برامج تخفيض الطلب على الإنجاب، وزيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة

ثانياً: إعادة هيكلة أمانة المجلس القومى للسكان

يرى الحزب ضرورة إعادة هيكلة أمانة المجلس القومى للسكان ودعم ميزانيتها ، وتوفير العناصر البشرية القادرة على متابعة مهامها فى تنفيذ البرنامج السكانى المصرى، وفى مقدمتها:

١) تقديم التوصيات والاقتراحات التى تكفل تطوير استراتيجيات البرنامج السكانى المصرى وضمان تحقيقه لأهدافه.

٢) توظيف البحوث والدراسات الصحية والاجتماعية والتنموية، لزيادة فعالية وكفاءة البرنامج السكانى.

٣) التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة فى مجال السكان.

٤) متابعة تنفيذ أنشطة البرنامج القومى، ومراجعة مؤشرات الأداء فى مجال السكان.

٥) مساندة تنفيذ سياسات المجلس القومى للسكان.

ثالثاً: آليات التنفيذ

١) دعم وتطوير المنظومة الصحية لتنظيم الأسرة

■ توفير وتوسيع نطاق التغطية بخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية لمواجهة الزيادة السنوية نتيجة لنمو أعداد السيدات المتزوجات فى سن الإنجاب، ولتغطية الاحتياجات غير الملباة والتى تمثل حوالى ١٠٪، واجتذاب منتفعات جدد لتحقيق مستويات الممارسة المطلوبة.
■ الإرتقاء بجودة الخدمات، لضمان استمرارية الانتظام فى برامج تنظيم الأسرة وتخفيض احتمالات التوقف.
■ ضمان استمرارية توفر وسائل تنظيم الأسرة بالكميات المناسبة ووفقاً للاحتياجات الفعلية.
■ ضمان تقديم الخدمة المتكاملة بالجودة المطلوبة للمجموعات السكانية غير القادرة.

٢) تفعيل آليات التنسيق ودعم المشاركة المجتمعية

■ تخطيط وإدماج البرامج السكانية على المستوى الإقليمى (المحافظات).
■ التنسيق بين المؤسسات والأجهزة الحكومية من خلال متابعة البعد السكانى فى المجالات المختلفة.
■ تفعيل آليات الشراكة بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدنى والقطاع الخاص وتحديد الأدوار على المستويات المختلفة.
■ توفير المعلومات السكانية وإتاحتها والتوظيف الفعال لنتائج البحوث والدراسات.

٣) تغيير الاتجاهات ودعم الطلب على الخدمات ووسائل تنظيم الأسرة

■ صياغة إستراتيجية إعلامية متكاملة وفاعلة لتبنى مفهوم الأسرة القائمة على طفلين، من خلال مداخل تأخذ فى الاعتبار المستجدات الإعلامية واستخدام الأدوات المناسبة.
■ توسيع نطاق برامج الاتصال الشخصى على المستويات المركزية والإقليمية.
■ دعم مشاركة علماء ورجال الدين فى برامج الدعوة لتنظيم الأسرة.
■ توسيع ودعم مشاركة المجتمع المدنى فى الدعوة لبرامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.
■ تبنى حزمة من الحوافز الفردية والمجتمعية، للعمل على تبنى مفهوم الأسرة الصغيـرة. ويمكن تلخيص الحوافز الإيجابية والسلبية المقترح تطبيقها على النحو التالى:

– حوافز متعلقة بمستوى الإنجاب من خلال قيام منظمات المجتمع المدنى بالدور التنفيذى، فعلى سبيل المثال:

- تطبيق منح أو قروض لأفضل أسرة فى المجتمع الريفى طبقا لمعايير سكانية (صحة إنجابية – أسرة مثالية – مثقفة.. الخ) ،
- منح مكافأة للسيدة العاملة /الموظفة التى تحافظ على تنظيم الأسرة وحتى سن ٥٠ عاماً (مادى – معنوى).

– حوافز متعلقة بالخصائص السكانية، من خلال قيام القطاع الحكومى بالدور التنفيذى، فعلى سبيل المثال:

- تقديم وجبات غذائية للأطفال فى مدارس التعليم الإبتدائى والإعدادى أو إعطاؤهم بدلا نقديا مناسبا.
- توفير أو دعم الملابس المدرسية لهذه الفئات العمرية.

– حوافز مقدمى الخدمة، من خلال قيام القطاع الحكومى بالدور التنفيذى، فعلى سبيل المثال:

- حافز مادى لمقدم الخدمة مقابل متابعته للمستخدمات لضمان كفاءة وجودة الاستخدام.
- مكافأة أفضل جمعية أهلية تعمل فى مجالات السكان وتنظيم الأسرة على مستوى القرية / المركز فى شكل مكافأة مالية – أجهزة ومعدات طبية.

– حوافز مجتمعية، من خلال قيام القطاع الحكومى بمشاركة منظمات المجتمع المدنى بالدور التنفيذى، فعلى سبيل المثال:

- وضع حافز للمحافظات أو المراكز الإدارية أو القرية التى تحقق أفضل مؤشرات سكانية فى شكل أولوية منحها مشروعات خدمية.
- مكافأة أفضل مدرسة فى نشاط العمل السكانى على مستوى المحافظة / المركز / الحى من خلال المسابقات والندوات الإعلامية.

٤) تفعيل المتابعة والتقييم والتقويم والعمل على رفع كفاءة تلك البرامج

■ متابعة البرنامج السكانى وقياس فاعلية أداء برامجه التنفيذية للوقوف على مدى تحقق الأهداف المرحلية على المستويات المختلفة القومية والمحلية، التى بدورها تساهم فى تحقيق الهدف العام للبرنامج (٢,١ طفل / سيدة) عام ٢٠١٧.
■ تقييم الإجراءات والآليات المنفذة، واقتراح الإجراءات التصحيحية الضرورية.
■ تحديد أدوار الجهات المشاركة فى تنفيذ النظام.
■ استكمال نسب الاستجابة والتغطية لمنظومة البيانات القومية الصحية السكانية.
■ إشتراك القطاع الخاص فى توفير البيانات.
■ الإرتقاء بنوعية التسجيل الحيوى.
■ تعظيم الاستفادة من قاعدة بيانات الرقم القومى.
■ انتظام واستمرارية المسوح الميدانية بهدف التقييم.

الشباب والرياضة

مقدمة

إنشاء أندية باستثمارات خاصة تطرح للإكتتاب العام للجمهور

يمثل الشباب مكانة خاصة فى فكر وسياسات الحزب الوطنى الديمقراطي وحكومته، إيمانا منهما بحقيقة أن الشباب هم أمل الحاضر وقادة المستقبل. وقد أكد الحزب على ذلك خلال مؤتمراته المتعاقبة، والتى طرحت العديد من الرؤى والتوجهات التى استهدفت دعم مشاركة الشباب فى المجالات المختلفة، وتوسيع دائرة مشاركته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل على دمج المكون الشبابي فى العديد من السياسات العامة، وهو ما عكس اعتراف الحزب وحكومته باحتياجات وتطلعات الشباب فى هذه المجالات.

بالإضافة إلى ذلك، تبني الحزب العديد من القضايا الأخرى المتعلقة بتمكين الشباب وعلى رأسها تطوير برامج التثقيف السياسى للشباب، وتطوير لائحة الاتحادات الطلابية، وتطوير الأنشطة الطلابية بالجامعات والمدارس، وتوسيع دائرة الخدمات المقدمة للشباب. كما طرح رؤية متكاملة للنهوض بالرياضة المصرية باعتبارها أحد القطاعات الشبابية الهامة.

وسعت حكومة الحزب إلى ترجمة تلك الرؤى والتوجهات إلى واقع ملموس، بما يسهم فى تمكين الشباب فى العديد من المجالات والأنشطة المختلفة.

ويطرح الحزب وحكومته هذا العام مجموعة من السياسات الجديدة تستهدف تمكين الشباب فى المجالات المختلفة، وزيادة مشاركته فى تنمية المجتمع من خلال الأنشطة التطوعية وجهود الخدمة العامة، وهو ما ينعكس بشكل إيجابى على زيادة الولاء والانتماء لدى الشباب وتعزيز شعورهم بالمسئولية الاجتماعية.

كما يولي الحزب وحكومته اهتماماً خاصاً بالرياضة المصرية من خلال طرح رؤى وتوجهات تستهدف توسيع قاعدة الممارسة الرياضية، وتنمية برامج إعداد الأبطال واكتشاف الموهوبين، وتطوير الطب الرياضي.

ويسعى الحزب وحكومته إلى تطوير الإطار التشريعي المنظم للأنشطة الشبابية ، بما يتواكب مع التطورات المجتمعية، ويطور الحركة الرياضية ويحررها من كافة القيود التى تحد من إنطلاقها .

سياسات الرياضة

إنشاء شركات داخل الأندية للتسويق الرياضى، وزيادة الموارد المالية للأندية الرياضية

إنشاء محكمة متخصصة للفصل فى المنازعات الرياضية

تنظيم قواعد الإحتراف والتأمين على اللاعبين وحوافز التفوق الرياضى

١- تطوير الإطار التشريعي المنظم للرياضة

تبنى الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته فى المؤتمر السنوى الرابع – سبتمبر ٢٠٠٦– قضية تطوير التشريع المنظم للرياضة والمتمثل فى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة والمعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٨، بما يعكس تطور الحركة الرياضية فى مصر والعالم.
وطرح الحزب والحكومة عدداً من المبادئ للنقاش حول هذا الموضوع تمثلت فى: تبنى فلسفة جديدة فى مجال الاستثمار وتمويل الرياضة، والتفكير فى آلية لفض المنازعات الرياضية، وحماية حقوق الملكية الفكرية فى المجال الرياضى، وتنظيم الاحتراف والتأمين على الرياضيين، ومراجعة الهياكل التنظيمية للنوادى والاتحادات، ومكافحة المنشطات، وتشديد العقوبة على حالات الشغب بالملاعب وتنظيم الحافز الرياضى.

ويتبنى الحزب وحكومته السياسات التالية لتطوير التشريع المنظم للرياضة:

■ تشجيع الاستثمار الخاص فى مجال الرياضة

يولى الحزب وحكومته اهتماما بالغا بعملية تشجيع الاستثمار الخاص فى المجال الرياضى، وذلك من خلال السماح بإنشاء أندية رياضية، ومراكز رياضية متخصصة أو مراكز ترويج رياضية تأخذ الشكل القانونى للشركة المساهمة أو الشركة ذات المسئولية المحدودة وفقاً لقانون الشركات. على أن تطرح أسهم رأس مال هذه الشركات أو حصة هامة منه للاكتتاب العام.

■ إمكانية إدارة المنشآت الرياضية المملوكة للدولة بواسطة هيئات متخصصة

يرى الحزب وحكومته أهمية إدارة المنشآت الرياضية العامة بواسطة هيئات متخصصة، وذلك عن طريق إسناد إدارة بعض المنشآت الرياضية المملوكة للدولة إلى هيئات متخصصة، فى إطار مجموعة من الشروط والأحكام التعاقدية التى تضمن استمرار استخدام تلك المنشآت فى تحقيق الغرض الذى أنشأت من أجله وصيانتها وتطويرها.

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تشكيل شركات قابضة توكل إليها هذه المهمة، أو إلى جهات غير حكومية متخصصة وفقاً لشروط واتفاقات تحدد بوضوح حقوق والتزامات كل طرف بما يحقق العائد الاجتماعى والاقتصادى من إدارة هذه المنشآت.

■ تطوير موارد الأندية

تعتبر قضية تنمية وتطوير الموارد المالية للأندية الرياضية من القضايا بالغة الأهمية التى يجب أن يتناولها التشريع الجديد، وذلك لانعكاسها على جهود النهوض بالرياضة المصرية.

ويرى الحزب وحكومته أنه من الضروري أن يتاح للأندية الرياضية إنشاء شركات يساهم فيها النادى وأعضاؤه والمستثمرون، ويتم طرح أسهمها للجمهور. وتتولى هذه الشركات تسويق الشعار والإعلانات والزى الرياضى الخاص بالنادى، وإنشاء وإدارة الأندية الرياضية الجديدة التى تحمل إسم النادى، كما تتولى تمويل وتسويق صفقات اللاعبين، وتسويق بيع تذاكر المباريات والمنتجات التى تحمل شعار النادى، وغير ذلك من الأنشطة.

■ إنشاء صندوق لرعاية الأبطال

يرى الحزب وحكومته ضرورة إنشاء صندوق لرعاية الأبطال الرياضيين، يختص بتوفير التمويل اللازم لإعداد الأبطال والفرق للمنافسات العالمية والقارية والعربية، ووضع الخطط والبرامج التى تكفل استمرار تفوقهم الرياضى، وتطوير الموارد المالية لهذا الصندوق.

■ إعادة إشهار الأندية

وذلك بما يسمح بإنشاء أندية متخصصة فى ألعاب محددة، وأندية متعددة الأغراض، وأندية محترفين، وأندية استثمارية، وغير ذلك من الأندية المختلفة.

■ إنشاء محكمة رياضية

إنشاء محكمة رياضية بكل محافظة تختص بنظر كافة المنازعات الموضوعية والمستعجلة ومنازعات التنفيذ الناشئة عن تطبيق القانون الجديد، وكذلك كافة المنازعات الناشئة بين الهيئات الرياضية المنصوص عليها فى القانون، أو بينها وبين العاملين فى مجال الرياضة وغيرهم من لاعبين أو حكام أو إداريين. ويضم تشكيل المحكمة قضاة وخبراء فى مجال الرياضة.

وتستأنف أحكام المحكمة الرياضية أمام دائرة بمحكمة الاستئناف ينضم إلى تشكيلها عدد من الخبراء الرياضيين.

■ معالجة مشكلة عدم انعقاد الجمعيات العمومية

يقترح الحزب أن ينص فى القانون الجديد على ضرورة أن تجتمع الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً مرة كل عام خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة المالية للهيئة. ويشترط لصحة الاجتماع حضور الأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية، فإذا لم يكتمل هذا العدد يؤجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد بعد فترة لا تقل عن ساعة ولا تزيد على أسبوعين من موعد الاجتماع الأول. ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً بحضور عشرة فى المائة

توسيع قاعدة الممارسة الرياضية بالمدارس والجامعات والملاعب المفتوحة.

إتاحة التمويل اللازم لتطوير الأندية الشعبية والصغيرة، لتوسيع قاعدة النشاط الرياضى

التوسع فى إنشاء مدارس للموهوبين رياضياً

الإهتمام بتطوير الطب الرياضى باعتباره احد الأدوات الرئيسية لتطوير النشاط الرياضى

من أعضاء الجمعية العمومية أو بحضور مائة عضو أيهما أقل. فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية تقوم الجهة الإدارية المختصة بتكليف مجلس الإدارة بممارسة سلطات الجمعية العمومية لحين عقد أول اجتماع لها. وفى حالة عدم انعقاد الجمعية العمومية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، وكان ضمن جدول أعمالها انتخاب مجلس الإدارة، يعين الوزير المختص مجلس إدارة مؤقت من بين أعضاء الهيئة المستوفين لشروط الترشيح لحين اجتماع الجمعية العمومية فى موعدها القانونى وانتخاب مجلس إدارة جديد. ويتولى المجلس المعين الاختصاصات المخولة لمجلس الإدارة والجمعية العمومية.

■ تنظيم التأمين على اللاعبين وتنظيم الاحتراف

باتت قضية التأمين على اللاعبين والجمهور الذى يشاهد المباريات فى الملاعب المختلفة من القضايا التى يجب أن تحظى بالعناية الواجبة، وذلك باعتبار أنها تضمن تعويض اللاعب والمتفرج على حد سواء، وتأمين مستقبل كل منهما، خاصة إذا ما ترتب على إصابة أى منهما عجز أقعده عن الكسب أو فارق الحياة.

لذلك يرى الحزب والحكومة أهمية وضع النظم التأمينية التى تغطى هذه المخاطر، وتكفل تدبير الموارد المالية اللازمة لذلك. وكذلك تنظيم القواعد الخاصة بالاحتراف الرياضى بصورة المختلفة سواء كان احتراف اللاعبين أو الإدارة الرياضية، ووضع الأطر القانونية للاحتراف والآثار القانونية المترتبة عليه، مع مراعاة القواعد المعمول بها فى الاتحادات الرياضية الدولية بالنسبة لكل لعبة.

■ حظر المنشطات وتشديد العقوبات على الشغب بالملاعب

يؤكد الحزب وحكومته على أهمية مكافحة وحظر المنشطات وتنظيم وسائل وطرق الكشف عنها، ونشر جداول بأسماء المواد المنشطة وفقا للجداول التى تحددها الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة فى هذا الشأن، ووضع عقوبة رادعة لمخالفة ذلك. كما يجب أن يتضمن القانون الجديد النص على تجريم شغب الملاعب وتقرير عقوبات مشددة لحالات الشغب التى يترتب عليها تعطيل سير المباريات أوالأنشطة الرياضية.

٢ - سياسات النهوض بالرياضة

طرح الحزب فى مؤتمره السنوى الرابع - سبتمبر ٢٠٠٦- رؤية متكاملة للنهوض بالرياضة المصرية، تقر بأهمية الدور الذى تلعبه الرياضة، والاهتمام الشعبى الكبير الذى تحظى به، وتؤكد على أن الرياضة أصبحت علم وصناعة تحتاج إلى توافر التخطيط السليم والإدارة العلمية والموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيق العائد منها، كما تحتاج إلى تضافر جهود المجتمع والقطاع الخاص للنهوض بها باعتبارها نشاطاً أهلياً بالدرجة الأولى.

لوتضمنت رؤية الحزب والحكومة عدداً من الأهداف أهمها: توسيع قاعدة ممارسة الرياضة لأكبر عدد من المواطنين، والتوسع فى إنشاء وتطوير المنشآت الرياضية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مجال الأنشطة الرياضية، وتنفيذ برامج وسياسات تحقيق التفوق الرياضى ورعاية الموهوبين، وإنجاز البطولات على المستوى الدولى، وتطوير نظم الإدارة الرياضية وتنمية الكوادر البشرية العاملة فى مجال الرياضة. وكذلك أهمية تشجيع الاستثمار الخاص فى الرياضة وتقديم التسهيلات والحوافز له فى هذا المجال. وانطلاقاً من هذه الرؤية، يتبنى الحزب وحكومته مجموعة من السياسات تستهدف تحقيق النهوض بالرياضة فى المجالات التالية:

أ - توسيع قاعدة الممارسة الرياضية لأكبر عدد من المواطنين

تهدف هذه السياسات إلى زيادة أعداد الممارسين للرياضة من جميع الأعمار السنية، ومن الجنسين، بما يجعل من الرياضة أحد الأنشطة الهامة فى حياة الفرد. ويتبنى الحزب وحكومته مجموعة من السياسات لتحقيق هذه الأهداف، منها:

■ إنشاء مجموعة من الملاعب المفتوحة فى الأحياء والمناطق المحرومة من الخدمات الرياضية وخاصة بمحافظات الصعيد، واستغلال هذه الملاعب فى زيادة أعداد الممارسين للأنشطة الرياضية وتوفير الخدمات الرياضية المختلفة. وقد تم حصر مجموعة من الأراضى الصالحة لهذا الغرض وعددها (٢٨) موقعاً فى ٧ محافظات تمثل المرحلة الأولى. كما تم تحديد ١٥ موقعاً فعلياً لإقامة الملاعب المفتوحة عليها.

■ تشجيع الجهود الأهلية والذاتية لإقامة ٥٠ نادياً خلال ست سنوات. وقد تم تحديد وتخصيص (٤٨) قطعة أرض سيتم إقامة الأندية عليها فى المدن الجديدة، وطرحها للبيع للمستثمرين.

■ تطوير الرياضة المدرسية والجامعية من خلال دعم أنشطتها وتفعيل بروتوكول التعاون الموقع بين المجلس القومي للرياضة ووزارتى التعليم العالي والتربية والتعليم، والذى بدأ تنفيذه فى ثلاث محافظات، وتطوير برامج ومناهج التربية البدنية بالمدارس، وزيادة عدد المحافظات والمدارس المشاركة فى هذا البرنامج، وإنشاء ملاعب فى المدارس الجديدة التى يتم بناؤها فى إطار البرنامج الانتخابى الرئاسي والحزبي، ودعم دور الاتحاد الرياضى للجامعات.

■ تطوير كافة المنشآت الرياضية فى الأندية الصغيرة "الشعبية"، بما يجذب الشباب إلى ممارسة النشاط الرياضى داخل هذه الأندية، وتوسيع قاعدة الممارسة العامة للرياضة، وذلك من خلال الارتقاء بمستوى هذه المنشآت، بمفهوم البرامج والأنشطة بها.

ومن جانب آخر إتاحة التمويل اللازم لتنفيذ البرامج والأنشطة والمشروعات التى تنفذ فى هذه الأندية، واستحداث برامج وأنشطة جديدة، وتعيين قادة متخصصين من خريجى كليات التربية الرياضية،

والارتقاء بالكوادر البشرية العاملة داخل الأندية الرياضية الصغيرة، وذلك عن طريق استحداث البرامج التدريبية التى تساعد وتؤهل القائمين بها والتى من شأنها رفع قدراتهم وتأهيلهم بصورة متميزة.

ب- تنمية برامج إعداد الأبطال واكتشاف الموهوبين

يعمل الحزب وحكومته على تنفيذ عدد من السياسات التى ترعى الموهوبين وتعمل على تحقيق التفوق الرياضى بما يساهم فى زيادة فرص الإنجاز فى البطولات الدولية والقارية والحصول على ميداليات اوليمبية فى دورتي الألعاب الأوليمبية ببكين ٢٠٠٨، ولندن ٢٠١٢، وذلك من خلال: تطوير مشروع البطل الأوليمبي، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لإعداد الناشئين فى بعض الألعاب التى يعتمد عليها برنامج إعداد البطل الأوليمبى ومدارس الموهوبين، ليكونوا نواة للموهوبين المتميزين كقاعدة أساسية لتفريخ وإعداد الأبطال الرياضيين القادرين على تحقيق المستويات العالية، والحصول على الميداليات المتنوعة فى البطولات والدورات العالمية والقارية، ويتم تنفيذ ذلك فى مراكز لتدريب الناشئين.

وكذلك إنشاء وتطوير مدارس للموهوبين رياضياً، بهدف اختيار صفوة الموهوبين من أنحاء الجمهورية وإلحاقهم بهذه المدارس بهدف رعاية وتطوير هذه المواهب. وذلك من خلال زيادة عدد الطلاب بمدرسة الموهوبين رياضياً بمدينة نصر، وإنشاء مدارس جديدة للموهوبين الرياضيين بعدد من المحافظات.

ج- تطوير الطب الرياضي

يتطلب النهوض بالطب الرياضي وتطويره حسن استخدام إمكاناته فى تطوير أداء الأبطال الرياضيين لمواكبة التطور العالمى فى هذا المجال، إيماناً بأن الطب الرياضي أحد أدوات تطوير النشاط الرياضي والارتقاء به، وإرساء قواعد المحافظة على الصحة العامة للممارسة الرياضية السليمة.

ويشمل برنامج التطوير الذي يتبناه الحزب وحكومته إعادة تأهيل مركز الطب الرياضى التخصصى بمدينة نصر، من خلال وضع لائحة جديدة متطورة للمركز ترفع معدلات الأداء به، ووضع نظام للاعتماد والجودة والتدريب للعاملين بالمركز، والاستعانة بكوادر بشرية جديدة ومدربة للعمل به من أخصائيين علاج طبيعى وأطباء ممارسين، وتجهيز وإعادة تأهيل المركز من خلال صيانة الأجهزة الموجودة به وشراء أجهزة طبية جديدة، ورفع قدرات العاملين به وعقد دورات تدريبية لأطباء ومدربى الفرق الرياضية التابعة للاتحادات الرياضية الأوليمبية والأندية الكبرى فى مجال إصابات الملاعب والإسعافات الأولية، وكذا تطوير وحدات الطب الرياضى بالمحافظات البالغ عددها ١٤ وحدة.

هذا فضلا عن تقديم خدمات طبية وعلاجية وعلاج طبيعى للرياضيين ولمن يمارس الرياضة بالمحافظة والحكام والإداريين فى نطاق المحافظة، والمساهمة فى جهود الوقاية من الإصابات الرياضية وغيرها من خدمات الطب الرياضى. بالإضافة إلى إنشاء معمل على مستوى دولى للمنشطات، والتخطيط لافتتاحه مع بطولة كأس العالم للشباب التى تستضيفها مصر عام ٢٠٠٩.

سياســـات الشبـــاب

١- تطوير الإطار التشريعى المنظم للأنشطة الشبابية

زيادة نسبة تمثيل الشباب والفتيات فى مجالس إدارة مراكز الشباب إلى ٥٠٪ على الأقل

يؤكد الحزب وحكومته على أهمية تطوير الإطار التشريعى المنظم للأنشطة الشبابية، ليس فقط من أجل تمكين الشباب من ممارسة الأنشطة التى يتيحها لهم القانون القائم، ولكن أيضا لكى تتواكب البنية التشريعية المنظمة للعمل الشبابى مع أهداف التطوير.

ويسعى الحزب وحكومته من خلال ذلك إلى إتاحة فرصة أكبر للشباب فى إدارة جميع الهيئات الشبابية، وذلك من خلال الآتى:

■ زيادة نسبة تمثيل الشباب والفتيات فى مراكز الشباب

يهدف الحزب وحكومته إلى زيادة تمثيل الشباب والفتيات فى مجالس إدارات مراكز الشباب، وذلك بزيادة نسبة عدد الأعضاء الشباب فى مجلس الإدارة إلى ٥٠٪، وزيادة عدد تمثيل الفتيات إلى عضوتين على الأقل، وأن ينشأ بكل مركز جهاز تنفيذى يتولى مسئولية تسيير كافة الأمور اليومية، ويشكل من مدير تنفيذى ومسئول مالى ومجموعة من المشرفين على الأنشطة المختلفة بالمركز.

ويأتى ذلك فى إطار توجه الحزب وحكومته إلى تفعيل العمل بمراكز الشباب، باعتبار مركز الشباب هو أحد الوحدات الرئيسية التى يتم من خلالها ممارسة العمل الشبابى.

■ زيادة سلطة الجمعية العمومية وتنمية الموارد الذاتية للهيئات الشبابية

يسعى الحزب وحكومته إلى تفعيل سلطة الجمعية العمومية إزاء مجالس إدارات الهيئات الشبابية، وخاصة فى مجال اعتماد مشروعات الموازنة والحسابات الختامية وتقارير مراقبي الحسابات عنها، والنص على إمكانية تشكيل مجلس أمناء فى بعض الهيئات الشبابية جنباً إلى جنب مع مجالس الإدارات.

تثقيف الشباب سياسياً من خلال إنشاء مراكز للتعليم المدنى

كما يستهدف إعطاء الهيئات الشبابية الحق فى الاستثمار الذاتى لأموالها وممتلكاتها، بما لا يتعارض مع النشاط الأساسى لها أو تقلص الفرص المتاحة أمام الشباب، وتشجيع القطاع الخاص والمواطنين على التبرع للهيئات الشبابية الخاضعة لأحكام القانون.

■ إنشاء منتديات للشباب

يهدف الحزب وحكومته إلى إنشاء منتديات للشباب تقتصر العضوية فيها على الشباب المتميز فى مراحل العمر المختلفة، وذلك بهدف تكوين تجمعات شبابية تتبنى قيم الإعتدال فى مفاهيمها الاجتماعية وسلوكياتها، وتشجيع روح المبادرة والابتكار والتفوق لدى الشباب، وتنمية ملكات الإبداع واكتشاف الموهوبين والعناصر القيادية منهم، وذلك بالإضافة إلى نشر قيم المواطنة المصرية بين الشباب. أو يتولى الإشراف على أعمال هذه المنتديات مجالس أمناء يكون غالبية أعضائها من الشباب، مع تمثيل مناسب للفتيات، ويدير المنتدى جهاز تنفيذى متخصص. وتنشأ هذه المنتديات فى عواصم المحافظات والمدن الكبرى، وتتضمن أنشطة ثقافية وفكرية وعلمية وتكنولوجية وفنية ورياضية، وتكون تابعة للمجلس القومى للشباب.

■ إنشاء مراكز التعليم المدنى وإعداد القيادات الشبابية

يرى الحزب والحكومة أنه قد يكون من المناسب أن يتضمن التطوير التشريعى النص على إنشاء مراكز للتعليم المدنى، وإعداد القيادات الشبابية باعتبارها هيئة شبابية تربوية لها الشخصية الاعتبارية المستقلة يتم تأسيسها وإشهارها بهدف تثقيف الشباب سياسياً، وتعريف الشباب بحقوقهم وواجباتهم فى المجتمع وقضاياه الأساسية، واختيار العناصر التى تصلح لقيادة العمل الشبابى، وإعدادهم لهذا الدور.

وتنشأ هذه المراكز فى عواصم المحافظات، ويكون للمركز مجلس أمناء وجهاز إدارى، وتستخدم هذه المراكز لتنفيذ دورات للشباب والطلائع خاصة ببرامج التعليم المدنى التى يتضمنها دليل التعليم المدنى.

كما تقدم هذه المراكز دورات لشباب المحافظات فى اللغات الأجنبية، والحاسب الآلى، ودراسات الجدوى، والمهارات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى المطلوبة لسوق العمل.

٢- تفعـــيل المشـــاركة الاجتمـــاعية للشباب

تعتبر المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعى إحدى الأدوات الأساسية لدمج الشباب فى حركة المجتمع، ودعم الولاء والانتماء وتعزيز مفهوم المسئولية الاجتماعية لديهم، وتمكينهم من المساهمة فى تنمية المجتمع، بالإضافة إلى اكتساب الشباب العديد من المهارات الشخصية من خلال مشاركته فى العمل الاجتماعى والتطوعى. ويتبنى الحزب وحكومته عددا من السياسات لتفعيل المشاركة الاجتماعية للشباب، من أهمها ما يلى:

■ التوسع فى مراكز الشباب وزيادة عدد أندية التطوع بها

يتبنى الحزب وحكومته هدف إنشاء مركز شباب فى كل قرية يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة، وذلك خلال السنوات الخمسة المقبلة. وقد تم البدء بالفعل فى إنشاء عدد ٥٠ مركز شباب فى القرى التى لا يتوفر بها مراكز شباب فى ١٩ محافظة. ويؤكد الحزب .

إنشاء مكاتب شبابية لتقديم الاستشارات وتسهيل الحصول على الخدمات فى المحافظات المختلفة

وحكومته على ضرورة زيادة الدعم المالى المخصص لمراكز الشباب للنهوض بالبنية التحتية لهذه المراكز ويسعى الحزب وحكومته إلى زيادة عدد أندية التطوع الموجودة بمراكز الشباب من ٢٧٠ ناديا إلى ١٠٠٠ ناد خلال السنوات الأربعة القادمة بغرض إيجاد الإطار الذى يسمح للشباب بتنفيذ أنشطة تخدم المجتمع المحلى، ونشر ثقافة التطوع بين أكبر عدد من الشباب المتردد على هذه المراكز، وبين شباب المجتمع المحيط.

■ **التوسع فى مكاتب الخدمات الشبابية**

يسعى الحزب وحكومته إلى إنشاء٢٧ مكتباً للخدمات الشبابية بمراكز الشباب بالمحافظات المختلفة خلال السنوات الأربعة القادمة، والبدء خلال العام الحالي فى إنشاء ثلاثة مراكز بالقاهرة وأسيوط والدقهلية. وتهدف هذه المكاتب التى يديرها الشباب إلى تقديم الاستشارات للشباب فى المجالات المختلفة، وتسهيل الحصول على الخدمات الحكومية.

■ **التوسع فى أنشطة العمل التطوعى والترويج لثقافى التطوع**

يتبنى الحزب وحكومته التوسع فى أنشطة العمل التطوعى والخدمة العامة من خلال ربط العمل التطوعى بالقضايا القومية مثل الأمية، والمشكلة السكانية، والإدمان والتدخين، ومشاكل البيئة، والتوسع فى قوافل الخدمة العامة التى يقوم بها الشباب وذلك بالتنسيق بين وزارة التعليم العالى والمجلس القومى للشباب، ووزارتى الصحة والبيئة، وهيئة تعليم الكبار، وصندوق مكافحة الإدمان. وذلك من خلال: إدخال مفاهيم التطوع والمسئولية الاجتماعية فى مناهج التربية الوطنية فى المراحل التعليمية المختلفة، والدورات التثقيفية التى تنظمها مراكز التعليم المدنى التابعة للمجلس القومى للشباب، وتسليط الضوء على العناصر البارزة فى العمل التطوعى ونماذج النجاح فى هذا المجال فى وسائل الإعلام المختلفة.

■ **دعم أنشطة الكشافة والجوالة**

تعد أنشطة الكشافة والجوالة أحد أهم الأدوات التى يمارس الشباب من خلالها أنشطة لخدمة المجتمع. ويرى الحزب وحكومته أن هدف دعم أنشطة الكشافة والجوالة فى المدارس ومراكز الشباب والجامعات والهيئات الشبابية الأخرى يمكن أن يتحقق من خلال زيادة عدد فرق الكشافة والمرشدات بالمدارس وفرق الجوالة بالجامعات، وزيادة الدعم المخصص للاتحاد العام للكشافة والمرشدات وإدماج النشاط الكشفى ضمن الأنشطة المدرسية الأساسية.

■ **دعم الجمعيات الأهلية فى مجال الخدمات الشبابية، وتطوير قانون الخدمة العامة**

يؤمن الحزب وحكومته بأهمية دعم الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تقديم الخدمات الشبابية وخدمة المجتمع وخاصة تلك التى تدار بواسطة الشباب، وتسهيل حصولها على الدعم الفنى والمادى اللازم لقيامها بأنشطتها.

ويشدد الحزب وحكومته على ضرورة تطوير قانون الخدمة العامة بحيث يواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ويسمح بتوسيع مجالات الخدمة العامة وانخراط الشباب بها.

خدمات النقل

مقدمة

تمثل السياسات المطروحة لقطاع النقل تعبيراً واضحاً عن تمسك الحزب وحكومته بترجمة الالتزامات التى جاءت فى البرنامج الانتخابي الرئاسي والحزبي فى شكل خطوات تنفيذية للنهوض بقطاع النقل باعتباره من القطاعات التى لها صلة بحياة المواطن و أحد المحددات الجاذبة للاستثمار

استندت السياسات التى طرحها الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته خلال مؤتمراته السنوية منذ عام ٢٠٠٣ على الواقع الفعلي الذي يعيشه قطاع النقل بأنشطته المختلفة، وإلى تحليل موضوعي للتحديات الفعلية التى تواجه القطـــاع سواء بالنسبة للتمـــويل أو الإدارة أو التواكب المستمر مع احتياجات المجتمع، واسترشدت سياسات الحزب والحكومة بتجارب العديد من الدول التى مرت أنشطتها الخدمية والاقتصادية بمراحل مماثلة تأثرت بتحولاتها الاقتصادية.

وقد جاء البرنامج الانتخابي الرئاسي والحزبي ليؤكد هذه الحقائق واضعاً قطاع النقل بأنشطته المختلفة على رأس أولوياته، ليس فقط باعتباره من القطاعات التى لها صلة بحياة المواطن ومحور اهتمامه، بل باعتباره أحد المحددات الجاذبة للاستثمار لأي مجتمع يتطلع للنمو والتقدم.

وفى هذا الإطار، يتناول الحزب والحكومة المحاور الرئيسية لتطوير قطاع النقل بأنشطته المختلفة، والتى يأتى فى مقدمتها خطة تطوير مرفق السكة الحديد وكيفية الارتقاء به أخذاً فى الاعتبار تحقيق الأمن والسلامة لمستخدمي هذا المرفق، والوصول إلى رؤية واضحة لمستقبل السكة الحديد فى مصر.

كما تم إفراد حزمة من السياسات الخاصة بشبكات الطرق المصرية وسبل الارتقاء بها، ليؤكد الحزب من خلالها على حتمية مشاركة القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع الحكومة فى إنشاء وتشغيل وصيانة شبكات الطرق، وذلك من خلال تنفيذ سياسات تسمح بذلك، على أن تضع الحكومة من الضوابط والقواعد ما يتيح استخدام تلك المشروعات الممولة والمصانة من جانب القطاع الخاص لجميع المواطنين.

ويطرح الحزب وحكومته رؤيتهما فيما يتعلق بتحجيم عشوائية النقل البري فى مصر، للوصول إلى منظومة نقل برى جماعي للركاب والبضائع تحترم المواطن المصري وتصون سلامته، من خلال إعادة تأهيل هذا النشاط.

كما نستعرض رؤية الحزب والحكومة بشأن تطوير الإطار التشريعي فى مجال خدمات النقل، لنلقي الضوء على ضرورة إصدار التشريعات الخاصة بتنظيم النقل البري للركاب والبضائع، وغيرها من التشريعات الحاكمة للنقل البري للقضاء على التداخلات والتشابكات بين الجهات ذات الصلة بقطاع النقل، والتى أثرت بالسلب على أداء أنشطة النقل بشكل عام.

وانطلاقاً من إيمان الحزب وحكومته بأهمية الموانئ البحرية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من منظومة النقل المصرية، يطرح الحزب تصوراً تنفيذياً لسياسات تطوير الموانئ البحرية المصرية وإعادة هيكلتها إدارياً وتشغيلياً والتى تم إقرارها فى المؤتمر السنوي الرابع، لتعمل وفق مفهوم تجاري يحكمه القدرة التنافسية للميناء تجاه الموانئ الأخرى، بما يتواءم مع طبيعة وظروف الاقتصاد المصري ومتطلبات الأمن القومي.

أما عن رؤية الحزب والحكومة لمستقبل النقل الجوي المصري ونظم تحريره وإدارته، فقد طرح الحزب مجموعة من السياسات تتعلق بتطبيق سياسة السماوات المفتوحة، هذا بالإضافة إلى ما تم طرحه من سياسات مرتبطة بتطوير وتحسين البنية الأساسية لمنظومة النقل الجوي من مطارات وأسطول وأسلوب إدارتها وتمويلها مع الحفاظ على ملكية الدولة فى هذه الأصول الإستراتيجية.

وقد تضمنت كل من هذه السياسات أساليب وبدائل خاصة بالاستثمار والتمويل لكل نشاط من أنشطة النقل بما يتناسب مع طبيعتها ويحتذي بالخبرات الدولية المماثلة فى هذا المجال.

مرفق السكة الحديد و نظم تطويره

لقد كان لمبادرة الحكومة بتوفير ١٠ مليار جنية لتطوير مرفق السكة الحديد الأثر المباشر لقيام الحكومة بوضع الخطط والبرامج للنهوض والارتقاء بخدمات مرفق السكة الحديد

فى إطار ما طرحه الحزب والحكومة من سياسات وتوجهات خلال المؤتمر السنوي الأول والثاني عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وما سبقها من دراسات تناولت جميع الجوانب الفنية والمالية والإدارية والأمن والسلامة لمرفق السكة الحديد آخذة فى الاعتبار الواقع الفعلي الذي يعيشه هذا المرفق وما مر به من مراحل وتحولات.

نصل اليوم إلى مرحلة جديدة نستهدف منها الربط بين ما تم إقراره من سياسات خاصة بهذا المرفق وما تم تنفيذه من هذه السياسات للنهوض والارتقاء بمستوى الخدمات التى يقدمها.

ولقد كان لمبادرة الحكومة بتوفير ١٠ مليار جنية للبدء فى تطوير مرفق السكة الحديد، عبارة عن ٥ مليار جنيه يتم توفرها من الموازنة العامة للدولة، و الـ ٥ مليار الأخرى يتم توفيرها من خلال المنح والقروض، الأثر المباشر لقيام الحكومة بوضع خطة تتفق مع سياسات الحزب لتطوير هذا المرفق. وتضمنت هذه الخطة إعادة هيكلة المرفق فنياً ومالياً وإدارياً والالتزام بتطبيق قواعد الأمن والسلامة، وتنمية وتطوير الكوادر البشرية مع إعادة النظر فيما هو قائم من إمكانيات للتصنيع المحلي وتطويره والاستفادة منه.

أولاً: محاور تطوير آليات العمل بمرفق السكة الحديد

على ضوء ما تم إقراره من سياسات فى مؤتمرات الحزب السابق الإشارة إليها، بدأت الحكومة فى إعداد الدراسات والخطط التنفيذية لإعادة الهيكلة الفنية والمالية والإدارية للهيئة القومية لسكك حديد مصر بما يحقق ما يلي:

- تطوير خدمة نقل الركاب والبضائع.
- رفع درجة الأمان على كافة المستويات.
- تحسين أوضاع العاملين وتوفير المناخ المناسب للعمل.
- الأداء على أساس تجارى مع مراعاة المسئولية الاجتماعية.
- رفع مستوى أصول الهيئة من خلال خطة تطوير ممتدة للبنية الأساسية على المدى الطويل.

تم التعاقد على دفعة جديدة من الجرارات لتعزيز قدرة الأسطول بما يضمن توافر عدد ٥٠٠ جرار بنهاية عام ٢٠٠٨

تطوير وتحديث عربات الركاب العادية (الدرجة الثالثة) بحيث ينتهي استخدامها على الخطوط بنهاية عام ٢٠٠٧

المحور الأول: إعادة الهيكلة الفنية

تضمنت الإجراءات التى تتفذها حكومة الحزب لإعادة هيكلة مرفق السكة الحديد فنياً ما يلي:

- رفع الكفاءة الفنية للجرارات بالإضافة إلى التعاقد على دفعة جديدة لتعزيز قدرة الأسطول وقطع غيار، بما يضمن توافر عدد ٥٠٠ جرار بنهاية عام ٢٠٠٨.
- تطوير وتحديث عربات الركاب بحيث ينتهي استخدام العربات العادية (درجة ثالثة) على الخطوط بنهاية عام ٢٠٠٧.
- تجديد وصيانة مسافات من خطوط السكك الحديدية (٦٠٠٠كم) التى لم يتم تجديدها خلال السنوات السابقة.
- تطوير المزلقانات وتحديثها بشكل شامل لتوفير عنصر الأمن والسلامة.
- تطوير عدد ٣٠٠ محطة خلال الأربع سنوات القادمة بمعدل ٧٥ محطة كل سنة وتطوير باقي المحطات بعد ذلك بمعدل ٥٠ محطة سنوياً.
- تطوير الإشارات وعوامل الأمان بالتنسيق مع الشركات العالمية المتخصصة فى هذا المجال.
- تطوير العديد من الكباري الخاصة بالسكة الحديد.

المحور الثاني: إعادة الهيكلة المالية

وضعت الحكومة خطة تتوافق مع سياسات الحزب تضمنت إجراءات تنفيذية تستهدف تحقيق التوازن المالي للهيئة خلال أربع سنوات بداية من يونيو ٢٠٠٧، ومن أهمها ما يلي:

- دراسة تنفيذ حزمة من الإجراءات لإحداث التوازن المالي للهيئة على ضوء سياسات الحزب فى هذا الشأن، وقد توصلت الهيئة إلى التوافق على بعض هذه السياسات مع الحكومة تمهيداً لإصدار القرارات التنفيذية الخاصة بها.
- الاتفاق بين وزارات النقل والمالية والتعليم العالي بأن تتحمل وزارة التعليم العالي قيمة الدعم المخصص لتذاكر طلبة الجامعات، وجاري حالياً مباحثات مع باقي الجهات المستفيدة من الدعم للتوصل إلى الصيغة المناسبة فى هذا الشأن.
- الانتهاء من دراسة إعادة هيكلة مسارات الخطوط لرفع كفاءة الخدمة الآمنة بها، وجاري حالياً اتخاذ الخطوات التنفيذية فى هذا الشأن.

وترتكز خطة التطوير على أربعة محاور رئيسية تتمثل فى الآتي:

تجديد وصيانة مسافات من خطوط السكك الحديدية بطول ٦٠٠٠ كم والتى لم يتم تجديدها أو صيانتها خلال السنوات السابقة بجانب تطوير المزلقانات وتحديثها بشكل شامل

تستهدف خطة السكة الحديد تطوير عدد ٣٠٠ محطة، سيتم الانتهاء منها خلال السنوات الأربعة القادمة بمعدل ٧٥ محطة كل سنة، تم الانتهاء فعلياً من تطوير (٢٨) محطة وجاري تطوير (٨) محطات

إنشاء شركة لإدارة وتشغيل وصيانة خطوط مترو الأنفاق مملوكة بالكامل للهيئة فى إطار إجراءات فصل مترو الأنفاق عن هيئة السكة الحديد لرفع عبء الديون والالتزامات الخاصة بإنشاء وتنفيذ خطوط مترو الأنفاق الحالية عن الهيئة

■ إنشاء شركة للصيانة والعمرات، وجاري إنشاء أربع شركات تغطي عدة مجالات من أنشطة السكة الحديد.
■ إنشاء الشركة المصرية لصيانة وخدمات السكك الحديدية وتختص بأعمال الصيانة الجسيمة للوحدات المتحركة، وستبدأ الشركة بالاستحواذ على ورش بولاق المتخصصة فى مثل هذه الأعمال، وسيتم تقييم أدائها تمهيداً لضم ورش أخرى لهذه الشركة تباعاً.
■ إنشاء الشركة المصرية لإدارة مشروعات الهيئة وتختص بإدارة أصول الهيئة من الأراضي والمسطحات بأسلوب استثماري بما يحقق عائد عليها، وقد تم بالفعل البدء فى استغلال بعض الأراضي فى طنطا وأبو زعبل.
■ جارى دراسة عدد من المشروعات الاستثمارية وذلك فى إطار ما أتاحه القانون رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٥٢) لسنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر والذي أتاح الفرصة لدخول القطاع الخاص لإنشاء خطوط جديدة. ومن هذه المشروعات إنشاء خطوط قطارات خفيفة ومترو لربط المجتمعات العمرانية الجديدة من أهمها:
- إنشاء خط سكة حديد يربط مدينة الإسكندرية ببرج العرب بطول ٥٠ كم.
- إنشاء خط سكة حديد يربط مدينة السادات بمدينة كفر داود بطول ٤٨ كم.
- ازدواج خط سكة حديد عين شمس - الروبيكي - العاشر من رمضان بطول ٥٦ كم بمشاركة القطاع الخاص.

■ بدأت الهيئة بإعادة النظر فى نظام تسعير نقل البضائع.
■ قامت هيئة السكة الحديد بإنشاء شركة مساهمة لإدارة وتشغيل وصيانة خطوط مترو الأنفاق، تعمل فى ظل أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ مملوكة بالكامل لهيئة السكة الحديد.

المحور الثالث: إعادة الهيكلة الإدارية وتطوير الكوادر البشرية

تضمنت الإجراءات التى اتخذتها حكومة الحزب فى هذا الشأن ما يلي:

■ رفع نسبة الحوافز وتحسين الخدمات المقدمة للعاملين بمختلف المهن وبالقدر الذي تسمح به موازنة الهيئة، وسيعقب ذلك خطوات تهدف إلى زيادة دخول العاملين بالهيئة بما يتوافق مع مسئولياتهم المهنية والوظيفية.
■ الاهتمام بالرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين بالهيئة.
■ إجراء تسويات لعدد ٥ آلاف موظف وعامل من الحاصلين على مؤهلات متوسطة، بالإضافة إلى عمل تسويات لجميع الحاصلين على مؤهلات عليا.
■ تطوير أحد المعاهد التابعة للهيئة بالتعاون مع أكاديمية النقل البحري ليكون مركز تدريب فنى وإداري لإعداد الكوادر المتخصصة اللازمة لاحتياجات الهيئة.

المحور الرابع: الالتزام بتطبيق قواعد الأمن والسلامة (رفع درجة الأمن والسلامة)

فى إطار الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لرفع درجة الأمن والسلامة بمرفق السكة الحديد تم اتخاذ خطوات تنفيذية لإنشاء جهاز لتحقيق الأمن والسلامة للنقل الداخلي بوزارة النقل، كما تم تشكيل جهاز مستقل لوضع معايير السلامة وجودة الخدمة للنقل على السكك الحديدية لتحقيق سلامة المستخدم والمشغل، وهو ما استلزم إنشاء عدد من الإدارات لمتابعة ومراقبة تنفيذ هذه المعايير.

ثانيا: سياسات التصنيع المحلي فى السكة الحديد

فى إطار ما طرحه الحزب من سياسات فى هذا المجال، قامت الحكومة بما يلي:

■ إجراء تطوير جزئي لبعض الورش بالهيئة لإنتاج بعض قطع الغيار وتجميع بعض المكونات.
■ جاري تكوين شركة مملوكة بالكامل للهيئة للورش والقطاعات الإنتاجية.
■ الاتفاق مع الشركات المحلية لتصنيع جزء آخر من المعدات والمهمات خاصة فى مجال تصنيع وصيانة العربات.

وسيعمل الحزب وحكومته استكمالا لما اتخذ من خطوات فى هذا المجال على ما يلي:

■ التعاون مع الشركات الأجنبية المتخصصة لإنتاج جرارات السكة الحديد فى المصانع التابعة لوزارة الإنتاج الحربي.
■ وضع الاتفاقيات التى أبرمتها وزارة النقل مع وزارة الإنتاج الحربي فى مجال تصنيع الجرارات موضع التنفيذ.
■ تطوير شركة سيماف وتعزيز قدرتها على المنافسة للارتقاء بأدائها، بما يضمن لها التصنيع للسوق المحلي و العالمي، على أن تعطي هيئة السكة الحديد للشركة الأولوية فى توريد احتياجاتها من العربات.
■ تطوير ورش السكك الحديدية فى مجال صناعة قطع الغيار وبعض المكونات الخاصة بالجرارات سواء من خلال خلق كيانات وشركات إما مملوكة بالكامل للهيئة أو بالمشاركة مع شركات متخصصة فى هذا المجال.

ثالثا: مستقبل السكة الحديد فى مصر

تتفق رؤية الحزب والحكومة فيما يتعلق بتطوير السكك الحديدية على ضرورة أن تتحول الهيئة القومية لسكك حديد مصر من وضعها الحالي كجهاز خدمات حكومي احتكاري منخفض الأداء الى هيئة اقتصادية عالية الكفاءة تدار بفكر تجاري وتتمتع بقدرة أكبر على المنافسة بالنسبة لوسائل النقل الأخرى بسعر تنافسي و مستوى خدمة أفضل.

تشكيل جهاز مستقل لوضع معايير السلامة وجودة الخدمة للنقل على السكك الحديدية لتحقيق سلامة المستخدم والمشغل فى إطار خطة شاملة لتحقيق الأمن والسلامة لمرفق السكة الحديد

وعلى ضوء ذلك فإن مستقبل السكة الحديد يتطلب التركيز على ما يلي:

■ البدء فى تشغيل الأسطول الحالي للسكة الحديد بكفاءة فنية عالية بعد صيانة قاطراته وعرباته، ليعمل كقطارات تخدم النقل العادي للركاب للمسافات القصيرة بين المدن والقرى والمراكز وعواصم المحافظات، وذلك بعد تحديث قوة الجر لتحقيق تشغيل اقتصادي آمن.
■ استخدام التقنيات الحديثة فى تشغيل مسارات القطارات وذلك لضمان انتظام التشغيل وسلامته وأمانه.
■ البدء الفوري فى ربط المجتمعات العمرانية الجديدة بقطارات خفيفة أو مترو، ودراسة مدى إمكانية مشاركة المستفيدين من الخدمة فى تمويل مثل هذه المسارات.
■ وعلى المدى الطويل، التحضير لإنشاء شبكة سكة حديد جديدة وسريعة ومتطورة باستخدام أساليب التمويل المختلفة لربط عواصم محافظات مصر شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. وفى هذا الصدد فإنه من الضروري إيجاد محطات مركزية فى الدلتا والصعيد، على أن تستخدم فى إنشائها تقنيات حديثة صديقة للبيئة تعتمد على الجر الكهربائي، بما يحقق وفراً فى استخدامات الطاقة.

فى إطار ما سبق، فإنه من الممكن أن تنافس السكة الحديد باقي وسائل النقل بصورة أكثر فاعلية، وتحقق ربحاً فى بعض الأنشطة التى تتمتع فيها بميزة تنافسية مثل النقل الفاخر والاكسبريس آخذة فى الاعتبار البعد الاجتماعي فى تقديم خدمات نقل المسافات القصيرة.

■ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والمساهمة فى إنشاء خطوط جديدة فى إطار ما أتاحه القانون رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه سابقاً، سواء منفرداً أو بالمشاركة مع الحكومة مع التركيز على ربط المدن الجديدة والمناطق السياحية باستخدام تكنولوجيا متقدمة.
■ التوسع فى قيام القطاع الخاص، سواء منفرداً أو بنظام المشاركة مع الحكومة، بإدارة وتشغيل الأنشطة المختلفة المرتبطة بالسكة الحديد فى المجالات التى تسمح طبيعتها بتطبيقه، مع الأخذ بعقود الامتياز التى تُحمل القطاع الخاص مسئولية الاستثمار الكامل فى البنية الأساسية والإدارة والتشغيل وخلافه، وعقود الإيجار طويل الأجل التى يقوم المستثمر بموجبها بتغطية تكلفة الهياكل والمعدات وغيرها من استثمارات البنية الفوقية.
■ وجود منظم ومراقب يضمن تطبيق آليات السوق فى ظل وجود منافسة بين القطاع العام والخاص.

رابعاً: أساليب تمويل مشروعات السكة الحديد

على ضوء ما طرحه الحزب والحكومة من سياسات مرتبطة بتمويل أنشطة النقل بأشكالها المختلفة، قامت الحكومة بإعادة تقييم الأداء المالي للهيئة بصورة شاملة، وتم التوصل إلى النتائج الآتية:

تحويل الهيئة القومية لسكك حديد مصر من جهاز خدمات حكومي احتكاري إلى هيئة اقتصادية عالية الكفاءة تدار بفكر تجاري

■ استمرار الحكومة فى تمويل الجانب الأكبر من متطلبات الشبكة القائمة حالياً للسكك الحديدية لحين الوصول إلى نقطة التوازن المالي بين الإيرادات والمصروفات، والتى ستتم فى إطار إعادة الهيكلة المالية للمرفق. وبالتوازي مع ذلك يتم خفض التمويل الحكومي بشكل تدريجي مقابل الوفر الذي سيتحقق نتيجة إعادة الهيكلة المالية.

شبكات الطرق المصرية "الحاضر والمستقبل"

ترتكز رؤية الحزب وحكومته على استحداث قنوات وسبل تمويل جديدة لأنشطة النقل بما يضمن أفضل توزيع واستخدام لها من خلال منظومة متكاملة للاستثمار والتمويل مع وضع أسلوب واضح لدور الدولة الرقابي يتوافق مع أساليب الرقابة المتعارف عليها عالميا

اعتماد مبلغ ١٢,٥ مليار جنيه لمشروعات هيئة الطرق والكباري فى الخطة الخمسية ٢٠٠٧/٢٠٠٨–٢٠١١/٢٠١٢) فى إطار خطة تبلغ تكلفتها الاستثمارية ٣٠ مليار جنيه للنهوض بشبكة الطرق المصرية خلال الفترة المذكورة

تقوم شبكات الطرق بدور محوري فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، باعتبارها أحد أهم الأصول الإستراتيجية لأي دولة، فهي بمثابة الشرايين التى يتم من خلالها توزيع المـــوارد وتقديم الخدمات و خلق مجتمعات عمرانية جديدة.

لذلك كان الارتباط وثيقاً بين حجم الاستثمار الموجه لزيادة كفاءة البنية الأساسية لقطاع الطرق وبين المردود الاقتصادي والتنموى على المجتمع.

وانطلاقاً من هذا المنظور، نستعرض الوضع الراهن للطرق المصرية وما تم تنفيذه من السياسات التى أقرها الحزب والحكومة فيما يتعلق بتطوير شبكات الطرق، للوقوف على أي معوقات للتنفيذ، وإيجاد الحلول المناسبة لها من خلال طرح رؤى وتوجهات جديدة تتوافق مع المستجدات التى طرأت على نظم تمويل وإدارة ومراقبة شبكات الطرق العالمية.

أولاً: الوضـــع الحالـــي لشبكـات الطرق المصرية

تلعب شبكات الطرق دوراً رئيسياً فى النقل البري للركاب و البضائع فى معظم دول العالم، حيث يتراوح حجم البضائع و الركاب المنقول على شبكات الطرق ما بين ٧٥ – ٩٨ ٪ على مستوى العالم، و يبلغ ما يتم نقله على شبكات الطرق المصرية من حركة نقل البضائع حوالي ٩٥٪، هذا بالإضافة إلى نسبة مماثلة تنقلها وسائل نقل الركاب مستخدمة كافة أنواع الطرق.

■ تصنيف وأطوال شبكات الطرق

تصنف الطرق المصرية الى (طرق حرة / طرق سريعة / طرق رئيسية / طرق محلية) و يبلغ إجمالي أطوال شبكة الطرق المصرية حوالي ٦٣ ألف كيلو متر طولي مصنفة طبقاً للجهات التابعة لها على النحو التالي:
- ٢٢,٨ ألف كم عبارة عن طرق شريانية رئيسية تتبع وزارة النقل.
- ٢,٤ ألف كم طرق حضرية تتبع وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة
- ٣٧,٦ ألف كم طرق ثانوية تتبع المحليات (المحافظات) منها ١٧ ألف كم تقريباً طرق ترابية.

وتعتبر شبكة الطرق التابعة لوزارة النقل هي الشبكة الرئيسية والتى يتم تحميلها بأغلب حركة النقل، وبعض هذه الطرق مزدوج فى حين أن ما يقرب من ٨٣٪ من أطوال هذه الشبكة الرئيسية عبارة عن طرق مفردة.

أما بالنسبة للطرق الحرة، فلا تزال شبكة الطرق المصرية تفتقر إلى هذا النوع من الطرق بمفهومه العالمي، حيث لا يوجد حالياً سوى ثلاثة طرق حرة فقط بأطوال إجمالية تصل إلى ٢١٠ كم، أما الطرق المزدوجة الحالية والتى يصل طولها الى ٤٢٧٧ كيلو متر فهى تعتبر طرق سريعة وليست طرقاً حرة.

■ تقييم الحالة الفنية للطرق ومدى توافقها مع المواصفات العالمية

من واقع تقييم الحـــالة الفنية للطرق المصرية السريعة والرئيسية التابعة لوزارة النقل، يتضح ما يلي:
- ١١٠٩٤ كم تقريباً وتمثل ٤٨,٥ ٪ من إجمالي شبكة الطرق السريعة والرئيسية تحتاج إلى أعمال صيانة جسيمة.
- ٨٣٩٥ كم تقريباً وتمثل ٣٦,٧ ٪ من إجمالي شبكة الطرق السريعة والرئيسية تحتاج إلى أعمال صيانة روتينية.
- ٣٣٨٦ كم عبارة عن مشروعات جارية وتمثل ١٤,٨ ٪ من إجمالي شبكة الطرق السريعة والرئيسية.

و قد قامت حكومة الحزب بدراسة حالة شبكة الطرق واحتياجات الصيانة خلال السنوات الخمسة القادمة واتضح حاجتها إلى ١,٣ مليار جنيه سنوياً تقريباً لمدة ٥ سنوات لعلاج التراكمات الناتجة عن عدم إجراء عمليات الصيانة بشكل منتظم خلال الفترات الماضية، بالإضافة إلى حوالي ٨٠٠ مليون جنيه سنويا للمحافظة على شبكة الطرق بحالة جيدة.

كما أكدت دراسة للبنك الدولي هذا التحدي الهام على صعيد توفير التمويل اللازم للارتقاء بهذا القطاع، حيث أن الفجوة التمويلية بين ما هو متاح من تمويل وما هو مطلوب لتمويل شبكة الطرق المصرية التابعة لوزارة النقل على مدى السنوات الخمسة القادمة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١١/٢٠١٢) تقدر بحوالي ٦,٥ مليار جنيه، هذا بخلاف ما هو مطلوب للطرق والكباري التابعة لوزارة الإسكان والمحليات. ونظراً للأهمية القصوى لهذا الموضوع فإن الحزب والحكومة يطرحان سياسات محددة للارتقاء بالقطاع متضمنة آليات التمويل التى تتناسب مع مثل هذه الأنشطة على النحو الذي يأتي لاحقاً.

■ تضارب الاختصاصات بين الجهات المشرفة على الطرق

تتعدد الجهات المشرفة والمنظمة لشبكات الطرق المصرية والقائمة على إنشائها وصيانتها، مما أدى إلى التداخل والتعارض فى التخطيط وتنفيذ المشروعات، وعدم تحقيق الاستخدام الأمثل للاستثمارات، فضلاً عن تباين واختلاف المستوى الفني للمشروعات المتماثلة حسب الجهة القائمة على التخطيط أو التنفيذ.

ويتطلب ذلك توحيد المسئولية عن الطرق فى جهة واحدة تكون مسئولة عن التخطيط الشامل للطرق، ووضع الرؤية المناسبة لهذا موضع التنفيذ: وذلك لإحداث التكامل والتنسيق بين جميع الجهات التى تتبعها الطرق.

البدء فى تحويل طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي إلى طريق حر بطول ١٨٥ كم تقريباً وتكلفة استثمارية تبلغ ١,٤ مليار جنيه

ثانياً: الوضع الحالي لتمويل الطرق المصرية

ما زال الوضع الحالى لتمويل الطرق فى مصر يعتمد بالكامل على ما يخصص لها من استثمارات من الموازنة العامة للدولة، الأمر الذى نجم عنه خلال الخطط الخمسية الأربع السابقة حدوث قصور فى التمويل وعدم تحقيق خطط التنمية المطلوبة لهذا المرفق، والتى تعتمد أساساً على توفير شبكة آمنه وسريعة ومتكاملة من الطرق تربط مناطق التنمية الجديدة ببعضها البعض وتعمل على تشجيع دخول المستثمرين.

وفى ظل المتغيرات والتحولات الاقتصادية التى تسود عالمنا المعاصر، لم تعد أعباء الاستثمار والتمويل فى مشروعات الطرق تقتصر فقط على الحكومات، بل صار للقطاع الخاص والمستثمرين دوراً رئيسياً فى الاضطلاع بنصيب هام فى هذا المجال.

ولقد اوضحت السياسات الاقتصادية التى تبناها الحزب وحكومته أن عملية التشارك بين الحكومة والقطاع الخاص لها مردود إيجابي على طرفى العلاقة والمجتمع بأكمله، فإذا كان إنشاء الطرق يتطلب تكاليف استثمارية ضخمة، فإن العائد من تشغيلها يمثل عنصراً جاذباً للاستثمار الخاص أو المشترك مع الدولة إذا وضعت له الضوابط والمعايير التى تغطى تكاليف الإنشاء وتحقق عوائد كافية تشجع على الاستثمار فى هذا المجال ، الأمر الذي يمكن من خلاله تحقيق ما يلي :

- معالجة القصور فى التمويل الحكومي.
- الإسراع فى تنفيذ خطط التنمية فى الدولة .
- توجيه التمويل المخصص لهذه المشروعات إلى أنشطة خدمية ليس لها بدائل تمويلية أخرى مثل الصحة والتعليم .
- تحقيق مزايا اجتماعية وسياسية، والحد من مشكلة البطالة مع توفير فرص عمل جديدة.
- الاستفادة من سرعة نقل التكنولوجيا ونظم الإدارة الحديثة.

ورغم الطفرة التى حدثت فيما تم اعتماده بالخطة الخمسية (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢) لخطط إنشاء طرق وكباري باستثمارات تصل إلى ٣٠ مليار جنيه تمول منها الحكومة ١٢,٥ مليار جنيه و١٧,٥ مليار جنيه تمول من القطاع الخاص، فإن الحزب وحكومته ما زالا يستهدفان زيادة الاستثمارات فى هذا القطاع بما يحقق طموحات المواطن المصري فى شبكة طرق حضارية.

وبالرغم مما تم تخصيصه لشبكة الطرق المصرية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والذي وصل إلى ١,٥ مليار جنيه لاستكمال وإنشاء طرق وكباري جديدة بالإضافة إلى مبلغ ٨٠٠ مليون جنيه لأعمال صيانة الطرق والكباري القائمة وأعمال تأمين سلامة المرور عليها، وهو ما يزيد عن ضعف ما خصص فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، فإن هذه الزيادة لا تفي بأي حال من الأحوال بتحقيق الأهداف المنشودة من تطوير وصيانة قطاع يتداخل مع جميع القطاعات الاقتصادية بالدولة، وأحد أهم محاور التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل. وعلى ذلك، يرى الحزب وحكومته ضرورة تغطية الفرق بين ما هو متاح من الموازنة العامة للدولة وما هو مطلوب فعلاً لتحقيق أهداف التطوير من بدائل تمويلية أخرى غير حكومية سواء بفتح المجال أمام القطاع الخاص والمستثمرين للدخول فى هذا المجال، أو بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص مع وضع الضوابط والمعايير للاستثمار فى مجال إنشاء الطرق وإدارتها وتشغيلها بما يضمن لكافة الأطراف حقوقها فى الحصول على عائد مناسب.

ورغم ما اتخذته الحكومة من إجراءات لفتح المجال أمام القطاع الخاص عقب صدور القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، والذي استهدف تهيئة المناخ ليصبح أكثر جذباً للاستثمارات، فإن الاستثمار فى مشروعات الطرق مازال غير جاذب للقطاع الخاص والمستثمرين حتى الآن نظراً لاحتواء بعض التشريعات الحالية على العديد من القواعد التى لا تلاءم المبادئ التمويلية والاقتصادية المعاصرة خاصة فى مجال المرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية.

ويؤمن الحزب وحكومته بضرورة وجود إطار تشريعي لتنظيم وتشجيع مشاركة القطاع الخاص فى تمويل وإقامة وتشغيل مشروعات الطرق سواء منفرداً أو مع الحكومة.

ثالثاً: رؤية الحزب والحكومة لتدعيم شبكات الطرق

استكمالاً لما تم إقراره من سياسات فى هذا الشأن، يرى الحزب والحكومة ما يلي:

■ فيما يخص الجانب التنظيمي

إسناد مسئولية التخطيط الشامل إلى جهة واحدة تتولى إدارة منظومة شبكات الطرق المصرية بجميع عناصرها وتعتبر وزارة النقل هي الجهة الوحيدة صاحبة الحق الأصيل فى ذلك باعتبارها الجهة المسئولة عن وضع استراتيجيات وخطط الطرق على المستوى القومي، على أن يكون تنفيذ مشروعات الطرق وصيانتها من خلال جهات حكومية أو غير حكومية.

وفى هذا الإطار يتم التوجه للعمل على ما يلي:

١- تقوية الدور المؤسسي لهيئة الطرق والكباري بهدف تطبيق نظام متطور لإدارة أصول الطرق باستخدام النظم الحديثة فى إدارة المعلومات والتزود بالمعدات الحديثة والتقدم بطرق تمويل مستدامه.

٢- وضع مخطط شامل لشبكة الطرق المصرية يحدد من خلاله مشاريع الطرق والكباري التى ستمولها الحكومة أو القطاع الخاص أو بالمشاركة فيما بينهما حسب طبيعة كل مشروع وأهميته الإستراتيجية مع وضع الضوابط والمعايير التى تضمن تغطية تكاليف الإنشاء وتحقق عوائد كافية تشجع على الاستثمار فى تلك المشاريع.

٣- تحويل بعض الطرق ذات الكثافات المرورية العالية (الطرق السريعة والحرة) إلى طرق ذات رسوم من خلال إنشاء وتحويل عدد من الطرق إلى طرق حرة مثل طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي وذلك فى إطار خطة متكاملة لهذا النوع من الطرق مع ضمان وجود المسارات البديلة بدون رسوم.
٤- اتخاذ خطوات تنفيذية لإنشاء جهاز لتحقيق الأمن والسلامة للنقل الداخلي بما فيها النقل على شبكات الطرق، وذلك للقضاء على سلبيات توزيع مسئولية الأمن والسلامة للنقل الداخلي بين العديد من الجهات، وهو ما سينعكس ايجابياً على الأمن والسلامة على الطرق.
٥- وضع نظام صيانة وإصلاح متعدد السنوات لشبكة الطرق للمساعدة فى تقليل تراكم أعمال الصيانة وتحسين مستوى الخدمة على أن يتم الفصل بين أعمال الإنشاءات وأعمال الصيانة.
٦- إعادة تأهيل و تدريب الكوادر البشرية التى تتعامل مع منظومة إنشاء وتشغيل وصيانة وإدارة شبكات الطرق من خلال برامج تدريبية متعددة ومتنوعة.

■ فيما يخص جانب التمويل

يؤكد الحزب والحكومة على أهمية أن يتوافق أسلوب التمويل مع نوعية المشروعات المطروحة وطبيعتها وفقاً لما يلي:

١- بالنسبة لمشروعات البنية الأساسية المرتبطة بالاستخدام العام ولها علاقة بسيادة الدولة أو الأمن القومي فيجب أن تمول من الموازنة العامة للدولة.
٢- بالنسبة للطرق ذات الكثافة المرورية العالية، فمن الممكن أن تمول من القطاع الخاص على أن يسدد مقابل لذلك للحكومة أو أن يتم تمويلها من خلال مشاركة القطاعين العام والخاص.
٣- بالنسبة للطرق ذات الكثافات المتوسطة، فعادة ما يتقاسم القطاعين العام والخاص المخاطر بأن تضمن الدولة فى بداية النشاط حد أدنى من الإيرادات أو إعطائه حق انتفاع لجانبي الطريق لفترات محدده.

وهنا يجب التأكيد على أن هناك عدة نماذج للمشاركة بين القطاعين العام والخاص يتسم كل نموذج منها بخصائص معينة. وتختلف هذه النماذج فيما بينهما من حيث أهمية وتعاظم دور القطاع الخاص فى تحمله للمسئوليات والمهام الموكلة إليه، وتنتظم تلك النماذج فى نطاق واسع يتراوح بين احتفاظ القطاع العام بالمسئولية الأكبر وبين منح القطاع الخاص الصلاحية الأوسع نظير تحمله بنسبة أكبر من المخاطر.

وتلجأ الحكومات إلى منح عقود امتياز بنظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص سواء فى صورة مشاركات فى رأس المال أو تراخيص لاستغلال أو بنظام التمويل والإدارة ونقل الملكية.

وقد يتطلب ذلك تطوير الإطار التشريعي المنظم للاستثمار الخاص فى مشروعات البنية الأساسية لأنشطة النقل ليكون داعم ومحفز للاستثمار الخاص فى تلك المشروعات مع مراجعة جميع القوانين والتشريعات المنظمة لإنشاء الطرق وإدخال التعديلات اللازمة عليها بما يجعلها تتوافق مع الأهداف المرجوة.

النقل البرى الجماعى للركاب وسبل تطويره وتنظيمه

طرح الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته رؤية واضحة ومحددة لتطوير النقل البري الجماعي للركاب، استهدفا من ورائها تحجيم النقل العشوائي والذي بلغت نسبته ٨٥٪ تقريباً من حركة نقل الركاب اليومية، وذلك من خلال طرح مجموعة من السياسات من شأنها الارتقاء بهذه الخدمة ووضعها فى إطار منظم يسمح بتقديم الخدمة بصورة آمنة ومنضبطة وذلك تنفيذاً لما ورد بالبرنامج الانتخابي الرئاسي والحزبي.

وفى هذا السياق نستعرض الأوضاع الحالية للنقل البري الجماعي للركاب ومكونات هذه المنظومة والتشريعات المنظمة لها، للتوصل إلى رؤية عملية لتطويره، تأكيداً لأحقية المواطن المصري فى الحصول على وسيلة نقل آمنه ومنضبطة.

أولاً: الوضع الراهن للنقل البرى الجماعي للركاب

يفتقر النقل البري الجماعي للركاب إلى الكثير من التطوير والتحديث، والصورة الحالية لخدمات نقل الركاب بكافة أنواعها ووسائلها سواء قطاع عام أو خاص وخاصة السرفيس، تُظهر بوضوح الانخفاض فى عنصر التنظيم والتشغيل الآمن وعدم وجود أسس ومعايير للسيطرة عليها، ويؤكد ذلك ما نشهده من أسلوب التعامل مع الراكب وسوء الحالة الفنية لتلك المركبات والتى تؤدي فى النهاية إلى تشويه صورة مصر لعدم توافر وسائل نقل جماعي حضارية.

والشكل التالي يوضح مكونات منظومة خدمات النقل البري الجماعي للركاب على المستوى القومي والجهات القائمة بها:

تغطية جميع محافظات مصر بخدمات نقل بري جماعي للركاب كثيف السعة من خلال التعاقد مع شركات خاصة، حيث بدء فعلياً تشغيل عدد ١٧٩٥ سيارة ليصل تدريجياً إلى ٢٢٧١ سيارة فى نهاية عام ٢٠٠٧

منظومة خدمات النقل البري الجماعي للركاب على المستوى القومي والجهات القائمة بها

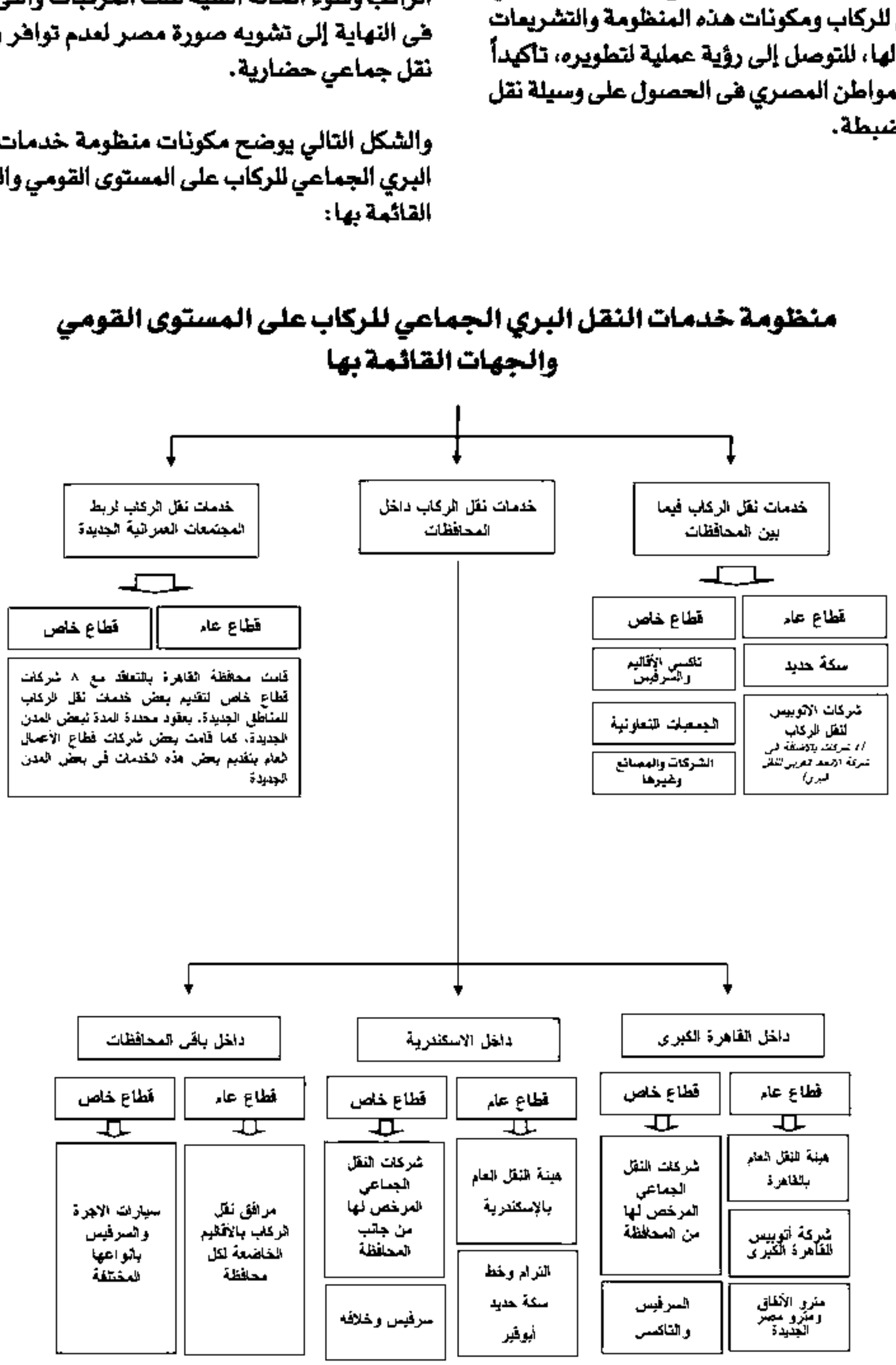

وتقدم خدمات النقل البرى للركاب فى مصر عبر شبكتي الطرق البرية والخطوط الحديدية، وتبلغ نسبة مساهمة المرافق التى تقع ضمن مسئولية الحكومة فى حركة نقل الركاب براً على المستوى القومي حوالى ١٥ ٪ ، وتبلغ نسبة مساهمة القطاع الخاص (الأتوبيسات والسيارات الخاصة والأجرة والسرفيس) حوالي ٨٥ ٪.

وهنا نصل إلى حقيقة هامة ألا وهي أن الدعم الموجه من الحكومة لقطاع نقل الركاب والبضائع يأخذ شكلين، الأول من خلال دعم الطاقة بجميع أنواعها (بنزين – سولار – غاز طبيعي – كهرباء) وهذا النوع من الدعم يستفيد منه جميع مستخدمي وسائل النقل فى مصر.

أما الشكل الثاني للدعم فيتم من خلال الخدمات التى تقدمها المرافق التى تقع ضمن مسئولية الحكومة كما ذكرنا سابقاً ويستفيد منه ١٥٪ فقط من إجمالي حركة نقل الركاب اليومية على مستوى الجمهورية، بينما يتحمل ٨٥٪ من مستخدمي وسائل النقل تكلفة خدمة النقل كاملة.

ثانياً: التحديات التى تواجه خدمات النقل البرى الجماعي للركاب

يتفق الحزب وحكومته على أن المرافق القائمة على خدمة نقل الركاب براً على المستوى القومي تحتاج إلى الكثير من التطوير والتحديث الذى يؤدى إلى ارتفاع مستواها وتوافر عناصر الأمان الكامل بها.

وفيما يلي أهم التحديات التى تواجه خدمات النقل البري الجماعي للركاب:

■ تعدد الجهات والإدارات الحكومية التى لكل منها دور ما فى تنظيم خدمات نقل الركاب والإشراف عليه.
■ عدم اتساق التشريعات والقوانين والقرارات المرتبطة بتنظيم خدمات النقل البري نتيجة تعددها وتنوعها.
■ الزيادة المطردة فى أعداد سيارات الأجرة (السرفيس) التى تعمل بشكل عشوائي غير منظم حيث وصل عددها فى القاهرة الكبرى طبقاً للتقديرات الفعلية إلى ٤٩ ألف سيارة معظمها تفتقر إلى كفاءة التشغيل وعناصر السلامة والأمان والاشتراطات الفنية ومعايير الجودة بالإضافة إلى تقادم أعمارها.
■ زيادة حدة الاختناقات المرورية على الطرق داخل المدن وبين المحافظات، وعدم قدرة الطرق على استيعاب حجم الحركة عليها.
■ غياب التنسيق بين مرافق النقل الداخلي بالمحافظات مع شركات النقل الجماعي القائمة بنقل الركاب داخل المحافظات فى مجال التشغيل مما يؤثر سلباً على مستوى أداء المرافق لهذه الخدمة.
■ ضعف كفاءة القائمين على مثل هذه الأنشطة الخدمية، وتدني مستوى أجور وحوافز العاملين فى هيئات ومرافق النقل بشكل عام.

ثالثاً: رؤية الحزب والحكومة لتطوير النقل البري الجماعي للركاب

يؤكد الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته على أهمية تنفيذ ومتابعة ما ورد فى البرنامج الانتخابي الرئاسي والحزبي باعتباره متضمناً العديد من العناصر المتعلقة بالنقل البري الجماعي للركاب، بالإضافة إلى استكمال تنفيذ سياسات تطوير وتحسين النقل البري الجماعي للركاب من خلال ما يلي:

■ أن تكون وزارة النقل هي الجهة المسئولة عن رسم السياسات والنواحي التنظيمية والتخطيطية لهذا النشاط.
■ أن يكون هناك ترخيص مزاولة نشاط خدمة النقل الجماعي للركاب تقوم بمنحه وزارة النقل، من خلال ضوابط وأسس وقواعد ومعايير واشتراطات فنية محددة وموحدة، تقوم بوضعها وزارة النقل بالتنسيق مع الوزارات المعنية. ومن هذه الاشتراطات ألا يمنح الترخيص بمزاولة خدمات نقل الركاب إلا من خلال شركات أو جمعيات تعاونية أو أي شكل جماعي قانوني آخر ينشأ لهذا الغرض وربط ذلك بمنح أية تراخيص أخرى، على أن يتم منح فترة انتقالية لتوفيق أوضاع القائمين على تقديم هذه الخدمة حالياً.
■ أن يُنشأ فى وزارة النقل جهازين أو آليتين مماثلتين أحدهما لتنظيم نقل الركاب الجماعي على الطرق والآخر لتنظيم نقل البضائع. ومن جانب آخر يُنشأ فى كل محافظة جهاز لتنظيم نقل الركاب والبضائع بالتنسيق مع وزارة النقل.
■ إصلاح خدمات نقل الركاب بالمحافظات من خلال:

– التوسع فى النقل البري الجماعي كثيف السعة لما يحققه من فائدة ووفر فى استخدام المواقف.
– تقييم التجارب الحالية لشركات النقل الجماعي للركاب بالمحافظات للوقوف على مدى كفاءتها وأدائها لدورها والمعوقات التى تعترضها وسبل معالجتها، ومراعاة ذلك فى التعاقدات الجديدة بين الحكومة والقطاع الخاص، علماً بأنه قد بدأ فعلياً تشغيل عدد ١٧٩٥ سيارة ومتوقع أن يصل تدريجياً إلى ٢٢٧١ سيارة فى نهاية عام ٢٠٠٧ ليغطي جميع محافظات مصر بخدمات نقل بري جماعي للركاب.
– تطوير شركات أتوبيس نقل الركاب بين المحافظات التابعة لقطاع الأعمال العام وربطها بتنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي والحزبي الخاص بإنشاء شركات النقل الجماعي للركاب بالمحافظات.
– إعادة الهيكلة المالية لهيئات النقل العام بالقاهرة والإسكندرية بما يضمن استمرارها فى التشغيل بشكل اقتصادي، على أن تتضمن إعادة النظر فى الأسلوب الحالي للدعم بحيث لا يقتصر صرفه فقط من خلال الهيئات الحكومية بل من الممكن أن يتم دعم وسائل النقل الخاصة المنظمة بهدف خفض قيمة تعريفة الركوب.
– النظر فى تحمل كل جهة من الجهات التابع لها الفئات المستفيدة من ميزة الركوب المجاني أو

المخفض بالمقابل المادي المناسب لهذه الخدمة، مما يؤدي إلى دعم الموارد السنوية لهيئات ومرافق النقل العامة.

– توسع هيئات النقل العام بالقاهرة والإسكندرية فى إنشاء شركات مشتركة بينها وبين القطاع الخاص ، تتولى تسيير خدمات نقل ركاب فى مناطق محددة، ويمنع تقديم خدمة نقل ركاب غير منظمه فى هذه المناطق .

– إيجاد حلول لمشكلة عجز السائقين لهيئات ومرافق النقل العام بالمحافظات عن طريق تعديل اللائحة التنفيذية للقانون المعدل والصادر بقرار وزير الداخلية رقم (٢٧٧٧) لسنة ٢٠٠٠ بشأن إعفاء خريجي مراكز التدريب من شرط المدد البينية بين درجات رخص القيادة، أو موافقة المرور على استخراج تصاريح مؤقتة كاستثناء للهيئة من هذا الشرط و فى هذا الإطار، سيتيح هذا التعديل المقترح تخريج دفعات من السائقين المؤهلين للعمل بتلك الهيئات والمرافق. أما البديل الآخر فهو رفع متوسط أجور السائقين لتصل إلى القيمة السوقية لها مقارنة بسوق العمل.

– تشجيع أصحاب سيارات السرفيس على تكوين تجمعات تأخذ شكل جمعيات أو شركات طبقاً لما هو وارد بالتعديل التشريعي المقترح (مشروع قانون لتنظيم خدمات نقل الركاب والبضائع على الطرق) لتعمل فى إطار مؤسسي بعيداً عن العشوائيات.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تشكيل لجنة وزارية بقرار من رئيس مجلس الوزراء لدراسة أوضاع النقل العام بالقاهرة الكبرى والعمل على إصلاح الهياكل التمويلية والفنية والإدارية للهيئات والمرافق القائمة بذلك.

■ تطوير وتحديث خدمات التاكسي وذلك من خلال إما دمجها فى مشروع "تاكسي العاصمة" عن طريق مجموعة من الحوافز المشجعة، أو تحديد عمر افتراضي لها مع توفير التمويل اللازم لاستبدالها بتاكسيات جديدة توفر خدمة جيدة للمواطن.

تطوير الإطار التشريعى المنظم لخدمات النقل

يعمل قطاع النقل فى ظل تشريعات وقوانين متعددة لا تتوافق مع الأوضاع السائدة وهو ما يستوجب وضع إطار تشريعي متكامل يجُب كافة التشريعات التى تتقاسم خدمات النقل فيما بينها حتى يمكن هيكلة هذه الخدمات بالصورة التى تحقق رؤى وتوجهات الحزب فى هذا الشأن

فى إطار تقنين تشغيل "التوك توك" تم تضمين التعديلات اللازمة لذلك ضمن مشروع قانون بتعديل قانون المرور والتى تسمح بعمله داخل القرى وبينها وتوابعها

أكد الحزب من خلال سياساته التى استقر عليها والتى عبر عنها من خلال ورقه "سياسات النقل" فى مؤتمره السنوي الثاني فى سبتمبر ٢٠٠٤ على ضرورة وجود إطار تشريعي موحد لأنشطة النقل بمختلف أنواعه ليكون بديلاً للقوانين واللوائح والنظم التى تحكم عمل هذه الأنشطة فى الوقت الحالي.

ولا شك أن تعدد الوزارات والهيئات التى تمارس كل منها دوراً فى تنظيم أنشطة النقل والإشراف على خدماته ينعكس سلباً على أداء هذا القطاع، نتيجة التداخلات والتشابكات بينها، وهو ما يستلزم تطوير الإطار التشريعي المنظم لخدمات النقل فى مصر، بما يحد من تلك التشابكات بين الوزارات والهيئات ذات الصلة بخدمات النقل المختلفة ويحقق التوازن بين العرض والطلب فى هذا النشاط.

ومن جانب آخر سيمنع الإطار التشريعي المقترح ظهور المشغلين غير الرسميين وغير المؤهلين لتقديم هذه الخدمات، ويمنح للجهة المسئولة عن أنشطة النقل الصلاحيات التى تؤهلها لممارسة دورها بشكل أكثر فاعلية سواء كوزارة مختصة بهذا النشاط أو كمنظم ومراقب لأنشطة النقل.

أولاً: الهدف من إصدار إطار تشريعي لتنظيم خدمات النقل

هناك العديد من التحولات التى أثرت على مستوى تقديم خدمات النقل خلال الفترة الماضية لعل من أهمها:

- تطور دور الدولة من مقدم لخدمات النقل إلى منظم ومراقب لهذه الخدمات .
- ظهور القطاع الخاص غير المنظم كمشارك رئيسي فى مجال تقديم خدمات النقل.
- خصخصة شركات نقل البضائع بالشاحنات على الطرق.
- زيادة الرقعة العمرانية وظهور مدن وصناعات جديدة فى مواقع خارج الوادي.
- زيادة النشاط السياحي الدولي والمحلي بدرجة كبيرة وتعاظم دور مواقع جديدة على الخريطة السياحية مثل الساحل الشمالي وسيناء وساحل البحر الأحمر.
- زيادة الطلب على النقل الداخلي للركاب والبضائع بدرجة غير مسبوقة نظراً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها البلاد وللزيادة السكانية المضطردة.
- زيادة نشاط النقل الدولي البري للركاب والبضائع.

من هنا فإن الإطار التشريعي الذي يقترحه الحزب وحكومته فى مجال تنظيم خدمات النقل يستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التى تتوافق مع التوجهات العامة للدولة ولا تتعارض مع ما هو متبع من سياسات فى قطاعات أخرى، بما يضمن تحسين مستوى خدمات هذا القطاع الحيوي للمواطن والوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة لباقي القطاعات المرتبطة به، ويستهدف هذا الإطار التشريعي المقترح ما يلي:

- تحقيق أفضل المستويات لتنظيم خدمات النقل على المستوى القومي .
- توجيه الدور الحكومي إلى التنظيم والإشراف والمتابعة والرقابة على وسائل النقل والمشغلين لضمان الالتزام بشروط وضوابط ومعايير السلامة المقررة ونطاق العمل المصرح به .
- تهيئة المناخ لدفع القطاع الخاص للمشاركة فى تقديم خدمات النقل .
- القضاء على التعارض والازدواجية فى القوانين المتفرقة والسارية والتغلب على التداخل وعدم التحديد الدقيق للاختصاصات والمسئوليات والحقوق والواجبات.
- مراعاة تقديم مستويات متدرجة من خدمات النقل الآمن تتناسب مع مختلف شرائح المجتمع وتلبى متطلبات المواطن.
- إحكام الرقابة والسيطرة التنظيمية على منظومة النقل الداخلي بما يرفع من كفاءتها ويقضي فى النهاية على الممارسات السلبية والعشوائيات التى تسيطر عليها، ويتيح العمل فى إطار مؤسسي وفقاً لشروط وقواعد ومعايير محددة تلاءم الأوضاع الجديدة المستهدفة من كافة النواحي (فنية، اقتصادية، مالية، بيئية).
- ضمان وصول خدمات النقل إلى جميع مناطق الجمهورية وذلك لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة فى كافة المجالات.

ثانياً: السياسات التى أقرها الحزب وحكومته فى هذا الشأن وموقف تنفيذها

انطلاقاً من رؤية الحزب وحكومته لتطوير الإطار التشريعي الحاكم لمنظومة النقل، صدر القانون رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٥٢) لسنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر، والذي أتاح الفرصة لدخول القطاع الخاص لإنشاء خطوط جديدة.

وجاري حالياً تعديل قانون المرور رقم (١٥٥) لسنة ١٩٩٩ لتقنين وضع التوك توك، بالإضافة إلى إعداد مشروع قرار جمهوري لتعديل بعض أحكام القرار الجمهوري رقم (٤٧٤) لسنة ١٩٧٩ والخاص بانشاء الهيئة العامة للنقل النهرى.

يستهدف الإطار التشريعي المقترح تحقيق الاستخدام الأمثل للبنية الأساسية الحالية وتطويرها، حيث يتيح مشاركة القطاع الخاص فى تقديم خدمات النقل المنظمة للوصول فى النهاية إلى قطاع منظم لنقل الركاب والبضائع يتيح للدولة الاعتماد عليه فى خدمة الاقتصاد القومى

التأكيد على تحقيق أكبر قدر من الانضباط وأعلى مستويات الآمان فى تقديم خدمات النقل من خلال تنظيم خدمات نقل الركاب والبضائع و انضباط أساليب الإدارة والتشغيل التى تنتهجها الكيانات المقدمة للخدمة

فضلاً عن ذلك يؤكد الحزب على ما سبق أن تبناه من سياسات والتى تتلخص خطة تنفيذها فى التشريعات التالية:

١ – إصدار قانون لتنظيم خدمات نقل الركاب والبضائع على الطرق.
٢ – إصدار قرار جمهوري بإنشاء المجلس القومي للنقل.
٣ – إصدار قانون النقل الموحد.

على أن يتم البدء فى التنفيذ طبقاً للترتيب سابق الذكر وذلك على أن تتضمن هذه القوانين والقرارات تحقيق المبادئ الآتية:

١- إصدار قانون لتنظيم خدمات نقل الركاب والبضائع على الطرق يستهدف ما يلي:

■ وضع قواعد تنظيم أعمال النقل الجماعي للركاب وأعمال نقل البضائع والمهمات على الطرق والإشراف عليها ورقابتها، وذلك بالتنسيق مع الجهات العاملة فى هذا المجال، وبما يكفل تحقيق الاستخدام الأمثل لإمكانيات هذه الجهات وطبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
■ إصدار تراخيص مزاولة أعمال النقل الجماعي للركاب وأعمال نقل البضائع والمهمات على الطرق، ووضع الاشتراطات اللازمة لمنح الترخيص، وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية.
■ وضع قواعد وشروط أمن وسلامة نقل الركاب والبضائع، وتعريفات أجور النقل، وإلزام مالكي ومستغلي وقائدي السيارات بالإعلان عن هذه التعريفة وتنفيذها.
■ تنظيم الرقابة الدورية والتفتيش على مركبات نقل الركاب والبضائع والمهمات ومركبات النقل السياحي على الطرق وخطوط السير وذلك بالتعاون مع إدارات المرور المختصة.

٢- إصدار قرار جمهوري بإنشاء المجلس القومي للنقل

على ضوء ما توافق عليه الحزب والحكومة من سياسات فى سبتمبر ٢٠٠٦ بضرورة إنشاء المجلس القومي للنقل ليكون بمثابة الآلية التى تحقق التكامل والتنسيق على المستوى القومي والاستراتيجي بين خدمات النقل المختلفة، يُقترح إصدار قرار جمهوري بإنشاء هذا المجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وأن يكون وزير النقل مقرراً له وعلى أن تشمل اختصاصاته ما يلي:
■ إبداء الرأى فى مشروعات النقل ذات الصبغة القومية من حيث أهميتها والجدوى الاقتصادية لتنفيذها.
■ توجيه الاستثمارات فى خدمات النقل ذات الأولوية التى تتطلبها مشروعات الوزارات والجهات الأخرى وترشيدها.
■ إبداء الرأى بما يحقق التنسيق والتكامل فى المشروعات التى تقوم بها الوزارات والجهات الأخرى من حيث خدمات النقل المطلوبة لها بما يكفل تكامل تخطيط هذه المشروعات على المستوى القومى.
■ تحقيق التنسيق والتكامل بين خدمات النقل على المستوى المركزي واللامركزي فى مجال تنفيذ سياسات وخدمات النقل فى إطار السياسة العامة للدولة.
■ تحقيق التوازن فى العرض والطلب ما بين خدمات النقل ووسائلها المختلفة ومستخدميها بما يكفل الارتقاء بمستوى الخدمات وتقديمها بالصورة المناسبة والآمنة.
■ التعامل الفعّال مع القضايا ذات الجوانب المتعددة والتى تتوزع مسئولياتها بين أكثر من كيان (النقل فى القاهرة الكبرى على سبيل المثال).
■ الاهتمام بآليات مشاركة القطاع الخاص المنظم فى تمويل البنية الأساسية والتشغيل والإدارة.

وفى ضوء ذلك، فإن المجلس القومي للنقل سيكون فى الأساس مجلساً للتخطيط الاستراتيجي والتنسيق ورسم السياسات فى مجال النقل التى تلتزم بها الوزارات مع ضمان دور محوري لوزارة النقل.

٣- إصدار قانون النقل الموحد، ويستهدف هذا القانون ما يلي:

■ أن تكون وزارة النقل هي الوزارة المسئولة عن تنظيم خدمات النقل البري والبحري والنهري على المستوى القومي ولها مرجعية فنية تلتزم بها المحافظات ووحدات الإدارة المحلية فى تنظيم النقل على المستوى الإقليمي.
■ أن تختص وزارة النقل بتحديد متطلبات النقل على المستوى القومي والإقليمي ورسم السياسات التى توجه الطلب على النقل بالشكل الذي يخدم الاقتصاد القومي ويتناسب مع اقتصاديات الوسائل المختلفة وبتحديد السياسات الخاصة بدور وسائل النقل المختلفة فى خدمة هذه المتطلبات.
■ وضع القواعد المنظمة والكفيلة بتهيئة المناخ الجاذب لكافة صور مشاركة القطاع الخاص فى تمويل مشروعات النقل بشكل يدعم الاستثمار المباشر فى خدمات النقل ويتيح مصادر تمويل متنوعة.
■ يُنشأ بموجب القانون المقترح الكيانات اللازمة لتفعيل دور الوزارة فى التشريع والتنظيم والمراقبة والإشراف على خدمات النقل (السكة الحديد – الطرق – تنظيم نقل الركاب – تنظيم نقل البضائع – النقل البحري – النقل النهري) وأية آليات أخرى باعتبار الوزارة هي الجهة المنظمة وليست المنفذة.
■ وضع معايير الأمان والسلامة لخدمات النقل وأسلوب تطبيقها وتنفيذها.

الموانئ البحرية المصرية وتطويرها إدارياً وتشغيلياً

إعادة هيكلة الموانئ البحرية المصرية سيتيح لها التحول من العمل بمفهوم خدمي إلى مفهوم العمل القائم على أسس اقتصادية وتجارية والتى يحكمها القدرة التنافسية للميناء تجاه الموانئ الأخرى، بما يتواءم مع طبيعة وظروف الاقتصاد المصري ومتطلبات الأمن القومي.

حدد الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته سياسات وأطر واضحة لتطوير الموانئ البحرية وإعادة هيكلتها إدارياً وتشغيلياً وفقاً لمفهوم الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة.

استهدفت هذه السياسات الانتقال من مفهوم العمل الخدمي المعتمد اعتماداً كلياً على الموازنة العامة للدولة إلى مفهوم العمل القائم على أسس اقتصادية وتجارية، تحكمها القدرة التنافسية للميناء تجاه الموانئ الأخرى بما لا يتعارض مع ملكية الدولة للموانئ البحرية بشكل كامل.

وقد تمثلت محاور إعادة الهيكلة فى إنشاء شركة قابضة تتبعها شركات عامة مملوكة بالكامل للدولة تدير هيئات الموانئ البحرية وفقاً لسياسات تحررية مدروسة، وبما يتواءم مع طبيعة وظروف الاقتصاد المصري ومتطلبات الأمن القومي، ويتفق مع المتغيرات العالمية التى حدثت خلال السنوات القليلة الماضية. وقد تمثلت هذه التغيرات فى تحرير تجارة الخدمات وتنامي دور القطاع الخاص، فى ظل اتجاه واضح ومتنامي نحو إعادة النظر فى طبيعة الدور الرقابي والتنظيمي للدولة ليصبح أكثر اتساقا وانسجاما مع فلسفة الاقتصاد الحر وآليات السوق.

وتعد تجربة إعادة هيكلة الطيران المدني نموذجاً طيباً لتطبيق مفهوم الفصل بين الملكية والإدارة من خلال عملية التحول من نظام الهيئات الحكومية إلى نظام الشركات القابضة والمملوكة بالكامل للدولة. فقد نتج عن ذلك فصل الأنشطة وخلق مراكز ربحية مستقلة لكل مجموعة لتعمل على تحقيق عائد اقتصادي على استثماراتها، وهو ما زاد من العمق التخصصي لكل مجموعة وانعكس على أدائها. وهذه التجربة التى مر عليها ما يقرب من ثلاث سنوات يتعين الاسترشاد بها فى تطوير الموانئ المصرية نتيجة للتشابه فى النشاط والظروف لكل من المطارات والموانئ.

أولاً: أسلوب الإدارة الحالي

تدار الموانئ المصرية حالياً من خلال هيئات اقتصادية (الإسكندرية / البحر الأحمر / بورسعيد - دمياط) صدرت قوانين وقرارات بإنشائها. وتعمل فى ظل القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٦٣ الخاص بالهيئات العامة. وطبقاً لأحكام هذا القانون فإن هذه الهيئات لها صفة الاستقلالية بحكم القوانين الخاصة بها والتى تعطي لها الحرية الكاملة فى إدارة شئونها وتنمية مواردها وانطلاقها فى مباشرة عملها.

إلا أننا نجد أنها فى واقعها الحقيقي لا تعتبر من الهيئات الاقتصادية المستقلة كاملة المقومات، حيث أنها فى مواجهة استثماراتها المطلوبة لا تتوافر لديها الموارد الكافية لتغطية تكاليفها الاستثمارية وتعزيز قدرتها على المنافسة والارتقاء بمستوى خدماتها، فضلا عن أن مواردها تؤول للدولة واستثماراتها واستخداماتها تدرج ضمن موازنتها. وهو ما يجعل من غير الممكن فى هذه الحالة أن نطالب هذه الهيئات بالتطوير والتحديث ورفع كفاءة الأداء فى ظل غياب استقلاليتها.

وقد نتج عن أسلوب الإدارة الحالي العديد من التحديات التى تؤثر على كفاءة الأداء بها وقدرتها التنافسية، وما تحققه من عوائد ومن أهمها ما يلى:

- افتقار الموانئ المصرية إلى القدرة التنافسية والتى تشكل القوة الدافعة الأساسية لتحسين مستوى الأداء.
- انخفاض مستوى التكامل اللوجيستى بالموانئ، ومن ذلك على سبيل المثال سلسلة النقل متعدد الوسائط.
- عدم تناسب جودة الخدمات داخل الموانئ بالمقارنة بالموانئ الإقليمية والعالمية وضعف خدمات نظم المعلومات بها مما أثر بالسلب على قدرتها التنافسية.
- عدم تهيئة البنية الأساسية للموانئ وربطها بوسائل النقل الأخرى حتى تكون حلقة فى منظومة النقل متعدد الوسائط بما يدعم قدرتها التنافسية بين الموانئ العالمية.
- بطء حركة مرور البضائع داخل الموانئ وطول الإجراءات المعقدة الخاصة باستصدار قرارات التعريفات والرسوم.
- غياب السياسة التسويقية الواضحة للموانئ المصرية إقليمياً وعالمياً.
- عدم توافر الاستقلال المالي وما ترتب عليه من الاعتماد على ما يتاح ضمن الموازنة العامة للدولة طبقاً للأولويات الاجتماعية والاقتصادية، وليس على مطالب الإدارة والتشغيل والتطوير بما أثر سلباً على الناحية الإنتاجية.
- تحمل أعباء تنفيذ وإدارة وتشغيل مشروعات كثيرة ليس لها مردود اقتصادي.
- مركزية اتخاذ القرار وعدم تفويض السلطة وتحديد المسئولية وطول سلسلة اتخاذ القرار.
- انخفاض مستويات أجور العاملين بما جعلها غير جاذبة للعمالة المتميزة.
- ارتفاع معدل العمالة عن المعدلات المطلوبة فى هيئات الموانئ بشكل كبير، بالإضافة إلى انعكاس هرمية التوزيع العمري للعمالة، وهو ما أدي فى مجمله إلى صعوبة ترشيد تلك العمالة بما يتوافق مع متطلبات التشغيل مراعاة للبعد الاجتماعي، وقد وصل عدد العاملين عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٦٢٩٦ عامل بإجمالي أجور بلغت نحو ٧٤,٥ مليون جنية.

ثانياً: أهمية إعادة هيكلة وتنمية الموانئ البحرية

على ضوء ما سبق شرحه عن الوضع الحالي لإدارة الموانئ البحرية ونتائجه، فإن الأمر يتطلب إعادة هيكلتها وتحويلها إلى كيانات اقتصادية مملوكة للدولة وتتمتع بالاستقلال حتى تتمكن من التطوير والتحديث.

قيام وزارة النقل بإنشاء "السلطة البحرية المصرية" لتتولى دور المنظم للخدمة يمثل استكمالاً لتوجه الدولة نحو تطوير قطاع النقل

وحتى يمكن تنفيذ ذلك عملياً، يسعى الحزب وحكومته إلى إنشاء الشركة القابضة للموانئ البحرية، وتحويل هيئات الموانئ إلى شركات عامة تابعة، والتى تخضع حالياً للقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٦٣ والخاص بالهيئات العامة لتخضع للقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١والخاص بشركات قطاع الأعمال العام ويأتي ذلك فى إطار مجموعة من الضوابط على رأسها الحفاظ على الملكية العامة للدولة فى الموانئ، على أن تقوم وزارة النقل أو أي جهاز آخر تابع لها بدور المنظم للخدمة.

وسيؤدي تحويل هيئات الموانئ المصرية للعمل تحت مظلة القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ إلى الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة بحيث يقتصر دور الدولة بصفتها المالك على المحاسبة على النتائج، بينما تمارس الإدارة نشاطها فى الاستثمار بذات الأسلوب والمنهج الذي تدار به الاستثمارات الخاصة، بعيداً عن سيطرة الأجهزة الحكومية والتعقيدات الإدارية.

وليس معني الأخذ بهذه السياسة خصخصة الموانئ البحرية وانتقال ملكيتها إلى غير الدولة، ولكن هي سياسة للإدارة التجارية للموانئ البحرية، بما يؤدي إلى أن تصبح شركات الموانئ كيانات مؤسسية اقتصادية قوية قادرة على النمو والتطور الذاتي لتحقيق هدف النهوض بها إلى المستويات العالمية.

من هنا تنطلق رؤية الحزب وحكومته من التأكيد على أهمية إعادة هيكلة وتنمية الموانئ البحرية المصرية من خلال المحاور التالية:

١. إنشاء شركة قابضة للموانئ البحرية

إنشاء شركة قابضة للموانئ البحرية مملوكة ملكية عامة بالكامل للدولة وغير قابلة للخصخصة أو المشاركة بأي نوع. وتمثل الدولة فى ملكية الأصول الخاصة بالموانئ البحرية، على أن تضم شركات تابعة لها فى الموانئ البحرية لإدارتها وتشغيلها، على أن يكون للشركة القابضة استقلاليتها فى إدارة محفظة الأوراق المالية المتمثلة فى أسهم رأسمال الشركات التابعة لها. ويكون رأسمال الشركة القابضة مملوكاً بالكامل للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وأن يكون وزير النقل المختص بتطبيق أحكام القانون فى هذا الشأن.

تطوير ميناء شرق بورسعيد للوصول بطاقته الاستيعابية إلى ٤ مليون حاوية فى منتصف عام ٢٠١٠ ليصبح أكبر ميناء محورى لحركة التجارة فى البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط

وتؤول للشركة القابضة جميع الحقوق العينية التى لهيئات الموانئ كما تتحمل بجميع التزاماتها، ولها فى سبيل تحقيق أغراضها القيام بما يلى:

- تأسيس شركات مساهمة تابعه لها بمفردها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة لتشغيل بعض الموانئ الحالية أو المزمع إنشاؤها.
- الرقابة والمحافظة على سياسات الدولة الإستراتيجية فيما يختص بالموانئ البحرية.
- وضع السياسات العامة وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها مع وضع معايير الأداء وتقييمها .
- الإشراف والمتابعة لأداء الشركات التابعة لها والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتصحيح هياكلها التمويلية ومسار هذه الشركات التابعة وتعظيم ربحيتها .
- تحديد أسلوب الإدارة المناسب للمشروعات.
- إدراج قواعد حوكمة الشركات ومتابعة تطبيقها، وتحديد أدوار ومسئوليات مجالس الإدارات، والإفصاح عن المعلومات المطلوب توافرها، وإعداد دليل التطبيق ونشره، والتأكد من معايير التطبيق ونسبها كهدف جاذب للاستثمار.

٢. تحويل هيئات الموانئ إلى شركات عامة مملوكة بالكامل للدولة وتابعة للشركة القابضة للموانئ البحرية

وذلك طبقاً لتقسيمات الموانئ وبما يضمن حسن الإدارة وازدياد حركة التجارة على أن تتبع هذه الشركات الشركة القابضة للموانئ البحرية المقترحة، وأن تتولى إدارة وتشغيل الموانئ البحرية، ويكون لكل منها الحق الكامل فى الإدارة التجارية للميناء.

٣. قيام وزارة النقل بدور المنظم للخدمة

تتضمن رؤية الحزب والحكومة العمل على إنشاء "السلطة البحرية المصرية"، لتتولى دور المنظم للخدمة، بما يضمن ما يلي:

- حماية الأمن القومي المصري والحقوق السيادية للدولة.
- الالتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية التى تقرها الدولة.
- توفير الخدمات البحرية بأنواعها بما يلبي احتياجات ورغبات المستفيدين والمتعاملين مع أنشطة النقل البحري.

٤. تفعيل دور القطاع الخاص فى مجال الخدمات البحرية

انطلاقاً من أهمية مشاركة القطاع الخاص فى تقديم وتطوير أنشطة الخدمات البحرية، وفى إطار السياسة التى يتبناها الحزب وحكومته لإعادة هيكلة وتطوير الموانئ البحرية وما تتطلبه من استثمارات وتنويع لمصادر التمويل،

يتبنى الحزب والحكومة حزمة من السياسات الخاصة بتمويل البنية الأساسية ومشروعات التشغيل والخدمات البحرية ترتكز على ما يلي:

- بالنسبة لمشروعات البنية الأساسية المرتبطة بالاستخدام العام فتمول من خلال القطاع الحكومي، كما يمكن الاستفادة من مشاركة القطاع الخاص فى تمويل تلك المشروعات أيضاً مقابل إتاحة الخدمة لمدة التعاقد.
- بالنسبة لمشروعات البنية الأساسية المرتبطة بالاستخدام الخاص، ومشروعات التشغيل وخدمات النقل، يمكن تمويلها من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو بنظام المشاركة بين القطاعين لجدواها الاقتصادية.

وتقتضى السياسة التى يتبناها الحزب والحكومة فى مجال إعادة هيكلة وتنمية الموانئ البحرية التى أشرنا إليها سابقاً، اتخاذ عدد من الإجراءات من أهمها ما يلي:

- وضع الهيكل التنظيمي الجديد والإطار القانوني لتنظيم عمل المؤسسات المقترح إنشاؤها وذلك بإصدار التشريعات اللازمة لذلك، ووضع الهياكل التنظيمية الخاصة بها على أن تتضمن تحديد واضح لاختصاصات كل منها.
- تسوية الديون المتراكمة على الموانئ البحرية إما بإعادة جدولة مديونيات تلك الموانئ أو باعتبار الديون الخاصة بإنشاء البنية الأساسية مساهمة من الدولة فى رأسمال الشركة القابضة المقترح إنشاؤها.
- إعادة هيكلة العمالة بهيئات الموانئ وذلك بوضع خريطة تنظيمية للعمالة، تهدف إلى توفير نظم وبرامج تدريبية وتحويلية للارتقاء بمستوياتهم الفنية وتنمية قدراتهم والارتفاع بمستوى دخولهم.

النقل الجوي المصري وتطوير نظم الإدارة والتمويل

بلغ حجم الاستثمارات التى تم تنفيذها فى أنشطة الطيران خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧ ما يقرب من ١٢ مليار جنية موزعة ما بين تجديد وتوسعة مطارات، حيث وصلت الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية إلى ٣٨،١ مليون راكب بزيادة قدرها ٣٧٪، بالإضافة إلى شراء وتجديد أسطول جديد من الطائرات ليصل إجمالي أسطول الشركة الوطنية إلى ٥٠ طائرة

استقرت السياسات التى تبناها الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته فى مجال تطوير النقل الجوي على عدد من التوجهات من أهمها ما يتعلق بتطبيق سياسة السماوات المفتوحة، وتطوير وتحسين البنية الأساسية المرتبطة بالنقل الجوي والارتقاء بأسلوب إدارتها، فضلاً عن تعزيز مشاركة القطاع الخاص ونظم التمويل الخاصة بتلك الأنشطة.

من هنا نلقي الضوء على أهداف ومزايا السماوات المفتوحة، والاتفاقيات الدولية المنظمة لاستخدام المجال الجوي والتشريعات الحالية الحاكمة لذلك، بالإضافة إلى تحليل الوضع الحالي لتطبيق هذه السياسات فى مصر ، كما نتناول الأسس والقواعد المتبعة فى إنشاء وإدارة المطارات المصرية وسبل تمويلها لطرح سياسات من شأنها تطوير هذه الأسس والقواعد.

وأخيراً يطرح الحزب والحكومة رؤية واضحة ترتكز على تطوير أساليب مشاركة القطاع الخاص سواء بالتمويل أو بالإدارة فى مشروعات وخدمات النقل الجوى، ليس فقط بقصد تلبية احتياجات التمويل بل لارتباط ذلك بأبعاد أخرى أهمها: رفع كفاءة الأداء ومواكبة الأنظمة المستحدثة فى هذا المجال، والتعامل مع الأسواق العالمية وتحالفاتها والاندماج فيها، وذلك من خلال آلية متكاملة تحدد الأنشطة التى يمكن أن يتولى القطاع الخاص الدخول فيها، وترسخ المفهوم الواضح للدور الرقابي للدولة.

أولاً: السماوات المفتوحة ومستقبل النقل الجوي

طرح الحزب وحكومته من خلال سياسات النقل الجوي التى تم إقرارها فى المؤتمر السنوي الرابع فى سبتمبر ٢٠٠٦ رؤيتهما فيما يتعلق بسياسة السماوات المفتوحة شملت التركيز على تطبيق هذه السياسة بما يدعم فرص المنافسة لتسويق المجال الجوي المصري وما يتبعها من آثار إيجابية على السياحة المصرية والتجارة الخارجية.

١. مفهوم سياسة السماوات المفتوحة

يعتبر مفهوم السماوات المفتوحة أحد خطوات تحرير النقل الجوي الذي زادت الدعوة إليه مؤخراً كما هو الحال تماما فى دعاوى تحرير التجارة.

ويعرف مصطلح السماوات المفتوحة بأنه "اتفاقية يتم توقيعها بين بلدين "ثنائية" أو عدة بلدان فى آن واحد "متعددة الأطراف" تركز على حقوق النقل الجوي المتبادلة فيما بينهم.

ومن أهم أهداف ومزايا سياسة السماوات المفتوحة أنها:

■ تعتبر خطوة أساسية نحو تحرير النقل الجوي فى إطار سياسات التحرر والعولمة التى شملت تجارة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال.

■ كما تساعد هذه السياسة على خلق أسواق وتوسيع الأسواق القائمة أمام شركات الطيران، وهو ما يؤدي إلى زيادة كثافة الحركة فى المطارات المختلفة.
وهو ما يؤدي إلى تعزيز المنافسة الحرة فى قطاع النقل الجوي، بما يترتب عليه انخفاض الأسعار وتحقيق فرص أكبر للمسافر، وتحسين الخدمات، وزيادة حجم السياحة والتجارة.

٢. الاتفاقيات الدولية والتشريعات الحالية المنظمة لاستخدام المجال الجوي

تقوم الدول باستخدام حقوق النقل الجوي من خلال شركات الطيران الوطنية، وتخضع هذه الحقوق للاتفاقيات الثنائية بين الدول لتقسيم الحركة البينية. ومن أهم هذه المعاهدات معاهدة شيكاغو التى تنظم سياسات السماوات المفتوحة وتحدد حريات النقل الجوي بين الدول المختلفة، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف بما يسهم فى توسيع الأسواق وفقاً لمصالح كل دولة.

وقد بلغ عدد اتفاقيات السماوات المفتوحة الثنائية (على المستوى الدولي) ١١٠ اتفاقية خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٧.

ويتوقف تطبيق سياسة السماوات المفتوحة فى دولة ما على مجموعة من الاعتبارات الرئيسية كالتالى:

■ **الاستفادة من الحجم الكبير:**
وذلك بالنسبة للدول التى لديها شركات طيران قوية، وحجم حركة كبير، ومطارات كثيرة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، حيث إن تطبيق اتفاقيات السماوات المفتوحة سيؤدي إلى كثافة الحركة فى مطارات هذه الدول.

■ **الرغبة فى إقامة مطار محوري :**
وذلك بالنسبة للدول ذات الإمكانيات المرتفعة وضعف حجم السوق، حيث تلجأ إلى استغلال تلك الإمكانيات من خلال بعض الأسواق المجاورة، أو الدول كثيفة الحركة لاجتذاب جزء منها ثم إعادة توزيعها إلى بقية الدول لتحويل مطاراتها إلى نظام التجميع والتوزيع (محوري).

■ **تنمية النشاط السياحي والتجاري:**
وذلك بالنسبة للدول التى لديها شركات طيران ومطارات ذات إمكانيات متواضعة نسبيا، مقارنة بحجم الطلب المتوقع عليها، وفرصها قوية لزيادة حجم الحركة.

وما زال تطبيق السماوات المفتوحة لجميع الدول محدودا، حيث أن غالبية اتفاقيات السماوات المفتوحة تمت بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، والدول الأخرى من ناحية أخرى.

ولعل السبب فى محدودية تطبيق اتفاقيات السماوات المفتوحة يرجع إلى تردد بعض الدول بالأخذ بهذه السياسة لعدة عوامل قد تؤثر على الأطراف العاملة فى النقل الجوي وعلى مكونات

خطة شاملة لانجاز توسعات مطار القاهرة وافتتاحها فى عام ٢٠٠٨ بتكلفة إجمالية ٢،٥ مليار جنية وذلك لتحويل مطار القاهرة إلى مطار محورى.

صناعة النقل الجوي لديها، حيث يتخوف البعض من اشتداد المنافسة، والطاقة الاستيعابية للمطارات، بالإضافة إلى النواحي الأمنية والسياسية والرقابة من جانب الدولة.

أما على مستوى مصر والدول العربية، فقد وقعت مصر فى إطار المنظمة العربية للطيران المدني فى الرباط ١٩٩٩ تفاقية للتحرير التدريجي تضمنت أربعة مراحل. ورغم دخول المرحلة الثانية من الاتفاقية حيز التنفيذ فإن التطبيق الفعلي لها يعتمد بشكل أساسي على المصالح المشتركة بين الدول مما تقدم يتبين أن سياسة التحرير وتطبيق السماوات المفتوحة أمر لا مفر منه، وفى هذا المجال قامت مصر باتخاذ خطوات متتابعة تجاه تحرير النقل الجوي وفتح السماوات وذلك كما يلي:

فيما يتعلق بتطبيق سياسة السماوات المفتوحة فى مصر:

١. عام ١٩٨٦ : السماح للقطاع الخاص بدخول مجال النقل الجوي وخدماته (خدمة أرضية ، صيانة ، تموينات ، وكالة ، .. الخ).
٢. عام ١٩٩٦: السماح للطيران العارض الأجنبي بالهبوط فى المطارات المصرية عدا القاهرة والنزهة. والسماح للطيران العارض بالهبوط فى مطار القاهرة فى طريق العودة حاملا نفس المجموعات السياحية.
٣. عام ١٩٩٩ : السماح لشركات الطيران الأجنبية المنتظمة بالهبوط فى أربع مقاصد سياحية مصرية (شرم الشيخ، الغردقة ، الأقصر ، أسوان).
٤. عام ٢٠٠١ : دخول القطاع الخاص لنشاط إنشاء وتشغيل المطارات من خلال نظام التمويل والإدارة ونقل الملكية – مطار مرسى علم ومطار العلمين.
٥. عام ٢٠٠٢ : السماح لرحلات شركات الطيران العربية المنتظمة بالهبوط فى المطارات المصرية عدا القاهرة (خارج السعة المقررة فى الاتفاقية) لتنمية السياحة.
٦. عام ٢٠٠٦ : فتح جميع المطارات الدولية عدا القاهرة لجميع الشركات المنتظمة وغير المنتظمة (خارج السعة المقررة).
٧. عام ٢٠٠٦ : توقيع اتفاقيات للسماوات المفتوحة مع كل من السعودية واليمن والتى تتدرج تحت بند الحرية الثالثة والرابعة وفقاً لمعاهدة شيكاغو. وجاري التفاوض مع سلطات الطيران المدني فى كل من الهند والجزائر لتوقيع اتفاقيات للسماوات المفتوحة معها.
٨. سوف يتم فتح مطار القاهرة الدولي أمام الحركة غير المنتظمة بعد افتتاح مبنى الركاب رقم (٣).

ونتيجة لهذه الخطوات فإن جميع المطارات المصرية الدولية حالياً (عدا مطار القاهرة) تطبق سياسة السماوات المفتوحة من جانب واحد (لا توجد قيود أمام الحركة الدولية المنتظمة وغير المنتظمة خارج الاتفاقيات والسعات المقررة) وهو ما لم تفعله معظم الدول التى طبقت هذه السياسة والتى تقوم أساسا على مبدأ المكسب المشترك.

الخطوات التى اتخذتها الحكومة لتطوير النقل الجوي:

١. عام ٢٠٠٢: فصل سلطة الطيران المدني عن الوحدات الاقتصادية والخدمية، وتحويل شركة المطارات والملاحة لشركة قابضة وشركة مصر للطيران لشركة قابضة.
٢. عام ٢٠٠٤: الاستعانة بالخبرات الأجنبية فى إدارة المطارات الرئيسية المصرية، حيث تم التعاقد مع إحدى الشركات الألمانية للمساهمة فى إدارة مطار القاهرة، بالإضافة إلى التعاقد مع شركة فرنسية للمشاركة فى إدارة المطارات السياحية (شرم الشيخ، الغردقة، الأقصر، أسوان، أبو سمبل).
٣. عام ٢٠٠٦ : تخفيض رأس المال اللازم لتأسيس شركات الطيران مع السماح بالملكية الأجنبية (٦٠٪ للشركات المنتظمة و ١٠٠٪ للشركات غير المنتظمة).
٤. الدخول فى شراكة مع شركات متخصصة فى خدمات الطيران المختلفة، وعلى سبيل المثال جاري التفاوض بين شركة مصر للطيران للخدمات الجوية وشركة ألمانية للدخول فى شراكة وكذلك بين كل من شركة الصيانة وشركة إنجليزية.

ثانياً: إنشاء المطارات وأسلوب إدارتها

أدى تنامي الحركة الجوية فى المطارات الى تعظيم دورها فيما تقدمه من خدمات، من خلال تحولها من الدور التشغيلى الى القيام بالأدوار المكملة لعملية النقل الجوى. وفى هذا المجال، اهتمت حكومة الحزب بتطوير وتنمية المطارات المصرية وطاقتها الإستيعابية والخدمات التى تقدمها فى مواجهة حركة الركاب المتزايدة ، دعماً لقدرتها التنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي.

وتستهدف السياسات التى يتبناها الحزب وحكومته فى إنشاء المطارات المصرية تحقيق ما يلي:

- أن تدار المطارات وفقاً للنظم المتبعة فى الشركات بما يحقق أفضل معدلات الأداء وذلك فى إطار تطبيق سياسة الفصل بين الملكية والإدارة.
- الاعتماد بالكامل على التمويل الذاتي وعدم الاعتماد نهائياً على موازنة الدولة أو أى من صور الدعم الحكومي.
- تطبيق المعايير الدولية لتأمين سلامة الطائرات والركاب والالتزام بقواعد حماية البيئة.
- تحقيق التكامل الإستراتيجي للنقل على المستوى القومي وذلك بقصد زيادة القدرة التنافسية على المستوى السياحي والتجاري.
- تحقيق العائد المناسبة للتشغيل والصيانة والتطوير بصورة تسمح بتحقيق الأرباح.

الأساليب المتبعة لإدارة المطارات المصرية وتقييمها

١. الإدارة من خلال شركات قطاع الأعمال العام

تم إعادة هيكلة المطارات المصرية لتدار بالمفهوم الاقتصادي للشركات التى تهدف إلى تحقيق الربح، والعمل على تشجيع

إفتتاح مطار شرم الشيخ الدولي بعد عمل توسعات به بتكلفة إجمالية بلغت حوالي مليار جنية ليعزز خطة الدولة السياحية خلال المرحلة القادمة

نظم الإدارة المستقلة سواء كانت مصرية أو مشتركة أو أجنبية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة الدولة فى مجال المشاركة مع القطاع الخاص.

فقد صدر القرار الجمهوري رقم (٧٢) لسنة ٢٠٠١ بإنشاء الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية ويتبعها الشركة المصرية للمطارات و الشركة الوطنية لخدمات الملاحة الجوية.

كما صدر القرار الجمهوري رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء شركة ميناء القاهرة الجوي كشركة تابعة للشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية.

وقد أكدت تجربة التحول من نظام الهيئات الحكومية إلى نظام الشركات القابضة منذ عام ٢٠٠٣ نجاح الفكر الذي تبناه الحزب وحكومته فى هذا المجال، والذي أدى إلى تحسن مؤشرات أداء تلك الشركات، بالاعتماد على أنماط غير تقليدية فى التمويل وزيادة الإيرادات، مما أدى إلى تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.

ومن المؤشرات الهامة التى تؤكد ذلك زيادة الاستثمارات فى هذا المجال والتى تم ترجمتها فى شكل توسعات جديدة فى مطار القاهرة لتحويله إلى مطار محوري وتوسعات مطار شرم الشيخ وأسيوط وبرج العرب والغردقة، بالإضافة إلى إنشاء مطار سوهاج وذلك على سبيل المثال لا الحصر. و من جانب آخر فقد زادت أجور العاملين بنسبة ١٢٠٪ وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٦.

٢. الإدارة من خلال شركات إدارة عالمية

قامت وزارة الطيران المدني بالاستعانة بخبرات شركات عالمية لإدارة عدد من المطارات المصرية، وذلك تنفيذاً لسياسة الحزب والحكومة لتطوير قطاع النقل الجوي، وقد أسفرت هذه التجربة عن نتائج مشجعة ساهمت فيما يلي:

من المخطط الانتهاء من إنشاء مطار جديد فى محافظة سوهاج فى عام ٢٠٠٩

- زيادة العوائد غير الملاحية فى تلك المطارات نتيجة تطبيق أفكار جديدة فى طريقة الطرح وتقييم عملية اختيار المتقدمين بالعطاءات للأعمال التجارية بالمطارات.
- الرصد الجيد لأنشطة المطارات ومشاكلها ووضع مقترحات الحلول المناسبة لها.
- تطوير أساليب إعداد التقارير الدورية وعرض المعلومات الداعمة لاتخاذ القرارات.
- تطوير قدرة المطارات على سرعة إنهاء إجراءات الركاب سواء فى السفر أو الوصول وكذلك بالنسبة لأعمال الشحن والتفريغ والمناولة للبضائع.
- وضع أسس ومعايير تقييم الأداء مع القيام بأعمال المتابعة والتفتيش والمراجعة والتقييم للخدمات المقدمة بالمطارات.
- وضع خطط لتسويق المطارات المصرية إقليمياً ودولياً وتقديم حوافز لشركات الطيران والمسافرين.
- تبنى إستراتيجية تحويل مطار القاهرة إلى مطار محوري ووضع رؤى جديدة لتحقيق التكامل فى مجال نقل البضائع سواء البرى أو البحري أو الجوى.
- بناء إستراتيجية جديدة للتعامل مع العملاء ووضع سياسة تسويقية جديدة لتنمية العائدات التجارية لبعض المطارات.

وقد خاضت مصر تجربة تطبيق نظام التمويل والتشغيل ونقل الملكية كأحد أساليب مشاركة القطاع الخاص المتعارف عليها عالمياً، وذلك فى المطارات عام ١٩٩٦، ولعل من الأمثلة الناجحة فى هذا المجال كل من مطار العلمين ومطار مرسى علم و تمثل تجربة مطار العلمين التجربة الوحيدة للقطاع الخاص المصري حتى الآن فى تمويل وتشغيل ونقل الملكية فى المطارات، حيث تم توقيع عقد منح التزام بذلك لمدة خمسون عاما قابلة للتجديد لمدة ٤٩ عاماً أخرى.

أما تجربة مطار مرسى علم فيعتبر أول عقد فى مصر للعمل من خلال القطاع الخاص الأجنبي بنظام التمويل والتشغيل ونقل الملكية، ويعتبر مطاري العلمين ومرسى علم تجربة رائدة فى شأن مساهمة القطاع الخاص فى إنشاء البنية الأساسية للمطارات فى مصر، إلا أن نجاح تجربة هذين المطارين لا يعتبر نجاح لكافة التجارب، لأن كل منهما يتميز بطبيعة خاصة إذ أنهما من أفضل المناطق جذباً للسياحة فى العالم، وما ينطبق عليهما لا يعني بالضرورة نجاح التجارب الأخرى.

ثالثاً: مشاركة القطاع الخاص ونظم التمويل فى مشروعات خدمات النقل الجوى

يشارك القطاع الخاص فى جميع مشروعات أنشطة النقل الجوى المختلفة من خلال الشركات الخاصة أو المشتركة ما عدا كل من أنشطة إدارة الحركة الجوية، والاستشعار عن بعد والأرصاد الجوية والتى تقوم بها الشركات الحكومية.

إلا أنه يلاحظ أن استثمارات القطاع الخاص المصري والأجنبي فى مجال إنشاء البنية الأساسية بالمطارات مازالت محدودة للغاية، حيث يمثل مطاري العلمين و مرسى علم نسبة ٢٪ من مجمل الأصول بالمطارات المصرية.

ويرجع إحجام القطاع الخاص عن الدخول فى هذا المجال إلى ما يلي:

- ضعف الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات المطروحة، وتعاظم المخاطر التجارية المرتبطة بتشغيلها.
- تعدد الجهات المسئولة عن تنظيم مشاركة القطاع الخاص لتقديم خدمات النقل، وتعدد الإجراءات الإدارية من الموافقات والتراخيص اللازمة لذلك.
- عدم توافق بعض التشريعات الحالية مع التوجهات الاقتصادية الجديدة (القانون ٢٨ لسنة ١٩٨١ والخاص بالطيران المدني).

ولا يعتبر التغلب على المعوقات السابق الإشارة إليها أمراً عسيراً، كما أن وجود هذه المعوقات لا يعني أن العيب يكمن فى مبدأ مشاركة القطاع الخاص فى حد ذاته، بل يكمن فى التطبيق ، وهو ما يتطلب اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتنفيذ السياسات الداعمة لمشاركة القطاع الخاص فى تمويل وتشغيل مشروعات البنية الأساسية فى المطارات.

الاستمرار فى التوسع فى إقامة مطارات أو تطوير مطارات قائمة للوصول بالطاقة الاستيعابية لها إلى ٥٧,٣ مليون راكب سنوياً وذلك فى نهاية عام ٢٠١٠ سواء من خلال الشركات القابضة الوطنية أو من خلال أنماط مشاركة مع القطاع الخاص

وفى هذا الإطار، يتبنى الحزب والحكومة رؤية ترتكز على ضرورة الاستمرار فى نظام التمويل والتشغيل ونقل الملكية فى مجال إنشاء البنية الأساسية لتحقيق ما يلي:

- إضافة أصول جديدة للاقتصاد القومي وتشغيل عدد كبير من العمالة .
- جذب الشركات المحلية والعالمية ذات الكفاءة لإنشاء المشروعات بنظام التمويل والتشغيل ونقل الملكية بما يسهم فى نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلاد وتدريب العاملين .
- جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما تنطوي عليه من زيادة قدرة الاقتصاد القومي ودعمه.
- ايجاد نظم تمويل من خارج الموازنة العامة للدولة، بما يخفف العبء عن كاهل الدولة. ويوفر موارد جديدة لتمويل بنود الإنفاق الأخرى، ويعجل بإنشاء المرافق العامة والمشروعات القومية التى قد تتأخر بسبب نقص التمويل العام .

ومن أهم الضوابط التى يتعين مراعاتها فى أسلوب مشاركة القطاع الخاص فى أنشطة الطيران ما يلي:

- أن يعمل فى إطار الخطة العامة للدولة، وأن يكون جزءاً من منظومة متكاملة مع القطاعات الأخرى لتحقيق الخطة الموضوعة للنهوض بمرفق الطيران المدنى.
- تطبيق قاعدة عدم الاحتكار بكل شفافية، وذلك فى إطار التنافس بين شركات القطاع الخاص لتوفير المناخ الصحي المناسب للقيام بالأعمال الاستثمارية المختلفة .
- التأكد من خضوع المستثمرين وشركاتهم للمواصفات والمعايير والمقاييس الدولية المنظمة لأعمال النقل الجوى مع تقييم أدائهم بشكل دوري دون أن يكون لهذا أى تأثير فى أسلوب إدارتهم أو التقييد لحرياتهم فى الإدارة.

رابعاً: رؤية الحزب وحكومته حول مستقبل النقل الجوي

يؤكد الحزب وحكومته على الاستمرار فى تطوير منظومة النقل الجوي بمختلف مكوناتها بما تتضمنه من تطبيق سياسات السماوات المفتوحة وتطوير المطارات وسبل تمويلها وإدارتها وهو ما يستلزم المضي قدماً فى استكمال الخطوات التى تم اتخاذها فى هذا المجال وذلك من خلال ما يلي:

- تطوير البنية الأساسية للنقل الجوي بما يتناسب مع متطلبات تطبيق سياسة السماوات المفتوحة.
- تطبيق سياسة السماوات المفتوحة تدريجياً بنظام الاتفاقيات الثنائية الانتقائية وعلى مراحل متتابعة.
- الاستمرار فى التوسع فى إقامة مطارات جديدة و تطوير المطارات القائمة للوصول بالطاقة الاستيعابية لها إلى ٥٧,٣ مليون راكب سنوياً وذلك عام ٢٠١٠ سواء من خلال الشركات القابضة الوطنية أو من خلال أنماط مشاركة مع القطاع الخاص.
- البدء فى الإجراءات المؤهلة للدخول فى تحالف مع شركات طيران عالمية لتوسيع نقاط شبكة التشغيل والسعة المقعدية.
- التوسع فى أسطول الشركة الوطنية ليتناسب مع زيادة معدلات الطلب المتوقعة.
- تحديد مجالات الاستثمار المستهدف تمويلها من جانب القطاع الخاص وأولويات التنفيذ مع عدم التقيد بأسلوب واحد لجذب مشاركة القطاع الخاص فى إنشاء البنية الأساسية للطيران المدني، ومن جانب آخر العمل على إنشاء شركات مشتركة ما بين الحكومة والقطاع الخاص لإدارة وتشغيل الأنشطة المرتبطة بالطيران المدني.
- تطوير الكوادر والإمكانيات الخاصة بسلطة الطيران المدني لمراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات والضوابط.

وأخيراً، ينطلق الحزب فى سياساته الخاصة بقطاع النقل من رؤية واضحة للتحديات التى تواجه هذا القطاع بأنشطته المختلفة للوصول بالسياسات التى تم إقرارها إلى برامج تنفيذية تسعى إلى الارتقاء بتلك الخدمات باعتبارها أكثر الخدمات اتصالاً بالحياة اليومية للمواطن. ومن جانب آخر فإن السياسات المطروحة تعد تعبيراً واضحاً عن التزام الحزب بمواجهة التحديات التى تعوق الارتقاء بهذا القطاع الحيوى، كما تؤكد هذه السياسات على تمسك الحزب بتنفيذ الالتزامات التى جاءت بالبرنامج الانتخابي الرئاسي والحزبي، وترجمتها إلى خطوات تنفيذية ملموسة للنهوض بقطاع النقل، ليكون لديه القدرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تعتمد بشكل أساسي على هذا القطاع المحوري.